المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الشغل والإدماج المهني

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⴷⵓⵎⵎⴰⵡⵉⵜ ⴰⵎⵙⵙⴰⵏⵉ

حصيلة المنجزات

وزارة الشغل والإدماج المهني

أبريل 2017
يوليوز 2021

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

محمد أمكراز

وزير الشغل والإدماج المهني

تقديم

تنطلق مرتكزات الرؤية الاستراتيجية لوزارة الشغل والإدماج المهني من دستور 2011 ومن التوجيهات الملكية السامية ومن البرنامج الحكومي، بالإضافة إلى المواثيق الدولية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة.

وتنبني هذه الرؤية على مبدأ تكريس العمل اللائق وتحسين ظروف اشتغال العمال واستتباب السلم الاجتماعي والعمل على تيسير الإدماج المهني للباحثين عن شغل، وترتكز على خمسة توجهات استراتيجية:

1. تعزيز الحقوق الأساسية وتحسين ظروف العمل والنهوض بالحوار الاجتماعي؛
2. تعميم وتوسيع وتحسين التغطية الاجتماعية للعمال؛
3. النهوض بالتشغيل المنتج واللائق وتحسين اشتغال سوق الشغل؛
4. تجويد المرفق العمومي وتعزيز سياسة القرب؛
5. تعزيز تموقع وإشعاع القطاع على الصعيد القاري والدولي.

وقد اشتغلت وزارة الشغل والإدماج المهني خلال الولاية الحكومية 2017-2021 بكل الجدية والمسؤولية والتفاني اللازم للنهوض بقطاعات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال على تفعيل هذه الرؤية الاستراتيجية سواء من خلال تعزيز التدابير والمشاريع القائمة أو من خلال إطلاق مجموعة من الأوراش المهيكلة والاستراتيجية بالنسبة للوزارة والقطاع بصفة عامة، متوسلة في إنجاح ذلك بالحرص على تحقيق الالتقائية بين السياسات والمخططات العمومية والقطاعية، والعمل على تعزيز التكامل وتضافر الجهود بين مختلف الأطراف المعنية من شركاء اجتماعيين واقتصاديين وقطاعات وزارية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية وفعاليات المجتمع المدني، نذكر من هذه الأوراش المهمة:

- إرساء نظام للتغطية الصحية والاجتماعية لفائدة المستقلين وأصحاب المهن الحرة، وتم إخراج مراسيم

عدد من الفئات (المفوضين القضائيين والعدول والمرشدين السياحيين والمروضين الطبيين والقوابل والأطباء والمهندسين المعماريين والنساخ وتراجم المحاكم)، مع بداية ادماج فئة التجار والمهنيين في ذات النظام. وبرمجة ادماج الفلاحين والصناع التقليديين والمشمولين بالمساهمة المهنية الموحدة وأصحاب المهن الحرة وغيرهم، في أفق تمتيع كل المغاربة بالتغطية الصحية والتعويضات العائلية مع تعميم الاستفادة من المعاشات والتعويض عن فقدان الشغل بالنسبة للمشتغلين، وذلك في إطار تنزيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية.

• تقوية جهاز مفتشية الشغل بـ 219 عونا جديدا بزيادة 63% من مجموع المنتمين للجهاز منذ إنشائه، منها 182 مفتش جديد سنة 2021 فقط. مع رقمنة جميع أعمال تفتيش الشغل من خلال نظام معلوماتي جديد وغير مسبوق (شغل.كوم)، وتعميم لوحات إلكترونية على جميع مفتشي الشغل اعتبارا لما لجهاز تفتيش الشغل من أهمية قصوى واستراتيجية في النهوض بحقوق العمال والحفاظ على مناصب الشغل وتعزيز السلم الاجتماعي وضمان الاستقرار داخل المقاولة.

• الإشراف على توقيع 42 اتفاقية شغل جماعية خلال الفترة ما بين 2017 و 2021 وهو ما يمثل % 123 من مجموع الاتفاقيات الموقعة منذ سنة 2003 (34 اتفاقية).

• العمل على إضفاء مزيد من الحكامة الجيدة في القطاع التعاضدي من خلال تطبيق الفصل 26 من ظهير التعاون المتبادل وحل الأجهزة المسيرة لـ3 تعاضديات، إضافة إلى الإشراف على انتخابات الأجهزة المسيرة الجديدة لهذه التعاضديات.

• إصدار السياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية بعد مشاورات موسعة، كما أعدت مشروع قانون للصحة والسلامة المهنية في القطاعين العام والخاص

• تفعيل المخطط الوطني لإنعاش التشغيل2017-2021، الذي تمكن من إحداث 720.534 منصب شغل ما بين 2017-2020، منها 212 ألف منصب شغل في القطاع العام، و508 ألف بالقطاع العام حيث كان النتائج المتوقعة تفوق هذه الأرقام لولا ظروف الجائحة، كما تجاوز سقف البرامج الثلاث الخاصة بإدماج الشباب في عالم الشغل (إدماج، تأهيل، تحفيز) سقف 100.000 مستفيد سنويا منذ سنة 2018.

تسعى هذه الحصيلة إلى إبراز نتائج المجهود الذي بذلته كل مكونات قطاع الشغل والإدماج المهني خلال الولاية الحكومية 2017-2021، والنجاحات المحققة في ذلك، مع الاعتراف بقصور الجهد البشري عن الكمال والحاجة الدائمة للتجويد، وهي الجهود التي خضعت التقييم المستمر سواء على المستوى الرسمي داخل المؤسسات المخولة ومن خلال التفاعل الإيجابي مع الأدوارالرقابية لمجلسي البرلمان حيث حرص السيد الوزير بشدة على الاستجابة لكل الدعوات والتفاعل مع السادة البرلمانيين من خلال الأسئلة الشفهية والكتابية و من خلال حضور اللجان الدائمة واللجان الموضوعاتية والجلسات العامة التي تخصص لقضايا الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية، وكذا على المستوى غير الرسمي من خلال اللقاءات الصحفية والندوات التواصلية والحلقات النقاشية مع عموم المهتمين.

الفهرس

التشغيل ورصد سوق الشغل 8

- التشغيل ورصد سوق الشغل 10
- النهوض بالتشغيل المنتج للجميع 14
- تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 - 2021 16
- سير تقدم التنزيل الجهوي للتشغيل 26
- الوساطة في سوق الشغل ودعم الإدماج المهني 28
- انعقاد أجهزة الحكامة والتتبع والمراقبة 44
- الوساطة الخصوصية للتشغيل 48
- تدبير وتطوير تدفقات الهجرة من اجل العمل 52
- معالجة طلبات الاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد 58
- رصد سوق الشغل وتطوير نظام المعلومات 68

مجال الشغل..... 78

- تطوير معايير العمل وتشريع الشغل 80
- تطوير مستويات تتبع وتقييم المناخ الاجتماعي 82
- تحسين فعالية تدخل مفتشية الشغل في مجال المراقبة 86
- مأسسة الحوار الاجتماعي والنهوض بالمفاوضة الجماعية 96
- النهوض بالصحة والسلامة في العمل 100

مجال الحماية الاجتماعية للعمال..... 108
• مجال الحماية الاجتماعية للعمال 110

مجال الدعم والقيادة 124
• الدعم والقيادة 126

تطوير التعاون الدولي والشراكة وتعزيز إشعاع القطاع على الصعيد الوطني والدولي ... 136
• تطوير التعاون الدولي والشراكة وتعزيز إشعاع القطاع على الصعيد الوطني والدولي 138

انتخابات مندوبي الأجراء في القطاع الخاص..... 144
• انتخابات مندوبي الأجراء في القطاع الخاص 146

الحصيلة على مستوى العلاقة مع البرلمان..... 150
• الحصيلة على مستوى العلاقة مع البرلمان 152

حصيلة عمل الوزارة لمواجهة تفشي وباء كوفيد19 154
• حصيلة عمل الوزارة لمواجهة تفشي وباء كوفيد19 156

التشغيل ورصد سوق الشغل

الوكالة الوطنية لإنعاش
التشغيل و الكفاءات
anapec

التشغيل ورصد سوق الشغل

1. تطور مؤشرات النشاط والتشغيل والبطالة

سجل عدد السكان النشيطين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق ارتفاعا مستمرا ما بين سنتي 2017 و2019 حيث انتقل حجم السكان النشيطين من 11.148.000 الى 12.082.000 بينما انخفض هذا العدد الى 11.971.000 شخص خلال سنة 2020 والتي اتسمت بانتشار جائحة كوفيد19- ودخول المغرب في حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي. في حين عرف معدل النشاط انخفاضا متواصلا خلال الفترة المعنية منتقلا من 51 %سنة 2007 الى 44,8 %سنة 2020 وذلك راجع بالأساس الى ارتفاع حجم السكان في سن النشاط.

بالنسبة لمعدل البطالة، فقد عرف انخفاضا بنقطة مئوية ما بين سنتي 2017 و2019 حيث انتقل من 10,2 %الى 9,2 % وخاصة بالوسط الحضري (-1,8 نقطة) ولدى الشباب البالغين من العمر ما بين 15 و24 سنة (-1,6 نقطة) ولدى حاملي الشهادات المتوسطة (-2,6 نقطة) والعليا (-1,7 نقطة). ليرتفع خلال سنة 2020 الى نسبة 11,9 % نظرا للظروف السالفة الذكر. في حين سجل هذا المعدل ارتفاعا ملحوظا ب 0,9 نقطة مئوية خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و2016، منتقلا من 9 الى 9,9.

انخفاض

1,8%

انخفاض معدل البطالة ما بين سنتي 2017 و 2019 بنسبة 1,8 في المئة حيث انتقل من 10,2 %الى 9,2 %

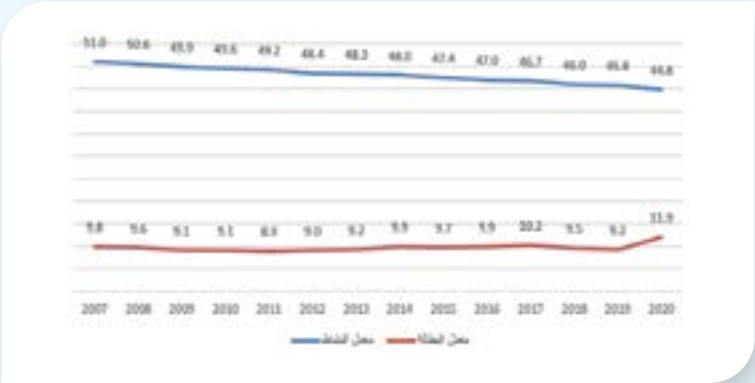

تطـور معـدلات النشـاط والبطالـة خـلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2020 (ب%)

وتميـزت الثـلاث سـنوات الممتـدة مـا بيـن 2017 و2019 بارتفـاع وتيـرة خلـق مناصـب الشـغل مـع إحـداث حوالـي 120.000منصـب شـغل صافـي كمتوسـط سـنوي خـلال هـذه الفترة (86.000 سـنة 2017و 111.000سـنة 2018ثـم 165.000سـنة 2019) وبذلـك بلـغ الحجـم الإجمالـي للتشـغيل 10.975.000شـخص سـنة 2019. وتشـكل النسـاء والسـكان الحضريون والشـباب علـى التوالي 22,7 % و 57,2%و 36,7% مـن مجمـوع النشـيطين المشـتغلين.

أمـا علـى المسـتوى القطاعـي تتـوزع مناصـب الشـغل المحدثة/المفقـودة كالتالـي:

> إحـداث 145 ألـف منصـب شـغل كمتوسـط سـنوي بقطـاع «الخدمـات»،

> إحـداث 23 ألـف منصـب شـغل بقطـاع «الصناعة بما فيها الصناعة التقليدية»،

> إحـداث 1,7 ألـف منصـب شـغل بقطـاع «البنـاء والأشـغال العموميـة»؛

> فقـدان 50 ألـف منصـب شـغل بقطـاع «الفلاحة والغابة والصيـد».

أما خـلال سـنة 2020 ونظـرا لتأثير الأزمة الصحية لكوفيـد19- علـى الاقتصـاد الوطنـي فقـد فقـد سـوق الشـغل 432 ألـف منصـب شـغل، سـبعة مناصـب علـى عشـرة منهـا فقـدت بالوسـط القـروي، 64 %منهـا بقطـاع «الفلاحـة والغابـة والصيـد» و25% بقطـاع «الخدمـات».

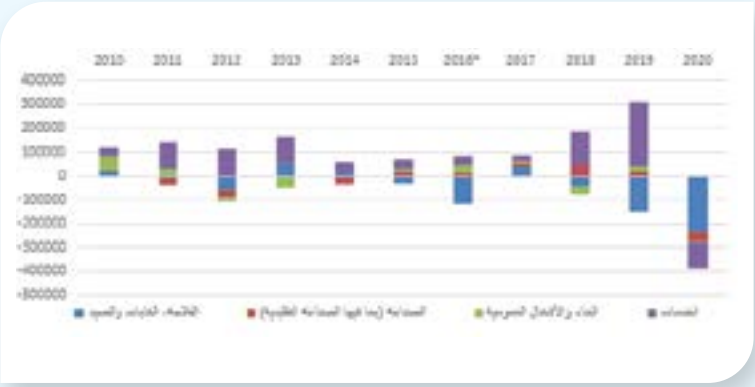

الإحـداث الصافـي لمناصـب الشـغل حسـب القطـاع

وفيما يخص الفترات السابقة الموازية للولايات الحكومية السابقة، فتشير معطيات احداث مناصب الشغل الى:

- خلق ما يناهز 21 ألف منصبا كمتوسط سنوي، مع احداث 113 ألف بالوسط الحضري وفقدان 93 ألف بالوسط القروي، في الفترة الممتدة ما بين 2012 و2016.
- أما خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و2011 فقد تم احداث 116 ألف نصب شغل كمعدل سنوي متوسط غالبيتها (96%) بالوسط الحضري.

2. تطور الاحداث الصافي لمناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم حسب معطيات التصريحات الاجرية

من خلال استغلال قاعدة البيانات التي توصل بها المرصد الوطني لسوق الشغل من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و التي تهم التصريحات الأجرية للمقاولات المنخرطة بالصندوق، تم تسجيل تغير صافي في عدد الاجراء قدر بحوالي 167 ألف أجير في المتوسط خلال الفترة 2017-2019 بينما سجل هذا المؤشر ما يناهز 101,8 ألف أجير خلال الفترة 2012-2016 وحوالي 121,5 ألف أجير خلال الفترة 2007-2011.

أما خلال سنة 2020 فقد عرف التغير الصافي في عدد الاجراء ارتفاعا محدودا قدر ب 22ألف أجير و ذلك نتيجة التداعيات الاقتصادية السلبية المرتبطة بجائحة كوفيد19-.

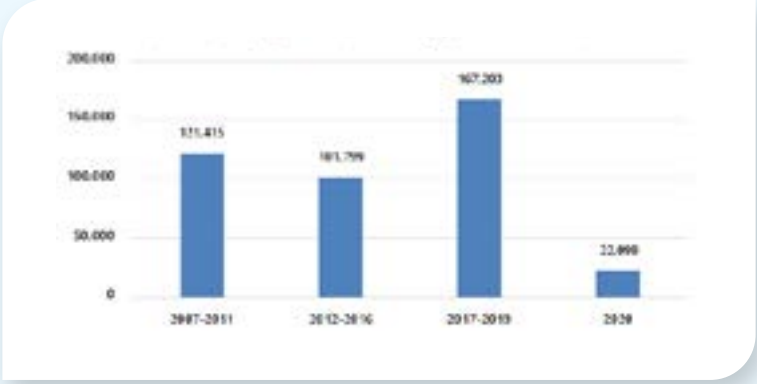

متوسط التغير الصافي في عدد أجراء القطاع الخاص المنظم

*المصدر : حساب المرصد الوطني لسوق الشغل اعتمادا على معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

النهوض بالتشغيل المنتج للجميع

من بين أهم ما تم تحقيقه في ميدان التشغيل يمكن الوقوف عند الاتي:

> الاسهام في تفعيل الالتزام الحكومي بإخراج اللجنة الوزارية للتشغيل.

> الإشراف على تنسيق اعداد المخطط الوطني للتشغيل من خلال تنسيق اعمال اللجن الموضوعاتية الخمس باعتبار الوزارة تشرف على لجنة التتبع المنبثقة عن اللجنة الوزارية للتشغيل مما مكن من بلورة واطلاق المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل الذي يمتد إلى حدود 2021 والذي يتميز بكونه اول مخطط للتشغيل تم اعداده في اطار مقاربة شاملة ومندمجة من خلال :

- المصادقة على التوجهات الاستراتيجية الخمس للمخطط وتدابيره الخمسين في غشت2017 واعتماده من طرف المجلس الحكومي في شتنبر 2017.
- عقد مجموعات العمل الموضوعاتية الخمس أكثر من 30 اجتماعا بمشاركة أزيد من 70 قطاع وهيئة.
- مصادقة مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 نونبر 2017 وكذا بتاريخ 22 مارس 2018 على تعديل المرسوم المتعلق بإحداث اللجنة الوزارية للتشغيل بهدف إشراك قطاعات جديدة ليصل عدد القطاعات الحكومية الممثلة داخل اللجنة 16 قطاعا وزاريا.
- توسيع مهام اللجنة لتشمل اعتماد الاليات الهادفة إلى تفعيل برامج دعم الإدماج الاقتصادي للشباب وتتبع تنفيذها.
- عقد اجتماعات سنوية للمجلس الأعلى لإنعاش التشغيل طوال الاربع سنوات الماضية.
- المصادقة على البرنامج التنفيذي للمخطط وعلى جذاذة الإجراءات ذات الأولوية.
- التوقيع بتاريخ 27 أبريل 2018 تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة على ميثاق تفعيل برنامج «ممكن».

وتعتبر المقاربة الحكومية لتقليص مستوى البطالة مقاربة أفقية تأخذ بعين الاعتبار عرضانية قضية التشغيل وتقوم على خمس توجهات استراتيجية تم تحديدها في إطار المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021 وهي كالتالي:

• دعم خلق مناصب الشغل من خلال ربط كل الاستراتيجيات والبرامج القطاعية وربط الاستثمار ودعمه بالإحداثات الفعلية لمناصب الشغل؛

• ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، حيث تم في هذا الصدد اعتماد القانون الإطار للتربية والتكوين الذي يهدف بالخصوص الى تعزيز امتلاك اللغات والتوجيه المبكر ودعم روح ريادة الاعمال. هذا، بالإضافة الى اعتماد خارطة طريق فيما يخص التكوين المهني وفتح ورش تجويد التكوينات بالتعليم العالي وتقوية تدريس الكفايات الافقية والسلوكية.

• تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة بتجويدها، ووضع برامج جديدة لتحسين قابلية التشغيل ودعم العمل المأجور ومنظومة التشغيل الذاتي؛

• تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل، لاسيما من خلال إطلاق نظام التغطية الاجتماعية لغير الأجراء وتعزيز آليات رصد سوق الشغل.

• دعم البعد الجهوي في التشغيل من خلال التعزيز التدريجي لاطلاع الجهات بمهامها في مجال التشغيل وعقد شراكات مع الجهات وبلورة البرامج الجهوية والإقليمية لإنعاش التشغيل والعمل على تنفيذها.

تنزيل المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017 - 2021

ممكن
التعبئة الوطنية لتمكين الشباب
MOBILISATION NATIONALE POUR L'AUTONOMISATION DES JEUNES

أشغال مجموعات العمل واللجنة التقنية للتشغيل

استأنفت مجموعات العمل الموضوعاتية أشغالها (أواخر 2019 – فبراير 2020) بهدف التنسيق للتحضير للاجتماع الثالث للجنة الوزارية للتشغيل، حيث تم تقديم الحصيلة المرحلية لتنفيذ المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خلال 2018 – 2019 وتدارس مجموعة من التدابير والاجراءات ذات الأولوية والتي يمكن إدراجها ضمن برنامج العمل برسم المرحلة المتبقية من المخطط 2020 – 2021 . وقد انكبت اللجنة التقنية للتتبع على تدقيق وحصر التدابير الاستراتيجية ذات الأولوية برسم 2020 – 2021، حيث تم التأكيد على ضرورة تحقيق التكامل بين مختلف البرامج والاجراءات المقترحة ومراعاة التقاطعات الممكنة في اطار من التنسيق والتعاون بين القطاعات المعنية. كما تم تسليط الضوء على أهمية تعزيز المواكبة لحاملي مشاريع إحداث المقاولات في إطار برنامج «انطلاقة، وكذا الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة العرضانية للتشغيل والتي تستوجب الاهتمام بمختلف فئات الباحثين عن الشغل (الاشخاص في وضعية اعاقة، الساكنة القروية ...).

علاوة على ذلك، ثمن المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل في

اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 دجنبر 2019 الحصيلة الأولية لتنفيذ المخطط ودعا إلى تضافر الجهود من أجل تفعيل ما تبقى من التدابير في إطار البرنامج التنفيذي للفترة 2020-2021، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الاقتراحات المتعلقة على الخصوص بإدماج القطاع غير المهيكل وتعزيز اللاتركيز في تنفيذ التدابير النشيطة للتشغيل، بالإضافة إلى تكثيف التواصل في اتجاه الشباب.

وبفعل تكامل إسهامات وجهود كافة القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والهيئات المعنية، وبناء على المعطيات المستقاة من مختلف مصادر المعلومات الرسمية (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل - الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات – الوكالة الوطنية للمقاولات الصغرى والمتوسطة – قطاع التكوين المهني - ...)، تفيد حصيلة تحقيق أهداف المخطط ما يلي:

60%

حوالي 721.000 منصب شغل

• إحداث 720.534 منصب شغل وهو ما يمثل نسبة 60 % من الإمكانات المتوقعة من مناصب وفرص التشغيل والتي تقدر بحوالي 1.2 مليون فرصة في مختلف الاستراتيجيات والمخططات القطاعية (505.534 منصب بالقطاع الخاص ما بين 2017 و نهاية 2020 و 212.000 منصب بالقطاع العام ما بين 2017 و2021).

تفعيل الامكانات المتوقعة من مناصب وفرص التشغيل التي تقدر بحوالي 1.200.000 في مختلف الاستراتيجيات والمخططات القطاعية

77%

حوالي 770.000 باحث عن شغل

• تحسين قابلية تشغيل770.000 باحث عن شغل، أي بنسبة انجاز تقدر ب 77 %مقارنة مع الأهداف المسطرة والمحددة في تحسين قابلية التشغيل لـ 1.000.000 باحث عن عمل.

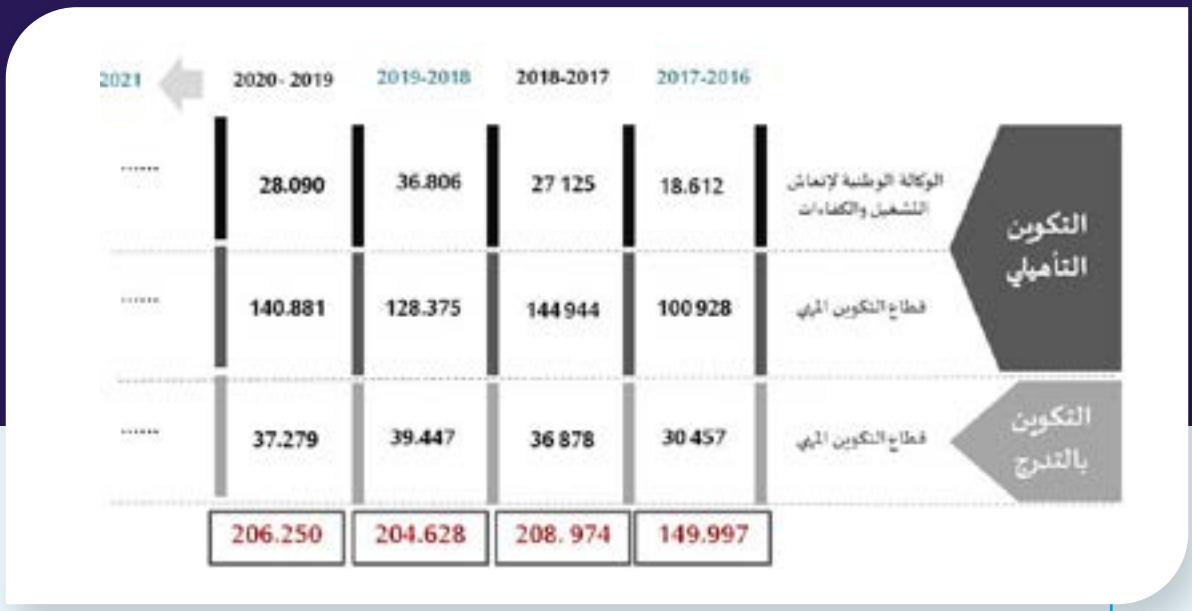

	2021	2020- 2019	2019-2018	2018-2017	2017-2016	
التكوين التأهيلي	.....	28.090	36.806	27 125	18.612	الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات
	.....	140.881	128.375	144944	100928	قطاع التكوين المهني
التكوين بالتدرج	.....	37.279	39.447	36 878	30 457	قطاع التكوين المهني
		206.250	204.628	208. 974	149.997	

تحسين قابلية التشغيل لأزيد من 1.000.000 باحث عن شغل

81%

حوالي 406.000 إدماج في سوق الشغل

• دعم تشغيل 406.000 باحث عن شغل في إطار العمل المأجور، أي بنسبة انجاز تقدر ب81 % مقارنة مع الأهداف المسطرة والمحددة في دعم التشغيل المأجور لفائدة أزيد من 500.000 باحث عن شغل .

65%

أزيد من 13.000 وحدة اقتصادية محدثة

• مواكبة احداث ازيد من 13.000 وحدة اقتصادية ما يشكل 65% مقارنة مع الأهداف المسطرة والمحددة في مواكبة إحداث 20.000 وحدة اقتصادية صغيرة في إطار التشغيل الذاتي.

مواكبة إحداث أزيد من 20.000 وحدة اقتصادية صغيرة

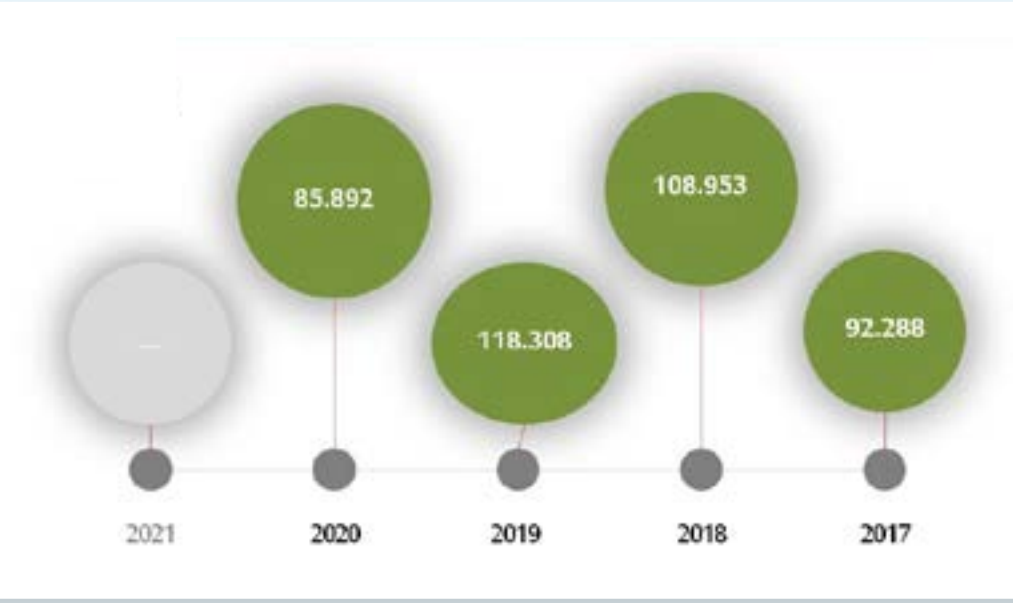

دعم التشغيل المأجور لفائدة أزيد من 500.000 باحث عن الشغل

الإنجازات الرئيسية حسب كل توجه استراتيجي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل

التوجه الاستراتيجي الأول: دعم خلق فرص العمل

• إحداث لجنة اليقظة حول سوق الشغل بمقتضى دورية السيد رئيس الحكومة، حيث عقدت هذه اللجنة أولى اجتماعاتها خلال شهري ماي وأكتوبر 2019؛

• تعزيز ديناميكية الاستراتيجيات القطاعية (تكثيف المنظومات البيئية في اطار مخطط التسريع الصناعي، وإبرام عقد برنامج بين الدولة وقطاع البناء سيمكن من توفير 220.000منصب شغل بحلول سنة 2022، ...)؛

• إطلاق برنامج تعميم التعليم الأولي والذي سيوفر 61000 منصب شغل مع تنظيم تكوينات في إطار برنامج «تأهيل» المدبر من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

• تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار التي أصبحت مؤسسات عمومية، وكذا دمج جميع اللجان الجهوية ذات الصلة بدعم الاستثمار في لجنة واحدة؛

• تفعيل الإجراءات المسطرية لتنزيل مشاركة التعاونيات والمقاولين الذاتيين في الصفقات العمومية، عبر تعديل المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية ونشره بالجريدة الرسمية، حيث يخصص نسبة 30% من المبلغ السنوي المتوقع للصفقات للمقاولة المتوسطة والصغيرة وللتعاونيات ولاتحاد التعاونيات وللمقاول الذاتي.

• إحداث حساب خاص «صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية» برسم قانون المالية لسنة 2020 من أجل تعزيز جهود دعم المبادرة المقاولاتية (6 مليار درهم على مدى 3 سنوات)

التوجه الاستراتيجي الثاني: ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل

• إصدار القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والمتضمن لعدة مقتضيات بخصوص ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل (غشت 2019): إدراج وحدات حول الانفتاح على المهن والمهارات بسلك الابتدائي - تعزيز تدريس اللغات ابتداء من الابتدائي - إدراج وحدات حول تطوير روح المبادرة وريادة الأعمال - تقوية الجسور بين نظامي التربية الوطنية والتكوين المهني؛

• اعتماد خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني (أبريل 2019): مدن المهن والكفاءات - تعزيز التكوين بالتناوب.

• دعم تدريس اللغات ؛

• تطوير الحس المقاولاتي وحب المبادرة في جميع مستويات وأسلاك التعليم؛

• متابعة مهننة التكوينات:

• برمجة وحدات حول السلوكيات المهنية والتعريف بالمقاولة وسوق الشغل وتقنيات البحث عن عمل؛

• فتح وكالات جامعية وفضاءات تشغيل بالمؤسسات التعليمية؛

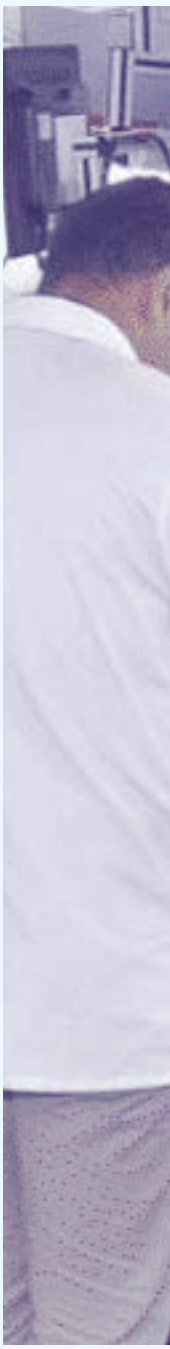

التوجه الاستراتيجي الثالث: تنويع برامج التشغيل النشيطة وتطوير الوساطة في سوق الشغل

- تجويد نظام «تحفيز» الموجه للمقاولات والجمعيات حديثة النشأة؛
- تكييف مقتضيات مدونة الضرائب مع القانون المتعلق بنظام التكوين من أجل الإدماج بخصوص الحاصلين على شهادة الباكالوريا لتمكينهم من الاستفادة من الإعفاء عن الضريبة على الدخل؛
- تعزيز وتوسيع الخدمات والتدابير الموجهة لمختلف الفئات (الساكنة القروية، المهاجرون في وضعية قانونية، النساء في وضعية هشة، الأشخاص في وضعية إعاقة،..)؛
- تعزيز سياسة القرب من خلال فتح وكالات جديدة: فتح وكالتين جامعيتين (أكادير – وجدة) - فتح وكالة محلية بوزان - فتح مركبين لدعم التشغيل الذاتي في إطار شراكات محلية (الرباط – طنجة).
- وضع منظومة وبرامج تحفيزية للتشغيل الذاتي؛
- تطوير إنجازات البرامج النشيطة للتشغيل بمعدل يزيد عن 10٪ في السنة (حوالي 120.000 إدماج في سنة 2019)؛
- إعداد مشروع قانون بإحداث تدريب بالقطاع الجمعوي (الخدمات الموجهة للأشخاص: الإسعاف والوقاية المدنية – التنمية المستدامة: المساحات الخضراء – التشجير - ...) - مدة التدريب : 6 – 12 شهرا - منحة التدريب: 50 % من الحد الأدنى للأجر؛
- التطوير التدريجي لنظام الوساطة في سوق الشغل عبر تغطية جميع فئات الباحثين عن شغل؛

التوجه الاستراتيجي الرابع: تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف ا لعمل

• وضع منظومة لرصد سوق الشغل (تحديد 4 برامج ذات أولوية): إنجاز بحث ميداني دائم لدى المقاولات (panel) بهدف تحديد الحاجيات من التشغيل والكفاءات - تطوير آلية ((panel لتتبع وتقييم مسارات إدماج الشباب في سوق الشغل - وضع منظومة استشرافية للمهن والكفاءات - تطوير مطبقة تفاعلية شاملة لكل المعلومات المرتبطة بسوق الشغل؛

• تعزيز وتجويد عمل جهاز تفتيش الشغل: بلورة نظام معلوماتي متكامل مع إطلاق عمليات تجريبية - إعداد منظومة للتكوين الأساسي لمفتشي الشغل - تعزيز طاقم مفتشي الشغل (60 عون تفتيش جديد)؛

• إنجاز دراسة حول الأنماط الجديدة للشغل (عن بعد، لبعض الوقت، بالمنزل، التعاقد، ...)؛

• إنجاز دراسة بهدف تحسين وتبسيط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل (المرحلة الأولى من التبسيط في طور التنزيل)؛

• تطوير الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني في مجال حماية الفئات الهشة والرفع من قيمة الدعم المخصص للجمعيات العاملة في محاربة تشغيل الأطفال وتلك العاملة في مجال حماية حقوق المرأة في العمل؛

• اعتماد مشروعي سياسة وبرنامج وطنيين للصحة والسلامة في العمل؛

• إصدار المرسوم المتعلق بتحديد كيفيات مراقبة مفتشي الشغل لمقتضيات القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، والحرص على تطبيق الغرامات المنصوص عليها في القانون، وذلك في حالة مخالفة مقتضياته من طرف المشغلين (بنسبة 20 % ابتداء من فاتح يوليو 2013)؛

• تحسين الوضعية الاجتماعية للمصابين بحوادث الشغل والأمراض المهنية، وذلك من خلال إصدار المرسوم القاضي بالرفع من مبالغ الإيرادات العمرية الدائمة الممنوحة لضحايا حوادث الشغل والأمراض المهنية أو لذوي حقوقهم في حالة الوفاة؛

• إطلاق المشاورات مع القطاعات الوزارية المعنية وممثلي المهن المختلفة للعمال غير المأجورين من أجل وضع تغطية اجتماعية لهذه الفئة، مع اعتماد المراسيم المتعلقة بالفئات الأولى (العدول والقابلات ومهن الترويض الطبي والمرشدون السياحيون والمفوضون القضائيون)؛

• إدراج دراسة مشروع القانون المنظم لممارسة حق الإضراب في الاتفاق الموقع مع الفرقاء الاجتماعيين بتاريخ 25 أبريل 2019 وإطلاق تنظيم اجتماعات تشاورية مع الفرقاء الاجتماعيين.

التوجه الاستراتيجي الخامس: تعزيز البعد الجهوي للتشغيل

• استكمال التشخيصات الترابية بمشاركة جميع الفاعلين الجهويين المعنيين و دعم الجهات من الناحية التقنية قصد تطوير مقاربات وآليات توضع رهن إشارتها لتعزيز قدراتها التشخيصية والتحليلية والتنفيذية واضطلاعها التدريجي بمهام النهوض بالتشغيل؛

• وضع إجراءات جهوية مكملة للتدابير الوطنية للتشغيل (دعم التشغيل بالجمعيات والمهن الحرة والنهوض بإنشاء المقاولات الصغرى ودعم الحركية المجالية لفائدة الباحثين عن عمل ،التكوين التأهيلي لفائدة غير حاملي الشهادات...).

• دعم عقود التشغيل المأجور لفائدة بعض الفئات التي تعاني صعوبة في الإدماج المهني و مواصلة تتبع إنجاز برنامج التشغيل المندرج ضمن النموذج التنموي للجهات الجنوبية؛

• إطلاق البرامج الجهوي للإدماج الاقتصادي للشباب ضمن مقاربة متكاملة وجهوية للنهوض بالإدماج الاقتصادي للشباب مبنية على منظومتين: منظومة جهوية لتحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني ومنظومة جهوية لتطوير ريادة الأعمال وذلك في اطار. حكامة جهوية واقليمية لانعاش التشغيل. (جهة مراكش- آسفي التجربة النموذجية ستليها جهات سوس ماسة والرباط سلا القنيطرة وطنجة تطوان الحسيمة).

• التوقيع على اتفاقيتين مع الوكالة الفرنسية للتنمية والاتحاد الأوروبي بهدف وضع برامج جهوية للإدماج الاقتصادي للشباب بجهات سوس ماسة والرباط سلا القنيطرة وطنجة تطوان الحسيمة.

• التوقيع على اتفاقيات إطار بين الدولة وجهة تفعيلا لعقود برامج الجهات 2020-2022 ويتعلق الأمر ب:

> النهوض بالتشغيل في العالم القروي عبر تفعيل تجربة «فضاءات التوجيه المهني» بجهة فاس مكناس (أقاليم تازة – صفرو – تاونات) والعمل على توسيعها لتشمل ابتداء من 2019 باقي الأقاليم، وكذا جهة بني ملال خنيفرة مع وضع اللبنات الاولى لتوسيع منظومة التشغيل بالعالم القروي لتشمل جهات اخرى للمملكة بناء على طلبها؛

> اقتناء وحدات متنقلة لتحسين قابلية التشغيل لتقريب الخدمات من الباحثين عن شغل بالمناطق القروية (فحص أنجرة – تاونات – بركان – سيدي قاسم)، علما أن وحدتين متنقلتين بالنسبة لجهة مراكش آسفي في طور الاقتناء؛

> دعم المقاولات النسائية وتعزيز قابلية التشغيل وروح المبادرة لفائدة النساء ب 9 جهات في إطار برنامج «من أجلك» الذي ينجز في اطار التعاون البلجيكي؛

> تشجيع ريادة الأعمال من طرف الشباب ب 4 جهات (درعة تافيلالت – فاس مكناس – بني ملال خنيفرة – الجهة الشرقية) في اطار برنامج «أجي» مع بلجيكا

> الرفع من وثيرة انجاز برامج انعاش التشغيل، حيث تجاوز سقف 100.000 ادماج خلال سنتي 2018 و 2019، وكذا تحقيق أزيد من 20.000 عقد تشغيل بالخارج. وقد سجلت البرامج النشطة للتشغيل منذ 2017 الى حدود نهاية مارس 2021 الحصيلة الرقمية التالية :

الإجراءات	الإنجازات
إدماج الباحثين عن شغل في إطار برنامج «إدماج»	410 109
إدماج الباحثين عن شغل في إطار برنامج «تحفيز»	32 679
تحسين قابلية تشغيل الباحثين عن شغل في إطار برنامج «تأهيل»	115 757
مواكبة حاملي المشاريع في إطار برنامج «التشغيل الذاتي»	18 170

سير تقدم التنزيل الجهوي للتشغيل

يعتبر تطوير جهوية التشغيل توجها استراتيجيا لكون التشغيل اختصاص ذاتي ومشترك للجهات من جهة، وكذا لكون الجهة هي الفضاء الأمثل لتنسيق جهود وعمل المتدخلين وتطوير الالتقائية والانسجام بين مختلف السياسات العمومية والبرامج والمخططات القطاعية.

التقدم الحاصل في ورش جهوية التشغيل

عرف ورش جهوية التشغيل تحقيق عدة إنجازات يمكن تلخيصها كما يلي:

• وضع إجراءات جهوية مكملة للتدابير الوطنية للتشغيل تهم:

> دعم التشغيل بالجمعيات والمهن الحرة والنهوض بإنشاء المقاولات الصغرى؛

> التكوين التأهيلي لفائدة غير حاملي الشهادات،

> دعم عقود التشغيل المأجور لفائدة بعض الفئات التي تعاني صعوبة في الإدماج المهني،

> دعم حاملي المشاريع المقاولاتية عبر منح لتيسير الانطلاقة.

• إنجاز تشخيصات ترابية بهدف تحديد القطاعات والمهن ذات الحاجيات بالنسبة للتشغيل المأجور، وكذا الأنشطة الواعدة بالنسبة لإنشاء المقاولات والتشغيل الذاتي، حيث تم استكمال الدراسات التشخيصية حول التشغيل بجل الجهات (سوس ماسة – الرباط سلا القنيطرة – طنجة تطوان الحسيمة - فاس مكناس – درعة

تافلالت – بني ملال خنيفرة – مراكش آسفي – جهة الشرق – الدار البيضاء سطات)؛

• بلورة مشاريع برامج جهوية للتشغيل ارتكازا على مخططات التنمية الجهوية ب 9 جهات (الرباط سلا القنيطرة – طنجة تطوان الحسيمة – سوس ماسة - فاس مكناس – درعة تافلالت – بني ملال خنيفرة – مراكش آسفي – جهة الشرق – الدار البيضاء سطات)؛

• تعزيز قدرات الفاعلين الترابيين حول إنعاش التشغيل مع تنظيم تكوينات بجل الجهات لفائدة الفاعلين الترابيين في مجال النهوض بالتشغيل همت حوالي 150 مستفيد.

• اعتماد ميثاق اللاتمركز الاداري باعتباره الاطار الملائم لانسجام السياسات العمومية ويشكل سندا لا مناص منه لإنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

• بلورة عدة برامج في إطار التعاون الدولي تروم تعزيز جهوية التشغيل ودعم قدرات الفاعلين من خلال:

> النهوض بالتشغيل بالعالم القروي عبر فتح فضاءات التوجيه المهني؛

> اقتناء وحدات متنقلة لتحسين قابلية التشغيل لتعزيز سياسة تقريب الخدمات من الباحثين عن شغل لا سيما بالمناطق القروية؛

> وضع برامج لتكوين المكلفين بتأطير الباحثين عن شغل/المقاولين الذاتيين (منشطو الفضاءات) عبر تعبئة القطاع الخاص والجمعوي.

• مواصلة تنفيذ برنامج التشغيل في إطار النموذج الجديد لتنمية الجهات الجنوبية. يهدف هذا البرنامج إلى (1) تيسير إدماج الباحثين عن عمل من خلال تنمية البرامج النشيطة للتشغيل، بهدف إدماج الباحثين عن عمل في إطار برنامج «إدماج»، والرفع من قابلية تشغيلهم في إطار برنامج «تأهيل»و(2) تطوير التشغيل الذاتي عن طريق دعم خلق المقاولات الصغيرة جدا والأنشطة المدرة للدخل، عبر مواكبة عن قرب لفائدة حاملي المشاريع وتوفير دعم مالي لخلق المقاولات الصغيرة جدا/الأنشطة المدرة للدخل عن طريق قروض الشرف او منح لدعم انطلاق المشروع، وكذا (3) دعم التشغيل بالنسيج الجمعوي ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال عقود عمل مدعمة لإدماج الشباب حاملي الشهادات.

• وخلال المناظرة الوطنية الأولى للجهوية المتقدمة المنظمة بمدينة أكادير يومي 20 و21 دجنبر 2019، تم التوقيع على الإطار التوجيهي المتعلق بتفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها. وفي هذا الإطار، فقد تم التوقيع على أول عقد برنامج بين الدولة وجهة فاس- مكناس (2019 2021-) في انتظار استكمال إعداد عقود البرامج الأخرى والتي سيليها توقيع الاتفاقات القطاعية المتعلقة بالبرامج الجهوي للتشغيل فيما يخص وزارة الشغل والإدماج المهني.

الوساطة في سوق الشغل ودعم الإدماج المهني

تعمل وزارة الشغل والادماج المهني على تعزيز برامج إنعاش التشغيل ودعم وتحسين آليات الوساطة في سوق الشغل، من خلال تكثيف برامج وإجراءات إنعاش التشغيل وتتبع إنجازها والعمل على دعم الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، كفاعل عمومي في الوساطة في التشغيل، في تنزيل مخططاتها الرامية الى تعزيز القرب وتطوير خبراتها في الوساطة في التشغيل وتنمية كفاءاتها بشكل يجعلها قادرة على تقديم خدمات عالية الجودة ودعم ملائم سواء للباحثين عن شغل أو المقاولات وضمان انفتاحها على محيطها، مع العمل على تنمية التشغيل الذاتي وايلاء أهمية خاصة للشراكة الترابية ومنافذ الشغل الجديدة، بالإضافة إلى الانفتاح على الباحثين عن شغل وكذا المقاولات من خلال عمليات التواصل التي تقوم بها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات.

ومن جهتها، تضطلع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات بمهمة تدبير البرامج النشيطة لإنعاش التشغيل التي تقررها السلطات العمومية، حيث تعمل على تحسين قابلية التشغيل عند الباحثين عن عمل وإعدادهم لسوق الشغل، كما تسهر على الوساطة بين الباحثين عن شغل والمشغلين ومواكبة المقاولات لتلبية حاجياتهم من الموارد البشرية، وكذا دعم حاملي المشاريع المقاولاتية من خلال توجيههم وتأطيرهم. وتعمل الوكالة على استقبال وإرشاد وتوجيه الباحثين عن شغل والعمل على توسيع الشرائح المستفيدة من خدماتها، وذلك عبر شبكة مكونة من 12 وكالة جهوية و76 وكالة اقليمية، بالإضافة إلى خلق وحدات متنقلة وفضاءات للتشغيل تم وضعها في إطار شراكات مع عدة فاعلين كالجامعات والجماعات الترابية (5 وكالات جامعية، 19 فضاء للتشغيل و4 وحدات متنقلة). ولكون الرقمنة قاطرة استراتيجية للتطور، فقد أتاحت الخدمات عن بعد والتطبيقات الإلكترونية التي توفرها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، الفرصة لأي باحث عن عمل للتعرف على خدمات وعروض العمل على الصعيد الوطني عبر البوابة الإلكترونية للوكالة، مما يتيح للباحثين عن شغل وضع ترشيحاتهم عن بعد.

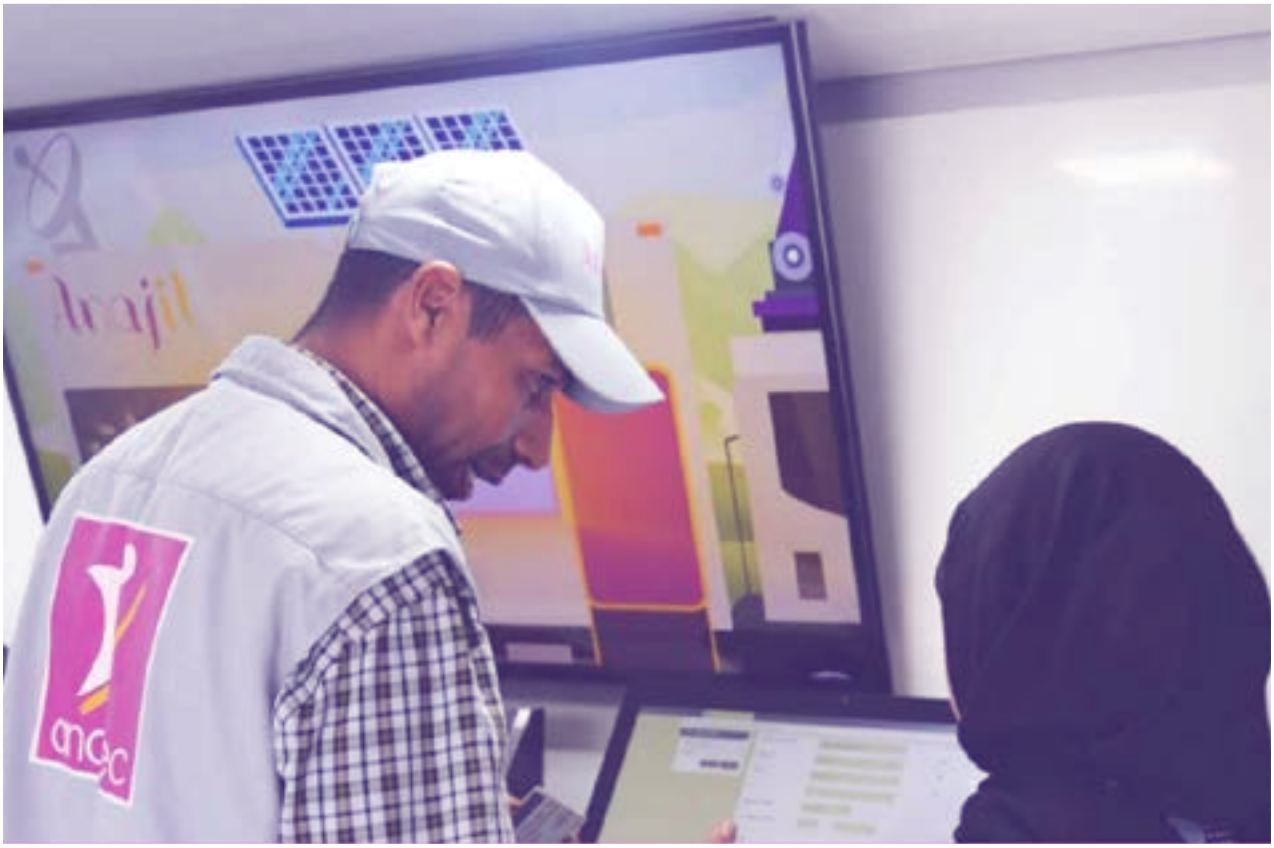

حققت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في هذا الباب منجزات مهمة تتجلى في تطوير الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل والمشغلين حيث عرفت المرحلة الممتدة من 2017 إلى يوليوز 2021 تحقيق الانجازات التالية:

عدد المسجلين بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات - أبريل 2017 - يوليوز 2021

ارتفاع عدد المسجلين بقاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حيث بلغ العدد الإجمالي للمسجلين بالوكالة 1.469.368 باحث عن شغل (43% منهم نساء) و قد سجل ما بين سنتي 2017 ومارس 2021، ما يقرب من 872.000 باحث عن شغل جديد (44% منهم نساء).

ويتوزع عدد المسجلين بالوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حسب الجهات على النحو التالي:

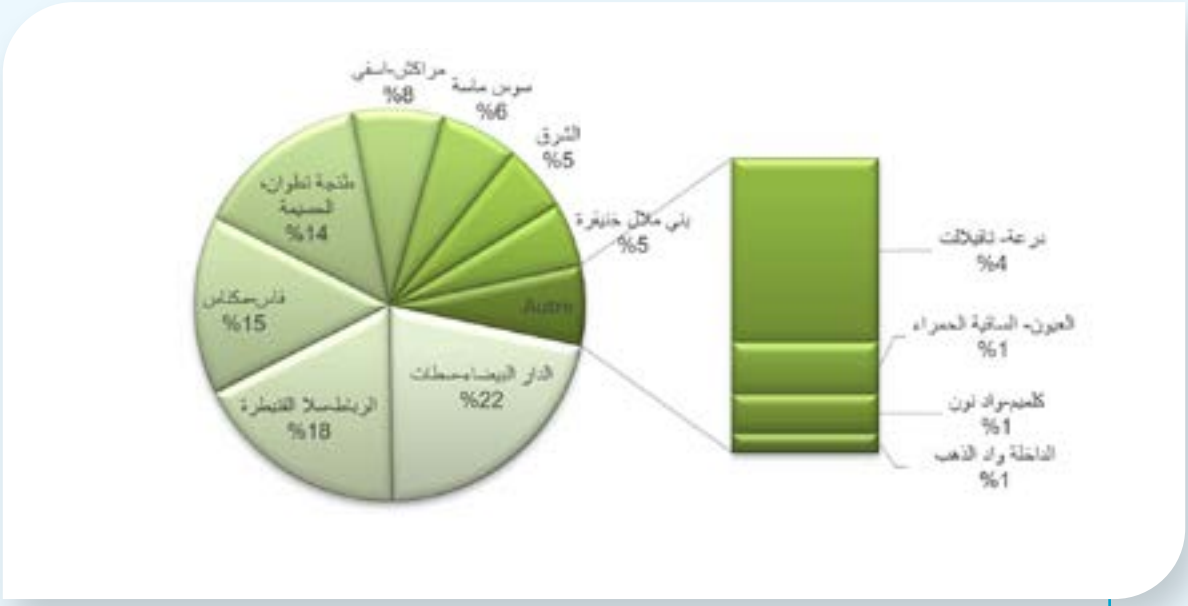

توزيع عدد الباحثين عن الشغل المسجلين حديثا بالوكالة حسب الجهات أبريل 2017 - مارس 2021

تطوير الرصد والتنقيب

عملت الوكالة على تطوير التنقيب عن عروض الشغل من خلال تطوير وتوسيع الدراسات الاستشرافية حول سوق الشغل التي تنجزها الوكالة وكذا استقبال وإرشاد وتوجيه الباحثين عن شغل، تم تحديد 479.908 فرصة عمل في إطار زيارات التنقيب عن عروض الشغل في المقاولات

وتتوزع عروض العمل المنقب عنها حسب الجهات كالتالي:

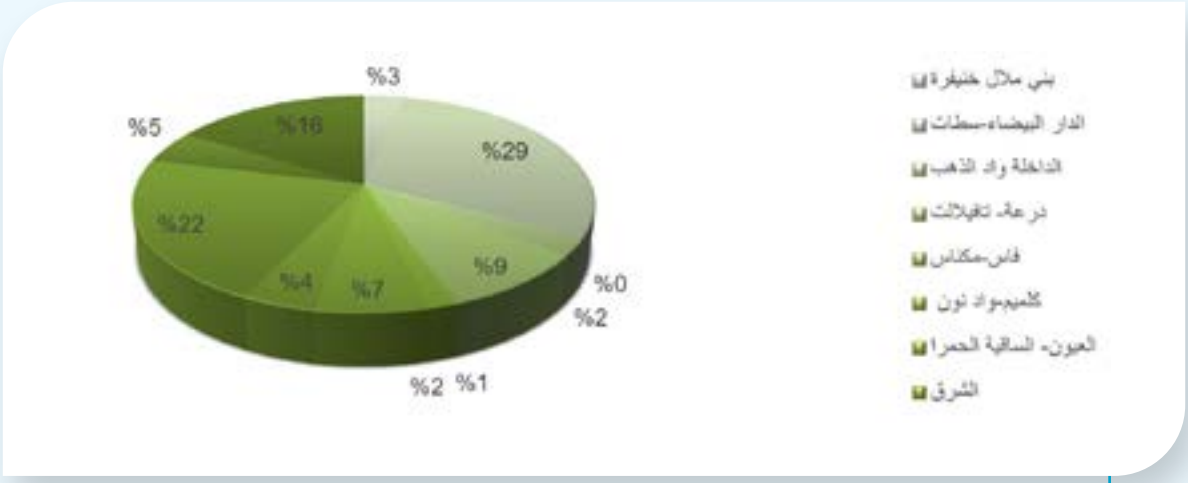

توزيع عروض العمل حسب الجهات

تقديم الخدمات للباحثين عن شغل

استفادة 459.225 باحثا عن شغل من مقابلات التموقع لتوجيههم ومواكبتهم في تحديد مشروع إدماجهم المهني. وتتوزع هذه المقابلات حسب الجنس على النحو التالي:

43% **57%**

تكوين 301.542 شخصا في إطار ورشات البحث عن شغل، ويتوزع المستفيدون حسب الجنس على النحو التالي:

51% **49%**

تعزيز سياسة القرب

تم تعديل القرار التنظيمي للوكالة، الذي يندرج في إطار تعزيز جهوية التشغيل الذي تعتبر توجها استراتيجيا باعتبار الجهة هي الفضاء الأنجع لإنجاح التقائية السياسات العمومية والاستراتيجيات والمخططات القطاعية، من أجل تعزيز تواجد الوكالة بجميع الجهات وعمالات وأقاليم المملكة وفي الجامعات.

19 — **05** — **04**

خلق أكثر من 19 فضاء للتشغيل في إطار شراكات بين الوكالة وعدة فاعلين في إنعاش التشغيل؛

بلغ عدد الوكالات الجامعية إلى 5 وكالات، وذلك بهدف إعداد الطلبة في نهاية السلك الدراسي وكذا خريجي الجامعة لولوج سوق الشغل؛

اقتناء أربع وحدات متنقلة لمواكبة وتحسين قابلية تشغيل الساكنة القروية

البرامج الموجهة للفئات لبعض فئات الباحثين عن شغل

برامج ريادة الاعمال الموجهة للشباب (أجي)

اطلاق برنامج جديد ل «دعم ريادة الأعمال من طرف الشباب بالمغرب» في اطار التعاون البلجيكي (ENABEL) يتم تنفيذه بربع جهات (بني ملال خنيفرة - درعة تافيلالت – الجهة الشرقية – فاس مكناس) بهدف التحسين الكمي والكيفي للمقاولة وقابلية التشغيل لدى شباب بالمغرب. ويتوخى المشروع تحقيق النتائج التالية: تعزيز روح المبادرة لدى الشباب بالمغرب - تحسين قدرات اعداد مشاريع الشباب(قبل وخلال الاحداث) - تحسين القدرات التدبيرية للشباب المقاول (المواكبة البعدية) - تحسين قابلية تشغيل الشباب غير حاملي الشهادات) - تعزيز رقمنة تسيير المعلومات والتواصل - تعزيز التسيير التشاركي ودعم الشراكة الترابية المتعددة الاطراف.

حصيلة إنجاز برنامج «دعم ريادة الأعمال من طرف الشباب بالمغرب» « أجي » (من أكتوبر 2020 الى مارس 2021):

- إطلاع 764.588 شخص على البرنامج؛
- استفادة 250 شاب من غير حاملي الشهادات من تكوين لتحسين قابلية ا لتشغيل ؛
- استفادة 193 شخص من التكوين التأهيلي(التحويلي والمهن الجديدة)؛
- عقد 12 اجتماع للجنة القيادة واللجنة التقنية للتتبع و وحدات التدبير؛

193

ادماج 193 شاب من غير حاملي الشهادات بسوق الشغل

14

عدد المقاولات المحتضنة

30

تكوين30 مستشار متخصص في احداث المقاولات التابعين للوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات المكونين

2485

مشاركة 2485 من الشباب في أوراش العمل المتعلقة بالتحسيس بريادة الأعمال؛

- استفادة 913 شاب من تكوين اشهادي في مجال تنمية القدرات المقاولاتية

12

ابرام 12 اتفاقية شراكة في اطار البرنامج

النساء في وضعية هشاشة

في إطار الرؤيا الاستراتيجية للوزارة القائمة على ضرورة اشراك النساء في العجلة الاقتصادية و تسهيل ادماجهن في سوق الشغل من خلال التشغيل الذاتي واحداث المقاولات، أطلقت الوزارة في اطار التعاون المغربي البلجيكي برنامج من «أجلك2.0» مدته 5 سنوات من 2017 - 2021. و يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز ودعم التمكين الاقتصادي للنساء من خلال التحسين الكمي والكيفي للمقاولة النسائية وقابلية التشغيل لدى النساء. ويتم انجازه بجميع جهات المغرب في اطار مقاربة قائمة على الشراكة بين الدولة (الوزارة، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مغرب المقاولات) وفعاليات المجتمع المدني (جمعية النساء المقاولات بالمغرب، شبكة «بينهن»، جمعية الأمانة للقروض الصغرى، التوفيق للقروض الصغرى مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية. و شركاء آخرين).

ويستهدف هذا المشروع النساء (1) الحاملات المشاريع (الحاصلات على الشهادات أو بدون شواهد) الراغبات في ولوج عالم المقاولة (2) اللواتي يمارسن نشاطا بالقطاع غير المهيكل (3) اللواتي على رأس مقاولات ويرغبن في تطويرها (4) اللواتي يمارسن أنشطة اجتماعية أو تضامنية (تعاونيات).

وقد مكن هذا البرنامج من تحقيق نتائج ايجابية وذلك بفضل تظافر جهود مختلف الشركاء وتمثلت الحصيلة الكمية للبرنامج منذ انطلاقه سنة 2017 الى غاية مارس 2021، كما يلي:

2.033 — مقاولة أنشأتها النساء من خلال شركاء البرنامج في مختلف المهن والأنشطة ، سواء في المناطق القروية أو الحضرية ، بما في ذلك 437 برسم الثلاثة اشهر من سنة 2021

26.307 — امرأة استفادت من ورشات التحسيس حول ريادة الأعمال ، بما في ذلك 6204 برسم سنة 2021 (الثلاثة اشهر الاولى)

10.022 — عدد مناصب الشغل النسائية التي تم احداثها في إطار البرنامج منها 1.074 لعام 2021(الثلاثة اشهر الاولى)

17.924 — امرأة استفادت من المواكبة القبلية، بما في ذلك 1131 برسم 2021. (الثلاثة اشهر الاولى)

5114 — امرأة استفادت من المواكبة البعدية ، بما في ذلك 593 برسم 2021. (الثلاثة اشهر الاولى)

1822 — مستفيدّة من التدريب في اطار تحسين قابلية التشغيل، منها 421 برسم الثلاثة اشهر من سنة 2021.

الأشخاص في وضعية إعاقة

> وضع إجراء لدعم الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة: التوقيع على دليل للمساطر (يونيو 2018) بهدف مواكبة إدماج 85 شخصا في وضعية إعاقة، عبر التحمل الجزئي للأجر لمدة محددة (20 شخصا) أو التكوين التأهيلي عند الحاجة (65 شخصا)؛

> مواكبة إحداث 731 مقاولة صغيرة جدا خلال الفترة الممتدة من 2017 الى شهر مارس 2021: 120 مقاولة سنة 2017، 179 مقاولة سنة 2018، 204 مقاولة سنة 2019 و217 مقاولة برسم سنة 2020 و 11 مقاولة برسم 2021.

> الخدمات المقدمة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة من طرف الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات:

- بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تم إدماجهم خلال الفترة من 2018 الى 2021 1930 شخصا.
- قيام الوكالة بتكوين مستشاري التشغيل في مجال توجيه ومساعدة وإرشاد الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الوكالات الجهوية والمحلية لإنعاش التشغيل والكفاءات (التعرف على حاجيات هذه الفئة من التشغيل - العمل من أجل توفير التكوينات الملائمة الكفيلة باستكمال تأهيل هذه الفئة في مجالات معينة تلاءم احتياجات سوق الشغل).

> توقيع اتفاقية شراكة بتاريخ 03 دجنبر 2020 بهدف وضع برامج لمواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل إدماجهم في الحياة المهنية من خلال:

- تحسين قابلية تشغيلهم؛
- دعم إدماجهم في إطار التشغيل المؤجر؛
- مواكبتهم من أجل إحداث مقاولات صغيرة وأنشطة مدرة للدخل؛
- دعم قدرات الموارد البشرية العاملة في المجال؛
- تعبئة موارد إضافية لدعم الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- الانفتاح على مختلف البرامج والمبادرات العمومية التي توفر الدعم والمواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل.

تطور عدد المدمجين

دعم الإدماج المهني من خلال البرامج النشيطة للتشغيل

1. آليات دعم تشغيل الشباب (عقد التكوين من أجل الإدماج – برنامج تأهيل)

تعتبر آلية عقود التكوين من أجل الإدماج تدبيرا مركزيا لتيسير إدماج الشباب حاملي الشواهد الذين لا يتوفرون على أي تجربة مهنية. وقد عرف عدد المستفيدين من هذا البرنامج تطورا بمعدل سنوي يناهز 4,2% خلال الفترة ما بين 2017 و2019، في حين سجل تراجعا ملحوظا خلال سنة 2020 يقدر ب 16,1% نتيجة لأثار الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد19-.

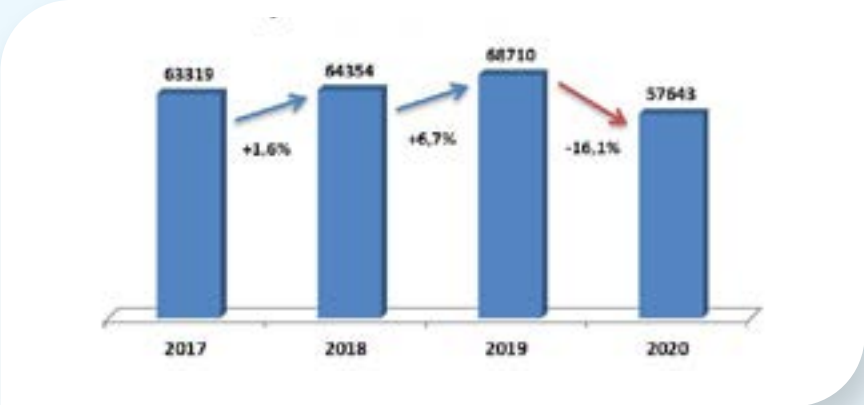

تطور عدد عقود «التكوين من أجل الإدماج»

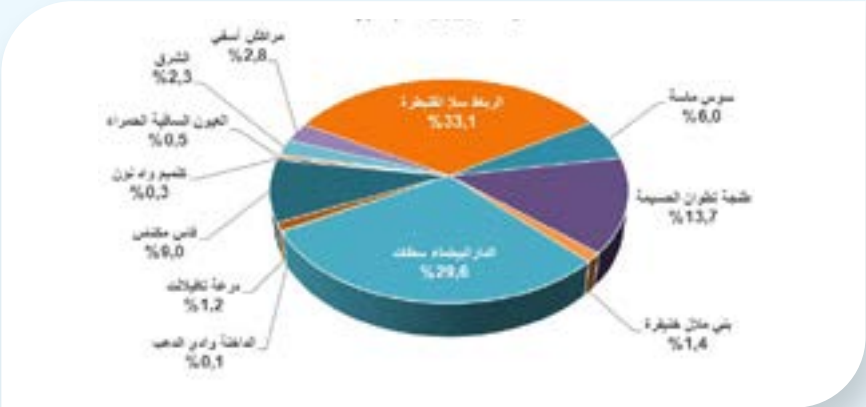

توزيع المستفيدين من عقود «التكوين من أجل الإدماج» خلال سنة 2020 حسب الجهات

كما عرفت هذه الآلية عدة تجويدات همت على الخصوص استفادة المتدربين من التأمين الإجباري الأساسي عن المرض خلال فترة التدريب تموله الدولة لفائدة المستفيدين من عقود التكوين من اجل الإدماج، وتحمل الدولة لحصة المشغل للاشتراكات المستحقة على أرباب العمل للصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا في حالة التوظيف النهائي للمتدرب، بالإضافة إلى إلزام المقاولة بتشغيل ما لا يقل عن 60% من المتدربين الذين أنهوا التدريب. وقد اظهرت مختلف دراسات الأثر اعتمادا على مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات فيما يخص المستفيدين وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى أن ما يفوق من 60% من المستفيدين من هذه الآلية (تدريب بهدف اكتساب تجربة مهنية أولية) يتم إدماجهم في إطار عقد عمل.

وبالنسبة لتحمل الدولة لحصة المشغل للاشتراكات المستحقة على أرباب العمل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمدة 12 شهرا في حالة التوظيف النهائي للمتدرب، فقد عرف عدد المستفيدين من هذا الإجراء تطورا بمعدل سنوي يناهز 35% خلال الأربع سنوات الأخيرة، منتقلا من 3774 مستفيد سنة 2017 إلى 9293 مستفيدا سنة 2020.

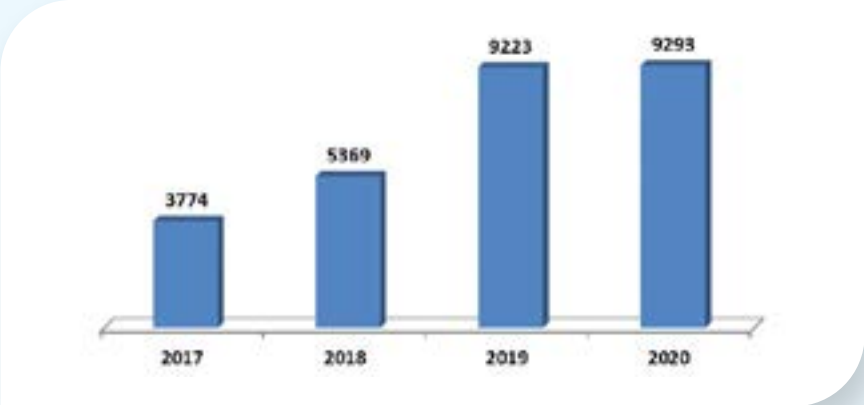

تطور عدد المستفيدين من التغطية الإجتماعية PCS

توزيع المستفيدين من التغطية الإجتماعية PCS خلال سنة 2020 حسب الجهات

ومن هنا، يتبين أن هذه الآلية تبقى أساسية لدعم الإدماج المهني للشباب حاملي الشواهد الذين يعتبرون الشريحة التي تعاني أكثر الصعوبات لولوج سوق الشغل (معدل بطالة حاملي الشهادات يفوق ضعفي معدل البطالة الوطني).

يهدف برنامج «تأهيل» إلى ملاءمة كفاءات الشباب الباحثين عن شغل للحاجيات المعبر عنها من طرف المقاولات أو تلك التي يتم تحديدها في إطار الدراسات الاستشرافية. وقد عرفت هذه الآلية بمكونيها (التكوين التعاقدي من أجل التشغيل – التكوين التأهيلي أو التحويلي) تطورا متواصلا خلال الفترة ما بين 2017 و2019، حيث انتقل العدد الإجمالي للمستفيدين من هذه الآلية، على التوالي، من 6608 الى 9595 مستفيد، أي ما يعادل ارتفاع بمعدل سنوي يناهز 20,5% خلال هذه الفترة (33,1% بالنسبة للتكوين التعاقدي 1,6% بالنسبة للتكوين التأهيلي). خلال سنة 2020، استفاد من هذه الآلية ما يناهز 7579 مستفيد، مسجلا تراجعا ب 21% مقارنة مع سنة 2019، نتيجة تداعيات جائحة كوفيد19-التي أثرت على آلية التكوين التعاقدي الذي انخفض عدد المستفيدين منه بنسبة 56,7 %، فيما ارتفع عدد المستفيدين من التكوين التأهيلي أو التحويلي بنسبة 59,4 %.

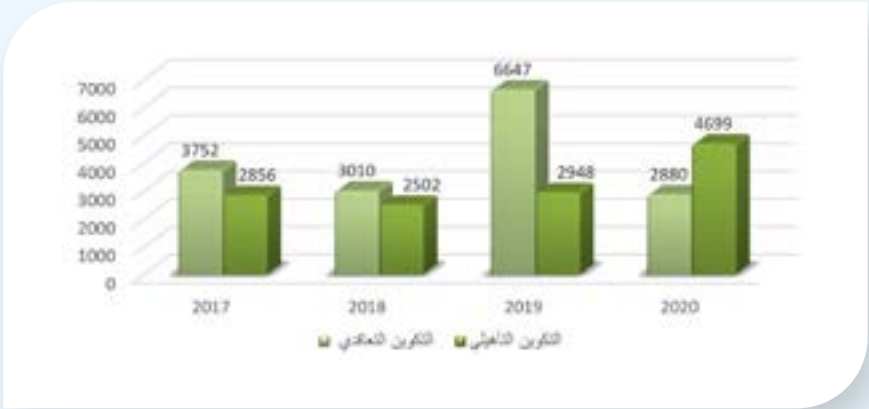

تطور عدد المستفيدين من برنامج تأهيل (التكوين التعاقدي والتكوين التأهيلي)

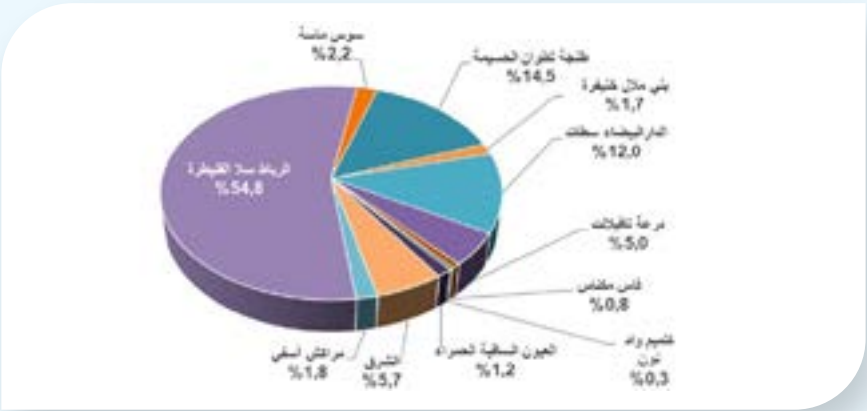

توزيع المستفيدين من برنامج تأهيل (التكوين التعاقدي والتكوين التأهيلي) خلال سنة 2020 حسب الجهات

من جهة أخرى، يظهر تتبع المستفيدين من هذه الآلية أن المعدل المتوسط للإدماج المهني بالنسبة للمستفيدين يفوق 60% (بين 70- 80% بالنسبة للتكوين التعاقدي من أجل التشغيل و40-50% بالنسبة للتكوين التأهيلي أو التحويلي). وتبقى هذه الآلية أساسية لملاءمة كفاءات وقدرات وكذا سلوكيات الباحثين عن عمل مع متطلبات سوق الشغل التي تعرف تطورا مستمرا.

2. آليات دعم الاستثمار (التكوين الموجه لدعم القطاعات الواعدة – برنامج «تحفيز»)

تعتبر منظومة التكوين الموجهة للقطاعات الواعدة تحفيزا أساسيا بالنسبة للمستثمرين في المهن العالمية للمغرب، حيث يتم العمل على مواكبة قطاعات صناعة الطيران وصناعة السيارات والالكترونيك وترحيل الخدمات، وذلك من خلال برامج خاصة ومساهمات مالية في التكوين من أجل التشغيل والتكوين المستمر لفائدة العاملين والأطر بهذه القطاعات. ويشترط في هذه الآلية التشغيل القبلي للموارد البشرية من طرف المقاولات قبل الاستفادة من الدعم. وقد استفاد من هذه الآلية 11914 شخص سنة 2020، مسجلا تراجعا بمعدل 32,2 % مقارنة بسنة 2019 نتيجة لأثار الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد19- على الأنشطة الاقتصادية، مقابل ارتفاع بمعدل سنوي يناهز 41,2% خلال الفترة ما بين 2017 و2019.

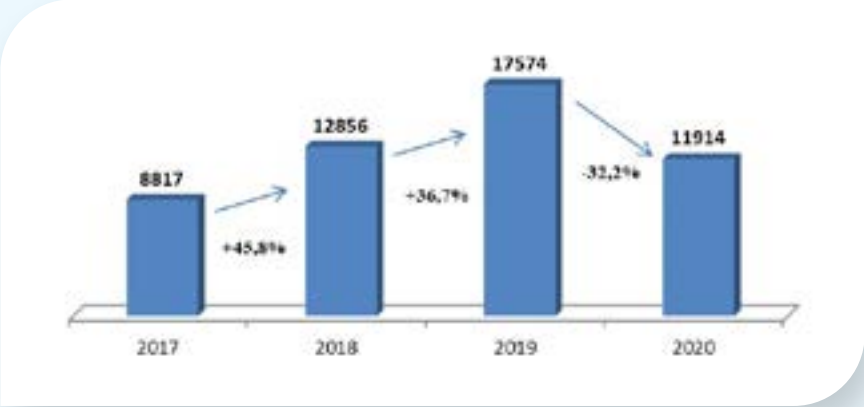

تطور عدد المستفيدين من التكوينات في القطاعات الواعدة

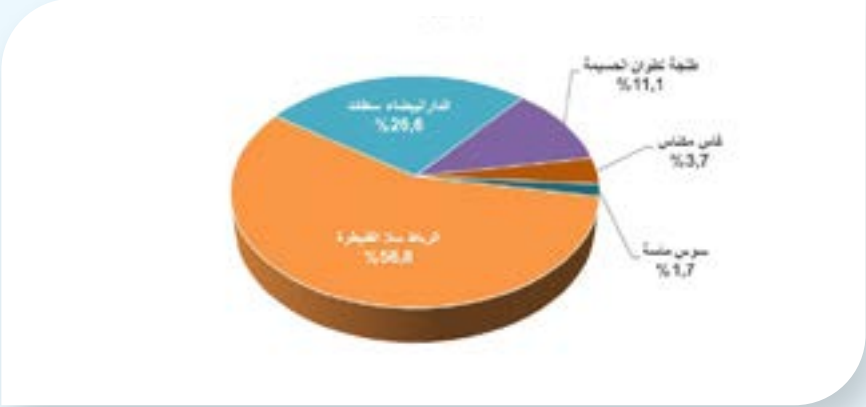

توزيع المستفيدين التكوينات في القطاعات الواعدة خلال سنة 2020 حسب الجهات

وقد مكنت هذه الآلية من مواكبة عدة قطاعات ومشاريع مهمة من قبيل ترحيل الخدمات – صناعة السيارات (مصانع رونو – مصانع بوجو) – صناعة الطائرات (مصانع Airbus – مصانع Bombardier).

يهدف برنامج «تحفيز» إلى دعم الاستثمار من خلال تخفيض كلفة العمل بالنسبة للمقاولات حديثة النشأة. وهو إجراء جديد للتحفيز على التشغيل تم إقراره بموجب القانون المالي لسنة 2015 وتم إدخال مجموعة من التعديلات بهدف الرفع من جاذبيته (القانون المالي 2018)، حيث انتقل عدد الباحثين عن شغل المستفيدين من المزايا الممنوحة إلى 10 أجراء بدل 5 شريطة أن يتم تشغيل الباحث عن شغل داخل 24 شهرا تبتدئ من تاريخ الاستغلال المقاولة بدل تاريخ إحداثها. كما تم تمديد فترة الاستفادة من هذا البرنامج إلى غاية نهاية دجنبر 2022، بالإضافة إلى إدماج التعاونيات ضمن المؤسسات المستفيدة من البرنامج. وعلى الرغم من الجائحة فقد استفاد من هذا البرنامج 9979 أجير سنة 2020 مقابل9508 سنة 2019 بزيادة 5 %، مقابل ارتفاع بمعدل سنوي ناهز 72% خلال الفترة 2017-2019.

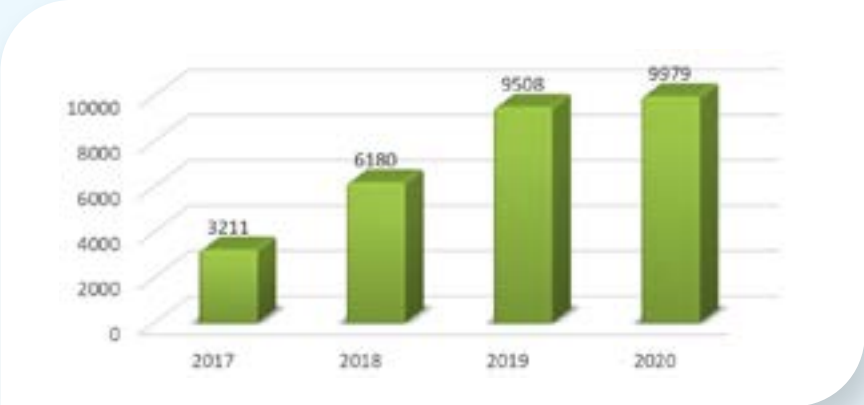

تطور عدد المستفيدين من برنامج «تحفيز»

توزيع المستفيدين من برنامج تحفيز خلال سنة 2020 حسب الجهات

وتبقى هذه الآلية جد مهمة بالنسبة للمقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، حيث أظهرت إنجازات الثلاث سنوات الأخيرة أن هذه الفئة هي الأكثر استفادة.

3. برنامج التشغيل الذاتي

أما فيما يتعلق ببرنامج «التشغيل الذاتي» والذي يعتبر إجراءا استراتيجيا للإدماج في الحياة العملية وخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة عبر دعم ومواكبة حاملي المشاريع لخلق مقاولات صغيرة جدا، فقد مكن من خلق 2063 مقاولة خلال سنة 2020 (مقاولات صغيرة جدا وتعاونيات وأنشطة فردية)، مسجلا بذلك شبه استقرار مقارنة مع سنة 2019 (0,1- %) رغم تداعيات جائحة كوفيد - 19. إلا أن هذه المقاولات المحدثة لم تمكن من خلق سوى 2764 فرصة شغل مقابل 3656 فرصة شغل سنة 2019، أي بنسبة تطور سالبة بلغت 24,4- % خلال هذه الفترة.

أما فيما يخص عدد المستفيدين من مواكبة الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إطار هذا البرنامج، فقد عرف ارتفاعا ملحوظا خلال سنة 2020 إذ بلغ 6864 مستفيد أي بزيادة بلغت حوالي 50% مقارنة مع سنة 2019. أما فيما يتعلق بمؤشر عدد فرص الشغل المستحدثة لكل مقاولة محدثة برسم برنامج «التشغيل الذاتي»، فقد عرف ارتفاعا طفيفا منتقلا من 1,2 إلى 1,3 ما بين سنتي 2019 و2020.

أما فيما يخص الفترة 2017 – 2020، فقد مكن برنامج التشغيل الذاتي من إحداث ما مجموعه 6776 مقاولة صغيرة جدا، أي بمعدل نمو قدر ب 16,8% في المتوسط السنوي خلال هذه الفترة، ومكنت هذه المقاولات من خلق 13.655 منصب شغل أي بمعدل منصبي شغل لكل مقاولة صغيرة محدثة.

وبخصوص عملية المواكبة التي يشرف عليها مستشاري التشغيل، فقد استفاد 16.880 حامل مشروع من هذه العملية خلال هذه الفترة أي بمعدل نمو بلغ 41,5% في المتوسط السنوي.

تطور عدد المقاولات المحدثة وعدد مناصب الشغل المستحدثة في إطار برنامج التشغيل الذاتي 2017 - 2020

4. تقييم الإدماج المهني للمستفيدين من عقود «التكوين من أجل الإدماج»

تتم عملية تقييم الادماج المهني للمستفيدين من عقد «التكوين من أجل الإدماج» عبر قياس معدل الإدماج من خلال نتائج عملية مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتهدف هذه المقارنة الى معرفة مدى إدماج المستفيدين من البرنامج في عمل مصرح به بالقطاع الخاص المنظم.

خلال سنة 2021، تم انجاز عملية مقارنة همت المستفيدين من عقد الادماج برسم سنة 2017، حيث بينت نتائجها أن:

60,7%

60,7% من المستفيدين من عقد «التكوين من أجل الإدماج» سنة 2017 تم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنة 2020، أي بعد اثنين إلى ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد، مسجلا تراجعا بحوالي 2,7 نقط مئوية مقارنة مع سنة 2019 (63,4%)، نتيجة لأثار الأزمة المرتبطة بجائحة كوفيد-19 خلال سنة 2020.

64,5%

حسب النوع الاجتماعي، فإن 64,5 % من الرجال المستفيدين من عقد إدماج خلال سنة 2017 تم التصريح بهم لدى الصندوق خلال سنة 2020، مقابل 57,4% لدى النساء.

للإشارة، فإن معدل الإدماج يقاس حسب تاريخ التصريح بالمستفيدين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من خلال نتائج عملية مقارنة قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وقاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وتهدف هذه المقارنة الى معرفة مدى إدماج المستفيدين في عمل مصرح به بالقطاع الخاص المنظم.

نسبة المستفيدين من عقد ادماج المصرح بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سنة 2020 حسب النوع الاجتماعي

تطـور معـدل ادمـاج المسـتفيدين
مـن عقـد التكويـن مـن أجـل الادمـاج
مـا بيـن 2017 و 2020

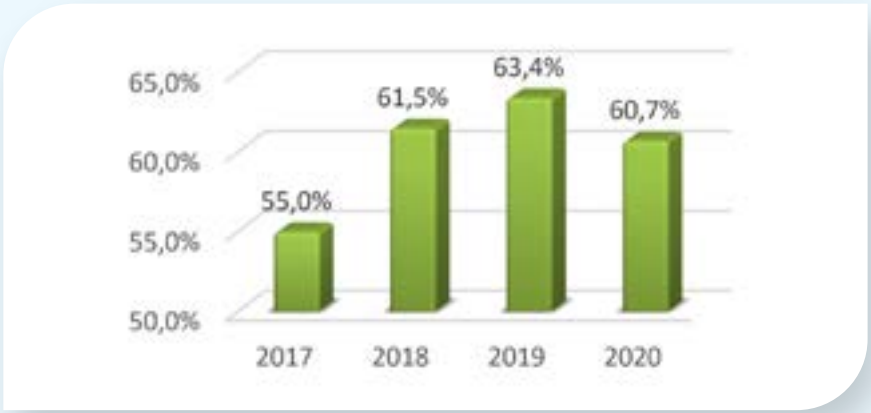

انعقاد أجهزة الحكامة والتتبع والمراقبة

أجهـزة حكامـة الوكالـة الوطنيـة لإنعـاش التشـغيل والكفـاءات

المجلس الإداري

عقـد المجلـس الإداري للوكالـة الوطنيـة لإنعـاش التشـغيل والكفـاءات، بصفـة منتظمـة جميـع دوراتـه (9 دورة)، منـذ سـنة 2017:

سنة 2017	الدورة الأولى بتاريخ 30 يونيو الدورة الثانية بتاريخ 22 دجنبر
سنة 2018	الدورة الأولى بتاريخ 18 يوليوز الدورة الثانية بتاريخ 28 دجنبر
سنة 2019	الدورة الأولى بتاريخ 5 يوليوز الدورة الثانية بتاريخ 27 دجنبر
سنة 2020	الدورة الأولى بتاريخ 10 يوليوز الدورة الثانية بتاريخ 24 فبراير 2021
سنة 2021	الدورة الأولى بتاريخ 29 يوليوز

لجنة الدراسات

عقدت لجنة الدراسات للوكالة دورة منذ 2017 إلى يوليوز 2021:

سنة 2017	الدورة الأولى بتاريخ 23 يونيو الدورة الثانية بتاريخ 20 دجنبر
سنة 2018	الدورة الأولى بتاريخ 15 يوليوز الدورة الثانية بتاريخ 28 دجنبر
سنة 2019	الدورة الأولى بتاريخ 3 يوليوز الدورة الثانية بتاريخ 23 دجنبر
سنة 2020	الدورة الأولى بتاريخ 2 يوليوز الدورة الثانية بتاريخ 19 فبراير 2021
سنة 2021	الدورة الأولى بتاريخ 29 يوليوز

لجن تتبع تنفيذ برامج إنعاش التشغيل

سهرت الوزارة في هذا الإطار على:

• المشاركة بانتظام في أشغال اللجان المختصة في إطار برنامج «دعم التشغيل في القطاعات الواعدة» بهدف تطوير دلائل المساطر الجاري بها العمل وملاءمتها لتكون أكثر استجابة لمتطلبات سوق الشغل.

• تنظيم اجتماعات اللجان المكلفة بتتبع برامج إنعاش التشغيل (تحفيز- تحمل الدولة للتأمين الإجباري عن المرض- تحمل الدولة للتغطية الاجتماعية)، وذلك بوثيرة ثلاث اجتماعات كل سنة تم خلالها تدارس انجازات البرامج والتوقعات خلال السنوات الموالية وكذا تطور صرف الاعتمادات المالية المرصودة من صندوق إنعاش تشغيل الشباب لتحمل الاشتراكات المؤداة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى دراسة مسألة تفعيل نسبة 60% كحد أدنى للإدماج داخل المقاولة بعد انتهاء مدة التدريب.

سنة 2017	09 فبراير 2017 12 يوليوز 2017 11 دجنبر 2017
سنة 2018	04 ابريل 2018 18 يونيو 2018 08 اكتوبر 2018
سنة 2019	21 فبراير 2019 25 يونيو 2019 26 نوفمبر 2019
سنة 2020	25 فبراير 2020 08 يونيو 2020 اجتماع 5 اكتوبر 2020
سنة 2021	28 ابريل 2021

المجلس الأعلى لإنعاش ا لتشغيل

تم عقد اجتماع المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل اربع مرات خلال السنوات الماضية من 2017 الى 2020 برئاسة وزير الشغل والادماج المهني وبمشاركة ممثلي وممثلات المؤسسات والهيئات والأطراف الاقتصادية والاجتماعية من إدارة ومنظمات مهنية للمشغلين ومنظمات نقابية للأجراء كما هو مفصل في الجدول التالي:

تاريخ عقد الدورة	جدول اعمال الدورة
12 يناير 2017	• حصيلة برامج إنعاش التشغيل 2012-2016. • الخطوط العريضة للاستراتيجية الوطنية للتشغيل. • مشروع المنظومة الجهوية لإنعاش التشغيل.
28 مارس 2018	• المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021. • الخلاصات الاولية لأشغال مجموعات العمل الموضوعاتية المنبثقة عن اللجنة التقنية للتتبع المكلفة بإعداد المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل.
23 ديسمبر 2019	• وضعية سوق الشغل 2018/2019 وآفاق التشغيل، • الحصيلة الأولية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل2017-2021 • تقديم مشروع الخطوط العريضة للبرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل برسم2020-2021، • تقديم نتائج الدراسة الاستشرافية لسوق الشغل خلال 2019، وكذا حصيلة التشغيل بالقطاع العمومي والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية برسم سنوات 2017-2018-2019 والآفاق برسم 2020-2021.
30 ديسمبر 2020	• وضعية سوق الشغل على ضوء جائحة كورونا، • الحصيلة المرحلية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل2017-2021 • تقديم البرامج ذات الاولوية للمخطط المقترحة بالنسبة لسنة 2021.

الوساطة الخصوصية للتشغيل

تم الترخيص بمزاولة أنشطة الوساطة في الإستخدام وتشغيل الأجراء ل19 وكالات خصوصية للتشغيل خلال الفترة ما بين 2017 إلى غاية متم يونيو 2021، ليصل العدد الإجمالي لوكالات التشغيل الخصوصية المرخص لها من قبل الوزارة 72 وكالة خصوصية موزعة حسب المدن والنشاط المرخص له كالآتي:

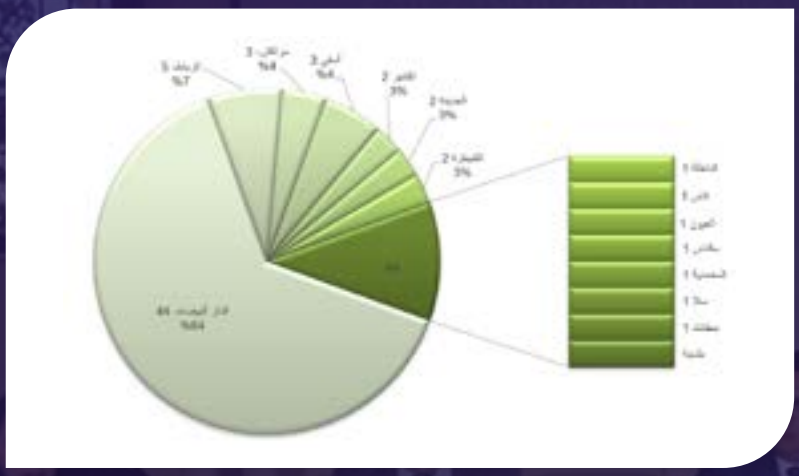

التوزيع حسب المدن

81%

من الوكالات المرخصة لها تتمركز في جهتي الدار البيضاء- سطات والرباط سلا القنيطرة

التوزيع حسب الجهات

التوزيع حسب نوع الرخصة

(أ) التقريب بين طلبات وعروض الشغل دون أن يكون القائم بالوساطة طرفا في علاقة الشغل التي قد تنشأ عن ذلك

(ب) تقديم أي خدمة أخرى تتعلق بالبحث عن شغل أو ترمي إلى الإدماج المهني لطالبي الشغل

(ج) تشغيل أجراء بهدف وضعهم، مؤقتا، رهن إشارة شخص ثالث يسمى «المستعمل» يحدد مهامهم ويراقب تنفيذها

التزايد المستمر لأعداد الأجراء المصرح بهم لدى ص و ض إ من طرف المقاولات المرخص لها

*المصدر : معطيات مستسقاة من قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

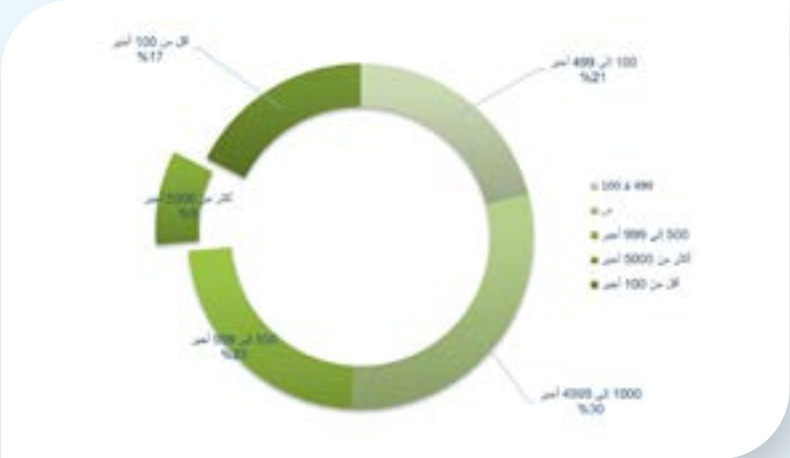

62%

من المقاولات المرخص تشغل 500 وما فوق

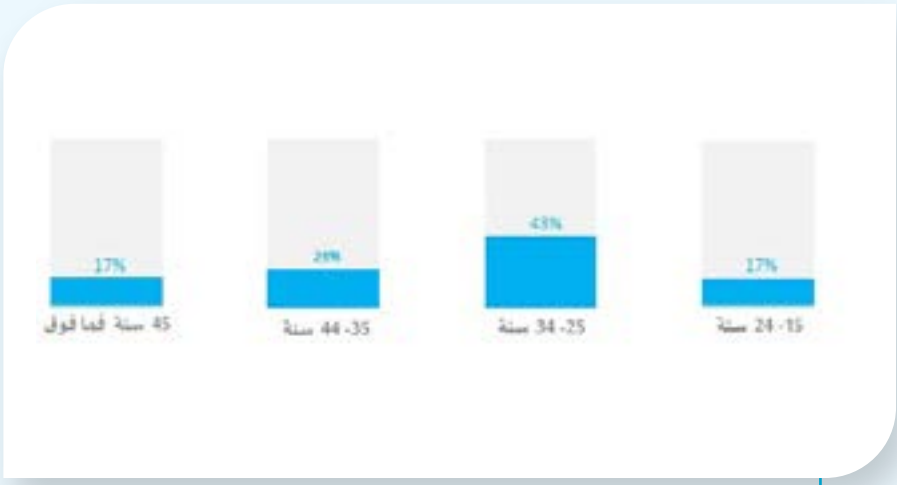

الأجراء المصرح بهم من طرف المقاولات المرخص لها حسب السن

83%

من الأجراء المصرح بهم من طرف المقاولات المرخص لها لا يتجاوز عمرهم 45 سنة

الأجراء المصرح بهم من طرف المقاولات المرخص لها حسب الجنس

72%

أغلبية الأجراء المصرح بهم من طرف المقاولات المرخص لها ذكور

وفي إطار تطوير تتبع أنشطة واستغلال معطيات وكالات التشغيل الخصوصية، تم وضع وتطوير تطبيق الكتروني لتتبع أنشطة الوكالات الخصوصية.

الاجتماع السابع للجنة الثلاثية الترکیب
لکلفة بتتبع التطبیق السلیم للأحکام المتعلقة بمقاولات
التشغیل المؤقت

تدبير وتطوير تدفقات الهجرة من اجل العمل

البرامج الموجهة للفئات لبعض فئات الباحثين عن شغل

يعتبر تطوير التشغيل على المستوى الدولي توجها استراتيجيا يمكن الباحثين عن شغل من الحصول على فرص جديدة للإدماج في الحياة النشيطة. وقد تم إدماج 32.551 شخصا إلى خلال الفترة مابين 2017 و متم مارس 2021.

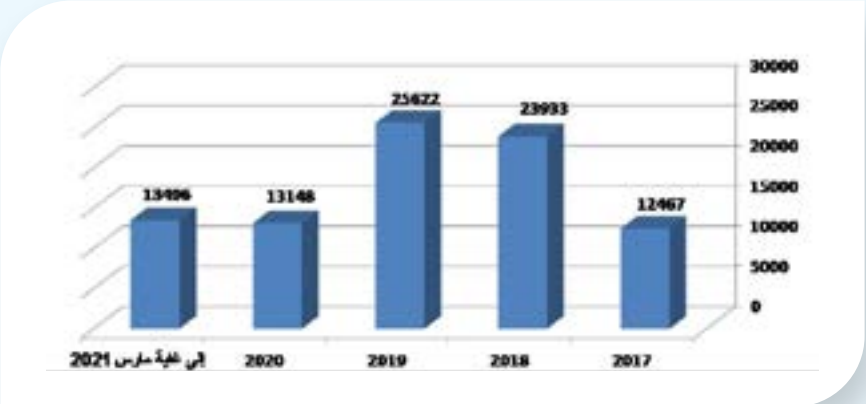

هجرة العمال المغاربة إلى الخارج خلال الفترة ما بين سنة 2017 ومتم مارس 2021

عمليات الإدماج المنجزة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات

قامت الوكالة خلال الفترة مابين 2017 و متم مارس2021 بمعالجة عدة عروض عمل واردة من المشغلين بالخارج، أفضت إلى إدماج 55.924 عاملا مغربيا (96% عمال موسميين) وقد تميزت سنتي 2020 و 2021 بانخفاظ في عدد المهاجرين بفعل تفشي فيروس كورونا كوفيد 19.

وقد تمت هذه الإدماجات بكل من إسبانيا والإمارات العربية المتحدة) وكندا وقطر والمملكة العربية السعودية في مجالات الفلاحة والتوزيع والفندقة والمطعمة والتجارة والصناعة والتعليم والنقل والأمن.

وتجدر الإشارة أنه منذ سنة 2020 تم إطلاق خدمة جديدة في مجال التشغيل الدولي لتلبية عروض العمل الواردة من الخارج، وذلك من خلال تقديم طلبات الترشيح عن بعد عبر البريد الإلكتروني.

عمليات الإدماج المنجزة عبر المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج

تفيد إحصائيات المكتب الفرنسي للهجرة والاندماج خلال الفترة مابين 2017 و متم مارس2021 أنه هاجر إلى الديار الفرنسية ما مجموعه 32.551 مهاجرا مغربيا معظمهم في إطار الهجرة الموسمية، لا سيما في المجال الفلاحي بمختلف جهات فرنسا.

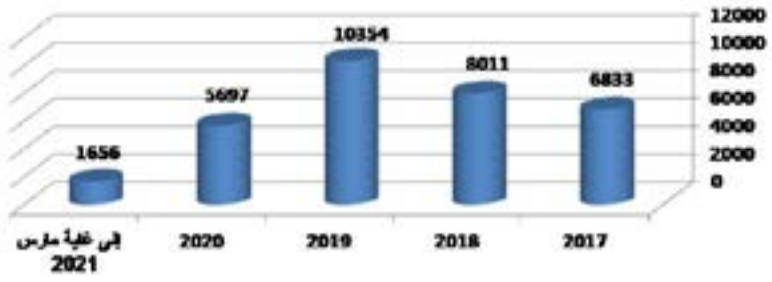

هجرة العمال المغاربة إلى فرنسا خلال الفترة ما بين سنة 2017 ومتم مارس 2021

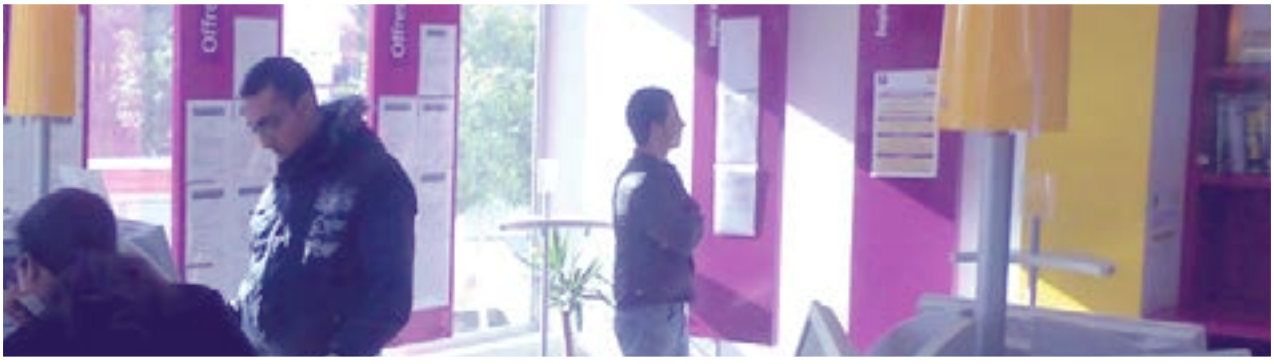

عملية تشغيل العاملات الموسميات بالضيعات الفلاحية بإسبانيا برسم المواسم الفلاحية ما بين 2017 و متم مارس2021

في إطار تنفيذ الاتفاق الثنائي في مجال اليد العاملة الموقع بتاريخ 25 يوليوز 2001 بين المغرب وإسبانيا، توصلت وزارة الشغل والإدماج المهني من قبل مصالح السفارة الاسبانية بالرباط بعروض عمل جماعية، تقدمت بها عدة جمعيات لضيعات فلاحية إسبانية بإقليم «ويلبا» لتشغيل يد عاملة مغربية في مجال جني الفراولة والفواكه الحمراء. وقد بلغ عدد العاملات الملتحقات بالديار الإسبانية (معاودات و المهاجرات لأول مرة) خلال الفترة ما بين 2017 و متم مارس 2021 ما مجموعه 53.510 عاملة.

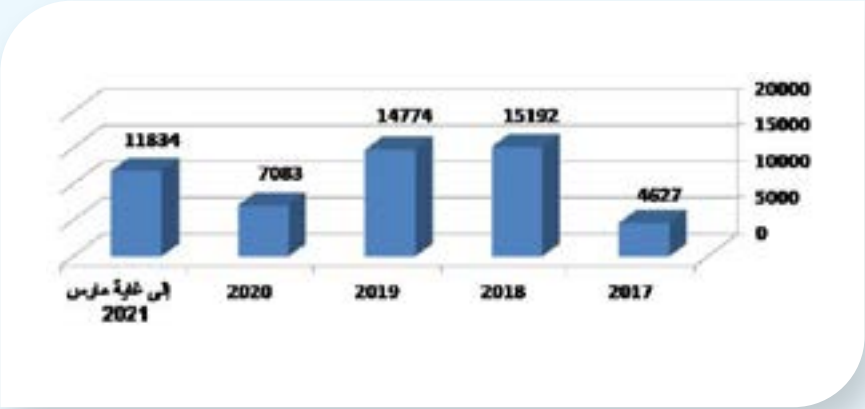

هجرة العاملات المغربيات إلى اسبانيا خلال الفترة ما بين 2017 ومتم مارس 2021

الانفتاح على أسواق عمل جديدة

تم خلال السنوات الأخيرة الإنفتاح على أسواق عمل جديدة في إطار التنقيب عن فرص الشغل لفائدة الكفاءات الوطنية بالخارج ويخص الأمر الدول التالية:

إسبانيا

في إطار تطوير الشراكة بين المغرب وإسبانيا في مجال الهجرة الاقتصادية، تم تفعيل المشروع المتعلق بـ «الطالب المقاول»الذي يهدف إلى دعم الطلبة المقاولين الراغبين في الانخراط في مسار إحداث مقاولة، من خلال الاستفادة من برنامج تدريبي لمدة سنة بإحدى الجامعات الإسبانية، يمكنهم في نهاية المسار الدراسي من الحصول على درجة الماجستير في مجموعة من التخصصات، بالإضافة إلى إعداد مشروع مقاولاتي. وقد انتقل في إطار هذه التجربة النموذجية 98 طالبا مغربيا إلى الديار الاسبانية برسم الموسم الدراسي 2019-2020 لمتابعة دراستهم بجامعات شريكة في مجالات متعددة (17 مجال).

دول الخليج

تم التوصل خلال السنوات الأخيرة بعدة عروض عمل من بعض دول الخليج (قطر –السعودية –الإمارات العربية المتحدة) في مجالات مختلفة، لا سيما في التعليم والخدمات والأمن، أسفرت عن إدماج ما مجموعه 1771 عاملا بسوق الشغل بدول الخليج.

بلجيكا

في إطار التعاون المغربي البلجيكي في مجال الهجرة، تم تنفيذ مشروع تجريبي يتعلق بالاستجابة لنقص اليد العاملة من خلال نماذج التنقل المبتكرة (PALIM)، وذلك بتنسيق مع وكالة تنمية التعاون البلجيكي (ENABEL). كما يتم أيضا تنفيذ مشروع «AMUDDU» من أجل إدماج المهاجرين المستفيدين من عملية التسوية الإستثنائية في سوق الشغل.

كندا / الكيبيك

تم عقد اجتماع مع ممثل وزارة العلاقات الدولية والفرنكفونية بحكومة الكيبيك بحضور مدير مكتب الكيبيك بالرباط وممثل عن قطاع التكوين المهني مطلع سنة 2020، خصص لمناقشة الاعتراف المتبادل بالمهارات والمؤهلات المهنية بين المملكة المغربية و حكومة الكيبيك (كندا) في ظل الخصاص الذي تعرفه العديد من القطاعات في مجموعة من المهن. وبدعم من السفارة الكندية بالمغرب، بدأ العمل بالعديد من الاجراءات التجريبية من أجل تقوية تموقع المغرب بسوق الشغل الكندي الذي يعرف ديناميكية خاصة.

تدبير تدفقات الهجرة من أجل العمل

أشرت وزارة الشغل والإدماج المهني خلال الفترة مابين 2017 و متم مارس2021 على 27.269 عقد عمل لفائدة الأجراء الأجانب، منها 14.154 عقد عمل مؤشر عليه لأول مرة و13.115 عقد عمل في إطار التجديد و681 عقد عمل خاص بالفنانين.

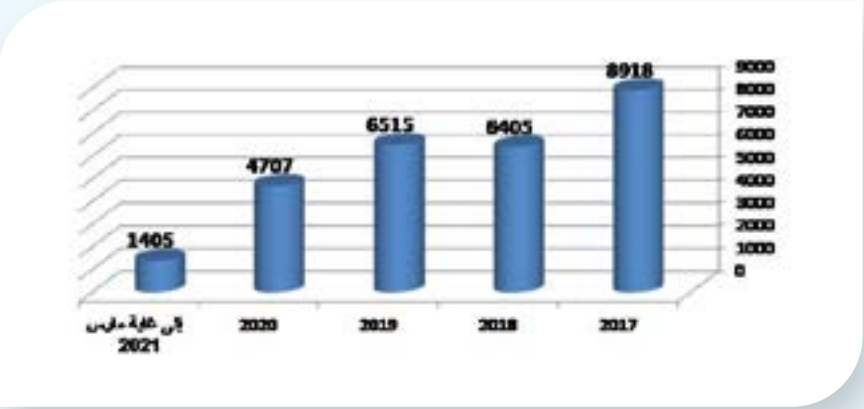

العقود المؤشر عليها لفائدة الأجراء الأجانب مابين 2017 ومتم مارس 2021

وتتصدر جهة الدار البيضاء-سطات باقي الجهات في استقطاب الكفاءات والعمالة الأجنبية (48.0%) متبوعة بجهة الرباط-سلا-القنيطرة (15%) وجهة مراكش-آسفي (13%) وجهة طنجة-تطوان-الحسيمة (7%)و درعة تافيلالت(7%) وسوس-ماسة (5%).

وعلى إثر دخول القانون رقم 19.12بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين حيز التطبيق بتاريخ 2 أكتوبر 2018، شرعت الوزارة منذ نهاية 2018 في التأشير على عقود عمل الأجراء الأجانب المرشحين للعمل لدى أشخاص ذاتيين، إذ بلغ عدد العقود المؤشر عليها إلى متم مارس 2021 ما مجموعه 303 عقد عمل، منها 196 عقد عمل مبرم لأول مرة.

تيسير الإدماج المهني لفائدة المهاجرين المستفيدين من تسوية الوضعية الإدارية 2014 و2016

في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، لاسيما في شقها المتعلق بتيسير الإدماج المهني، عملت الوزارة على تبسيط مسطرة التأشير على عقود عمل المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم الإدارية برسم سنتي 2014 و2016 من خلال إعفاء الجهات المشغلة (شركات - جمعيات - أشخاص ذاتيين) من الإدلاء بشهادة النشاط المسلمة من قبل الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات التي تثبت عدم توفر كفاءات وطنية لشغل المنصب الذي سيشغله الأجير الأجنبي. وفي هذا الصدد، تم التأشير خلال الفترة ما بين 2017 و متم مارس 2021 على ما مجموعه 868 عقد عمل

أجير أجنبي، منها 695 عقد عمل مبرم لأول مرة و173 في إطار التجديد لجنسيات مختلفة تتصدرها كل من الكونغو والكوتدبفوار و الفيلبين .

وفي إطار الخدمات المقدمة لهذه الفئة من المهاجرين، بلغ عدد المسجلين بقاعدة بيانات الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات خلال الفترة ما بين 2017 إلى غاية متم شهر مارس 2021 ما مجموعه 2875 باحث عن شغل، وتمت مواكبة 787 في إطار الورشات التوجيهية و 952 في إطار ورشات البحث عن عمل وإدماج 98 مهاجرا في سوق الشغل.

معالجة طلبات الاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد

تمت دراسة 1597 طلبا للاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد خلال الفترة ما بين 2017 و متم مارس 2021 ومنح 1373 ترخيصا بالاستمرار في العمل (86%) من مجموع الطلبات المدروسة، منها 1233 لفائدة أجراء مغاربة و140 لفائدة أجراء أجانب.

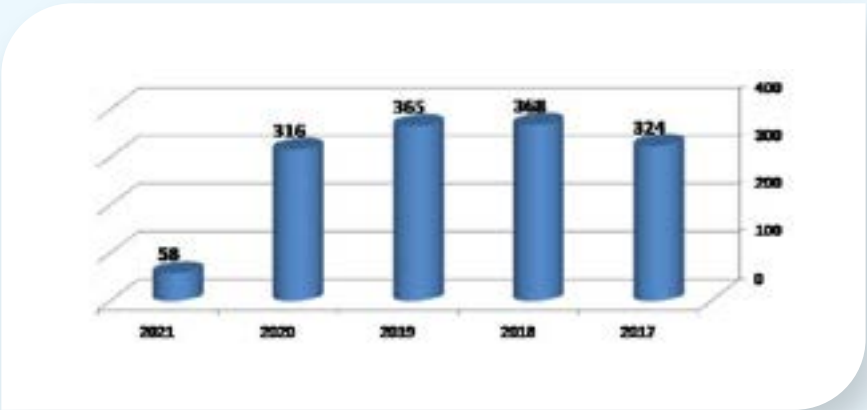

تطور طلبات الاستمرار في العمل بعد بلوغ سن التقاعد مابين 2017 ومتم مارس 2021

تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

في إطار سياسة القرب وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، عملت الوزارة على:

• تعميم استعمال النظام المعلوماتي «تأشير» منذ فاتح يونيو 2017، وكذا فتح شبابيك الاستقبال وإيداع طلبات التأشير على عقود عمل الأجراء الأجانب الموضوعة رهن إشارة المرتفقين إلى7 شبابيك، وذلك في أفق تعميمها على باقي جهات المملكة.

• إعداد مشروعي القرارين لوزير الشغل والإدماج المهني في إطار تنزيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الأول يتعلق بتحديد لائحة الوثائق والبيانات الواجب إرفاقها بعقد الشغل الخاص بالأجانب من أجل الحصول على رخصة الشغل، والثاني يتعلق بتحديد لائحة الوثائق والبيانات الواجب تقديمها من أجل الحصول على رخصة الاستمرار في الشغل بعد بلوغ سن التقاعد، تمت إحالتهما على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 27 أبريل 2021 قصد العمل على نشرهما بالجريدة الرسمية.

تعزيز التواجد في الجامعات ومعاهد التكوين العالي والتواصل مع الطلبة

تم تعزيز تواجد الوكالات المحلية لإنعاش التشغيل بالجامعات ومراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي والمدارس العليا سواء العمومية منها أو الخصوصية، حيث وصل عدد الوكالات الجامعية المحدثة الى 5 وكالات.

تنويع العرض الخدماتي حسب مختلف فئات الباحثين عن شغل

بهدف توفير خدمات تستجيب لخصوصيات كل فئة من الباحثين عن شغل، تمت متابعة تفعيل العروض الخدماتية الموجهة إلى الفئات التالية :

غير حاملي الشهادات أو ذوي المستوى التعليمي المنخفض

واصلت الوكالة إعداد عروض الخدمات لفائدة الباحثين عن عمل من غير حاملي الشهادات أو ذوي مستوى تعليمي منخفض وفقًا لتوجهات الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، حيث اعتمدت إجراءات تهم : استمرار تدريب مستشاري التشغيل على الورشات التي تم تطويرها لصالح هذه الفئة من الباحثين عن عمل - استمرار التجريب في عرض الخدمات لغير حاملي الشهادات - وضع كبسولة فيديو عند التسجيل في الوكالة - وضع تكوينات تعاقدية وتأهيلية خاصة بهذه الفئة.

ساكنة العالم القروي

في إطار تعزيز البعد الترابي للتشغيل من جهة ووضع برامج لمواكبة مختلف فئات الباحثين عن عمل من جهة أخرى، تم وضع وتنفيذ مشروع للتعاون المغربي الألماني في مجال إنعاش تشغيل الشباب في الوسط القروي (مشروع PEJ) بهدف تيسير حصول هذه الفئة على عمل مأجور أو مستقل، وذلك بكل من جهتي فاس- مكناس وبني ملال – خنيفرة، بتمويل من الوزارة الاتحادية الألمانية المكلفة بالتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ). وقد عرف هذا المشروع مرحلتان (2015-2017) و(2018-2020).

يهدف هذا المشروع الى دعم تشغيل شباب الوسط القروي، ذكورا وإناثا والمتراوحة أعمارهم بين 15 و 35 سنة. ولتحقيق ذلك، يعتمد المشروع مقاربة مندمجة تشرف عليها لجنة اقليمية يتراسها السادة العمال وترتكز على: (1) التشخيص ورصد سوق الشغل على المستوى الإقليمي، (2) توفير مواكبة عن قرب

لفائدة الشباب حاملي المشاريع والباحثين عن عمل، (3) تحسين قابلية تشغيل الشباب عبر تكوينات قصيرة المدة توافق خصوصيات العالم القروي.

ومن بين المنجزات التي حققها المشروع، إحداث 12 فضاء للتوجيه المهني قصد تقديم خدمات في مجال مواكبة ساكنة العالم القروي بالأقاليم المستهدفة بالجهتين، يسهر عليها منشطون في التشغيل/42) animateurs شخصا) تم انتقاؤهم من طرف لجن اقليمية، حيث استفادوا من تكوين في مجال تقديم الخدمات التي تشرف عليها الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات. كما تم احداث 9 لجن اقليمية للتشغيل مكلفة بتتبع وضعية سوق الشغل على المستوى الإقليمي وكذا برامج عمل فضاءات التوجيه. وقد استفاد من هذا المشروع منذ انطلاقته الى متم شتنبر 2020، حوالي 7000 شخصا بكل من جهتي فاس مكناس وبني ملال خنيفرة (38% منهم نساء).

وقد ساهم البرنامج في تحقيق نسبة إدماج أزيد من 78% من المستفيدين من الباحثين عن العمل و في تحسين دخل حوالي 60% من الأشخاص الذين كانوا يزاولون نشاطا اقتصاديا وتحسين وضعية 25% منهم (الانتقال من القطاع غير المهيكل الى القطاع المهيكل). كما تم تنظيم دورات تكوينية لتعزيز قدرات حوالي 700 فاعل في منظومات التشغيل.

النساء والشباب في وضعية هشة

فيما يخص النساء في وضعية هشاشة في اطار الرؤيا الاستراتيجية للوزارة القائمة على ضرورة اشراك النساء في العجلة الاقتصادية و تسهيل ادماجهن في سوق الشغل من خلال التشغيل الذاتي واحداث المقاولات ، أطلقت الوزارة في اطار التعاون المغربي البلجيكي برنامج من «أجلك2.0» مدته 5 سنوات من 2017 - 2021.

و يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز ودعم التمكين الاقتصادي للنساء من خلال التحسين الكمي والكيفي للمقاولة النسائية وقابلية التشغيل لدى النساء. ويتم انجازه بجميع جهات المغرب في اطار مقاربة قائمة على الشراكة بين الدولة (الوزارة، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، مغرب المقاولات) وفعاليات المجتمع المدني (جمعية النساء المقاولات بالمغرب، شبكة «بينهن»، جمعية الأمانة للقروض الصغرى، التوفيق للقروض الصغرى مركز محمد السادس لدعم القروض الصغرى التضامنية. و شركاء آخرين).

ويستهدف هذا المشروع النساء (1) الحاملات المشاريع (الحاصلات على الشهادات أو بدون شواهد) الراغبات في ولوج عالم المقاولة (2) اللواتي يمارسن نشاطا بالقطاع غير المهيكل (3) اللواتي على رأس مقاولات ويرغبن في تطويرها (4) اللواتي يمارسن أنشطة اجتماعية أو تضامنية (تعاونيات).
وقد مكن هذا البرنامج من تحقيق نتائج ايجابية وذلك بفضل تظافر جهود مختلف الشركاء وتمثلت الحصيلة الكمية للبرنامج منذ انطلاقه سنة 2017 الى غاية مارس 2021، كما يلي:

2.033

2.033 مقاولة أنشأتها النساء من خلال شركاء البرنامج في مختلف المهن والأنشطة، سواء في المناطق القروية أو الحضرية ، بما في ذلك 437 برسم الثلاثة اشهر من سنة 2021

26.307

امرأة استفادت من ورشات التحسيس حول ريادة الأعمال ، بما في ذلك 6204 برسم سنة 2021 (الثلاثة اشهر الاولى)

10.022

عدد مناصب الشغل النسائية التي تم احداثها في إطار البرنامج منها 1.074 لعام 2021(الثلاثة اشهر الاولى)

17.924

امرأة استفادت من المواكبة القبلية، بما في ذلك 1131 برسم 2021. (الثلاثة اشهر الاولى)

5114

امرأة استفادت من المواكبة البعدية ، بما في ذلك 593 برسم 2021. (الثلاثة اشهر الاولى)

1822

مستفيدّة من التدريب في اطار تحسين قابلية التشغيل، منها 421 برسم الثلاثة اشهر من سنة 2021.

هذا، بالإضافة الى اطلاق برنامج جديد ل «دعم ريادة الأعمال من طرف الشباب بالمغرب» في اطار التعاون البلجيكي (ENABEL) يتم تنفيذه بربع جهات (بني ملال خنيفرة - درعة تافيلالت – الجهة الشرقية – فاس مكناس) بهدف التحسين الكمي والكيفي للمقاولة وقابلية التشغيل لدى شباب بالمغرب. ويتوخى المشروع تحقيق النتائج التالية: تعزيز روح المبادرة لدى الشباب بالمغرب - تحسين قدرات اعداد مشاريع الشباب(قبل وخلال الاحداث) - تحسين القدرات التدبيرية للشباب المقاول (المواكبة البعدية) - تحسين قابلية تشغيل الشباب غير حاملي الشهادات) - تعزيز رقمنة تسيير المعلومات والمعرفة والتواصل - تعزيز التسيير التشاركي ودعم الشراكة الترابية المتعددة الاطراف.

حصيلة إنجاز برنامج "دعم ريادة الأعمال من طرف الشباب بالمغرب"

925

مشاركة 925 من الشباب في أوراش العمل المتعلقة بالتحسيس بريادة الأعمال

146.929

إطلاع حوالي 146.929 شخص على البرنامج

41

استفادة 41 شخصا من المواكبة القبلية

480

استفادة 480 من الشباب غير حاملي الشهادات من أوراش البحث عن العمل

20

استفادة 20 شخصا من دعم في مجال التسويق

351

تكوين عن بعد لفائدة 351 من اطر الوزارة (مهنيو التشغيل) واطر الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات

فئة الأشخاص في وضعية إعاقة

بلغ عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تم إدماجهم من طرف الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات خلال هذه الولاية 1930 باحثا عن شغل، ويتوزع المستفيدون ، حسب الجهات والنوع، على النحو التالي:

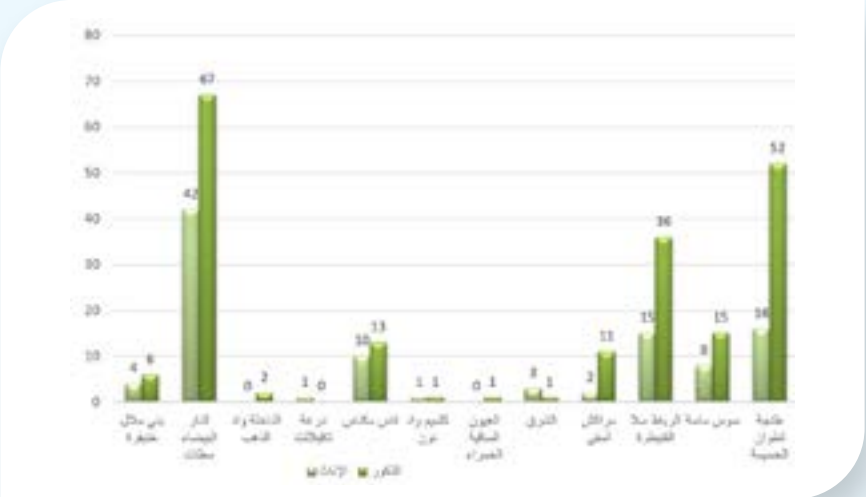

توزيع الأشخاص في وضعية إعاقة الذين تم إدماجهم عبر الوكالة حسب النوع و حسب الجهات

قامت الوكالة بتكوين مستشاري التشغيل في مجال توجيه ومساعدة وإرشاد الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الوكالات الجهوية والمحلية لإنعاش التشغيل والكفاءات (التعرف على حاجيات هذه الفئة من التشغيل - العمل من أجل توفير التكوينات الملائمة الكفيلة باستكمال تأهيل هذه الفئة في مجالات معينة تلاءم احتياجات سوق الشغل).

- وضع إجراء لدعم الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة: التوقيع على دليل للمساطر (يونيو 2018) بهدف مواكبة إدماج 85 شخصا في وضعية إعاقة، عبر التحمل الجزئي للأجر لمدة محددة (20 شخصا) أو التكوين التأهيلي عند الحاجة (65 شخصا)؛
- مواكبة إحداث 731 مقاولة صغيرة جدا خلال الفترة الممتدة من 2017 الى شهر مارس 2021 (120 مقاولة سنة 2017، 179 مقاولة سنة 2018، 204 مقاولة سنة 2019 و217 مقاولة برسم سنة 2020 و 11 مقاولة برسم 2021).

• توقيع اتفاقية شراكة بتاريخ 03 دجنبر 2020 بهدف وضع برامج لمواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة من أجل إدماجهم في الحياة المهنية من خلال:

> تحسين قابلية تشغيلهم؛

> دعم إدماجهم في إطار التشغيل المؤجر؛

> مواكبتهم من أجل إحداث مقاولات صغيرة وأنشطة مدرة للدخل؛

> دعم قدرات الموارد البشرية العاملة في المجال؛

> تعبئة موارد إضافية لدعم الإدماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة؛

> الانفتاح على مختلف البرامج والمبادرات العمومية التي توفر الدعم والمواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل.

ويتم العمل بمعية شركاء هذه الاتفاقية على وضع الاليات الضرورية بهدف تجويد خدمات المواكبة –القبلية والبعدية- المقدمة لهذه الفئة وتبسيط مساطر تمويل مشاريعها (مشروع دليل المساطر...).

تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص (برنامج التعاون مع هيئة تحدي الالفية)

بغية تطوير الشراكة في الوساطة بهدف التشغيل بين القطاعين العام والخاص، تم إطلاق، في إطار برنامج تحدي الألفية الثاني، برنامج للتشغيل من خلال آليات التمويل القائم على النتائج FBR لفائدة النساء غير النشيطات والشباب العاطل في وضعية صعبة، خاصة في المدار الحضري والشبه حضري. ويتعلق الأمر بالعمل على إنشاء و/ أو تحسين آليات التمويل المعتمدة على نتائج الخدمات وعلى البرامج التي تستهدف الإدماج المهني لهذه الفئة من السائنة.

ويندرج برنامج التمويل القائم على النتائج في مواكبة القطاع الجمعوي في مجال الإدماج المهني وإعداد منظومة لانتقاء وتصنيف الجمعيات العاملة في ميدان النهوض بالتشغيل وتعزيز قدرات الجمعيات في هذا المجال بتنظيم دورات تكوينية لفائدة أطرها. ويرمي هذا المشروع إلى تحقيق الغايات التالية:

• المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات من أجل ربط أداء الخدمات المقدمة في إطار برنامج « تأهيل « بالأهداف المحققة (بما في ذلك تعزيز القدرات وتحسين أدوات التسيير ومراجعة دلائل المساطر، الخ.)؛

• تمويل برامج وخدمات للمواكبة من أجل إدماج النساء والشباب في وضعية صعبة من قبل المشغلين في القطاع الخاص والجمعيات بشراكة مع الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات حسب دليل للمساطر.

وبعد المصادقة على دليل المساطر الذي يحدد المعايير وطرق انتقاء المشاريع والفاعلين وإطلاق طلب العروض لاختيار المشاريع وتنظيم لقاءين تحسيسيين حول البرنامج وانتقاء أولي ل15 مشروعا، عرفت التسعة أشهر الأولى لسنة 2020:

• التوقيع على اتفاقيات التمويل مع 8 من مقدمي الخدمات الذين تم انتقاءهم وإطلاق عملية إنجاز المشاريع (الفترة التجريبية: 16 شهرا).

• تنظيم دورات تكوينية لقائدة أطر الجمعيات التي تم انتقاؤها في إطار مقاربة التمويل القائم على النتائج حول منصات تتبع وتقييم هذا البرنامج؛

• إعداد ورقة تأطيرية حول منهجية تصنيف الجمعيات العاملة في ميدان النهوض بالتشغيل؛

• ملاءمة المساعدة التقنية (تأثير جائحة كوفيد19-) وتحديد 6 أنشطة تهم وزارة الشغل والإدماج المهني:

> تعزيز قدرات مقدمي الخدمات؛

> وضع مرجع لأسعار "التمويل القائم عن النتائج" حسب النتائج المستهدفة؛

> تطوير نظام لمنح "علامة مميزة"؛ « labellisation » لمقدمي خدمات الوساطة في التشغيل؛

> مناهج وأدوات لتعزيز منظومة التشغيل جهويا؛

> وضع خارطة الطريق من أجل الانعاش الاقتصادي.؛

> أدوات لتقديم الخدمات عن بعد في إطار الوساطة في التشغيل.

رصد سوق الشغل وتطوير نظام المعلومات

نظرا للأهمية القصوى التي توليها الوزارة لرصد وتحليل تطور سوق الشغل وذلك من أجل انتاج المعلومة والمعرفة الضروريتين لبلورة وتتبع وتقييم السياسات والبرامج العمومية المرتبطة بسوق الشغل، عمل المرصد الوطني لسوق الشغل منذ إحداثه على وضع اللبنات الأساسية لتطوير نظام معلوماتي لسوق الشغل وإغناء الإطار التحليلي لقضايا وأبعاد سوق الشغل وتتبع وتقييم البرامج الهادفة إلى إنعاش التشغيل ووضع منظومة لاستشراف الحاجيات المستقبلية من المهن والمهارات. وفي هذا الباب، تم تحقيق المنجزات التالية:

1. تطوير النظام المعلوماتي لسوق الشغل

يقوم المرصد الوطني لسوق الشغل بتجميع ومعالجة وتحليل المعطيات الصادرة عن مجموعة من الفاعلين في هذا المجال والتي تهم أساسا معطيات البحث الوطني حول التشغيل ومعطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حول التصريحات الأجرية ونتائج البرامج النشطة للتشغيل ومعطيات خريجي منظومة التربية والتكوين، ومعطيات جهاز تفتيش الشغل، والمعطيات الديموغرافية والاقتصادية، الخ، وذلك قصد إنجاز التقارير والمذكرات التحليلية حول سوق الشغل من جهة وتكوين قاعدة بيانات ومؤشرات خاصة بمختلف أبعاد سوق الشغل ووضعها رهن إشارة مختلف الفاعلين والمهتمين، بالموقع الإلكتروني للوزارة وذلك في أفق وضع منصة شاملة لكل المعلومات حول سوق الشغل

وبالإضافة إلى ما سبق، ومن أجل سد الخصاص المسجل في المعطيات حول سوق الشغل، عمل المرصد خلال فترة 2017-2021 على تطوير عمليات إضافية لتجويد النظام المعلوماتي حول سوق الشغل وذلك بشراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية، وقد تم انجاز أو الشروع في انجاز المشاريع المهيكلة التالية:

- إنجاز تشخيص شامل للنظام المعلوماتي حول سوق الشغل، حيث تم القيام بتحليل شامل لمختلف المتدخلين في انتاج واستغلال المعلومة حول سوق الشغل، ودراسة مصادر المعطيات والامكانيات المعلوماتية المتعلقة بطلب وعرض الشغل. وقد تم على ضوء هذا التشخيص تحديد العمليات الإحصائية اللازمة لسد الخصاص في هذا المجال واقتراح تصور إطار لوضع منظومة مندمجة لرصد سوق الشغل.
- إطلاق الاشغال المرتبطة بتطوير منصة رقمية حول معلومات سوق الشغل من خلال استغلال البيانات الضخمة ((Big Data والتي تهدف إلى استغلال الإمكانات المعلوماتية التي توفرها مختلف المواقع والمنصات الإلكترونية المتخصصة في طلبات وعروض التشغيل، وكذا نظم المعلومات مختلف الفاعلين في سوق الشغل. وستمكن هذه المنصة من توفير مؤشرات إحصائية ومعرفة آنية لتطور سوق الشغل، لاسيما في مجالات المهن، والوظائف الأكثر استقطابا للكفاءات، وكذا توقع حاجيات النسيج الإنتاجي من التشغيل والمهن والكفاءات. وقد تم اختيار جامعة محمد السادس كشريك لإنجاز المشروع.
- إنجاز بحث ميداني دائم لدى المقاولات من أجل دراسة دينامية التشغيل وذلك من خلال وضع منظومة دائمة لتحليل الطلب على الشغل اعتمادا على "زمرة" من المقاولات المنخرطة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وسيوفر البحث الميداني مجموعة من المعطيات التي تتناول جانب الطلب على الشغل مما سيمكن من دراسة عدة مواضيع كحركية اليد العاملة ومحددات الطلب على الشغل وحاجيات المقاولات من التشغيل والكفاءات الخ. وقد تم في هذا الإطار تنظيم ندوة علمية للوقوف على المقاربات المنهجية والآليات الاحصائية المعتمدة في هذا المجال على المستوى الدولي، وإعداد تقرير تحليلي لبعض إشكاليات الطلب على الشغل من خلال استغلال معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما تم إعداد جميع الوثائق المنهجية لإنجاز البحث الميداني (اختيار العينة، اعداد الاستمارة، اعداد دليل الباحثين، الخ)، ويتم حاليا إنجاز البحث الميداني التجريبي لدى عينة تمثل 1200 مقاولة.

وفي إطار مواكبة ودعم المنظومة الجهوية لرصد سوق الشغل، قام المرصد بإعداد تصور منهجي نموذجي لكيفية إحداث واشتغال المرصد الجهوي لسوق الشغل، وذلك من خلال تحديد المهام والأهداف والإطار التنظيمي لهذه الآلية وتقدير الكلفة المالية لانطلاقه واقتراح طرق تمويل أنشطته وإعطاء أمثلة عملية حول المخرجات المنتظرة من أعماله. وفي نفس السياق، قام المرصد بإعداد الإطارات المرجعية المتعلقة بإطلاق طلب عروض من أجل وضع منظومة لرصد سوق الشغل بجهة مراكش-اسفي.

ومن جهة أخرى، ومن أجل توفير المعلومة الضرورية لتتبع تطور الحماية الاجتماعية بالمغرب، قامت الوزارة بشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتطوير منصة رقمية لتجميع ومعالجة البيانات المتعلقة بمختلف مكونات أنظمة الحماية الاجتماعية واستخلاص المؤشرات التركيبية التي تمكن من معرفة ودراسة تطور مختلف القضايا والاشكاليات المرتبطة بها. وقد قامت الوزارة خلال هذه السنة بالتوقيع على بروتوكول تبادل المعطيات مع مختلف المؤسسات المعنية وذلك من أجل تفعيل هذه المنصة الخاصة بتتبع مؤشرات الحماية الاجتماعية، والتي ستمكن من توفير المعلومة والمعرفة الضروريتين لدعم الاختيارات والقرارات والبرامج المتعلقة بورش توسيع الحماية الاجتماعية.

2. تقييم وتتبع برامج إنعاش التشغيل

من أجل تعزيز القدرات في مجال تقييم أثر برامج إنعاش التشغيل وتجويدها وتحسين فعاليتها وإرساء ثقافة التقييم وبناء السياسات العمومية في مجال التشغيل على أساس الاختبار والتجريب، تم استكمال الدراسة التقييمية لبرنامج تأهيل والشروع في إنجاز دراستين لتقييم أثر برنامجي "إدماج" و"تحفيز"، وذلك بشراكة مع وكالة حساب تحدي الألفية، حيث يتم حاليا إنجاز المرحلة الأولى والتي تروم تحليل المعطيات المتوفرة لدى الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتحديد المقاربات التقنية التي سيتم اعتمادها خلال المرحلة الثانية لتقييم أثر البرنامجين على المستفيدين.

وفي نفس الإطار قام المرصد الوطني لسوق الشغل خلال هذه الفترة بإنجاز أربع مذكرات تحليلية حول الإدماج المهني للمستفيدين من عقود الإدماج (2017-2018-2019-2020) بالاعتماد على عملية مقارنة قاعدة بيانات المستفيدين من عقد "التكوين من أجل الإدماج" بقاعدة بيانات التصريح بالأجور لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

3. إغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل

من أجل إغناء الإطار التحليلي لسوق الشغل وتوفير معرفة موضوعاتية دقيقة لصناع القرار وأهم المتدخلين في أبعاد سوق الشغل، قام المرصد الوطني لسوق الشغل بإنجاز مجموعة من الأنشطة ومنها:

- إعداد ونشر التقرير السنوي "سوق الشغل برسم السنوات 2016 و2017 و2018 و2019": يهدف هذا التقرير إلى القيام بتأطير إحصائي لمختلف أبعاد سوق الشغل على المستوى الوطني والجهوي والقطاعي، وذلك عبر تحليل المؤشرات الرئيسية التي تؤطر العرض والطلب على الشغل والإنتاجية وقابلية التشغيل وحصيلة البرامج النشطة للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والمناخ الاجتماعي، إلخ. ويستند هذا التقرير في صياغته على تقديم إحصاءات ورسومات بيانية توضيحية ومؤشرات تركيبية مرفقة بتعليقات موجزة وتحليل وصفي وتركيبي.

• إنجاز دراسة حول الأشكال الجديدة واللانمطية للتشغيل: في إطار تفعيل إجراءات المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل خصوصا تلك المرتبطة بالمحور الرابع "تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل"، قام المرصد الوطني لسوق الشغل بشراكة مع منظمة العمل الدولية بإنجاز دراسة حول الأشكال اللانمطية والجديدة للشغل وذلك بهدف معرفة مدى اعتماد هذه الأشكال في سوق الشغل المغربي مع إبراز مميزاتها وأسباب اعتمادها من طرف المشغلين والإقبال عليها من طرف المستخدمين. وقد تناولت هذه الدراسة السياق السوسيو-اقتصادي ورهانات سوق الشغل في ظل تطور الأشكال غير النمطية والجديدة للتشغيل، والجوانب القانونية والتنظيمية المؤطرة لهذه للأشكال واستخلاص الممارسات الفضلى من خلال دراسة بعض التجارب الدولية في هذا المجال.

• تنظيم ورشات للتفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات وذلك في إطار برنامج التعاون مع وكالة حساب تحدي الالفية. وتهدف هذه الورشات إلى تحديد توقعات حاجيات المقاولات من التشغيل والكفاءات على المدى المتوسط والبعيد، وذلك من خلال دراسة وتحليل التغييرات المستقبلية التي سيعرفها الاقتصاد الوطني وأساليب الإنتاج والتطور التكنولوجي ومدى تأثيرها على سوق الشغل. وقد تم في هذا الصدد، وعلى سبيل التجريب تنظيم ورشات التفكير المستقبلي بمشاركة فعلية لمهنيي قطاع البناء والتي خلصت إلى إعداد تقرير حول تجربة التفكير المستقبلي حول المهن والكفاءات على صعيد هذا القطاع. كما تم في نفس الإطار، إنجاز تقرير حول التجارب الدولية في مجال استشراف المهن والكفاءات في قطاع صناعة الطيران وإعداد تقرير حول المنهجيات المعتمدة لمقاربة تحديد الحاجيات المستقبلية من التشغيل اعتمادا على تقارير الدراسات والاستراتيجيات القطاعية المتوفرة.

• إعداد مذكرات تحليلية حول سوق الشغل: بالإضافة إلى إعداد مذكرات تحليلية حول تطور مؤشرات سوق الشغل ومذكرات تحليلية حول ديموغرافية المقاولات وأهداف التنمية المستدامة التي تدخل في مجالات اختصاص الوزارة، إلخ، اتسمت هذه الفترة الأخيرة بتتبع تأثير تداعيات أزمة كورونا على سوق الشغل، وذلك من خلال إعداد عدة مذكرات تحليلية وتتبع الدراسات والتقارير التي تناولت هذا الموضوع:

- إعداد مذكرة تحليلية ومقارناتية لنتائج البحث المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط حول تأثير أزمة كوفيد 19على القطاع الخاص المنظم ومعطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حول العاملين المتوقفين عن العمل المصرح بهم من طرف المقاولات في وضعية صعبة؛

- إعداد مذكرة حول تأثير أزمة كوفيد 19 على التشغيل من خلال التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالعاملين المتوقفين مؤقتا عن العمل من طرف المقاولات في وضعية صعبة؛

- إعداد مذكرة تحليلية حول وقع انخفاض الصادرات على التشغيل في سياق أزمة كوفيد 19؛

- مواكبة الدراسة المنجزة من طرف مكتب العمل الدولي (الرباط) حول تأثير أزمة كورونا على التشغيل وعلى المقاولات الصغيرة والمتوسطة.

- اعداد تقرير شامل حول تداعيات الأزمة على سوق الشغل خلال سنة 2020 بالاعتماد على مصادر المعطيات حول النشاط والتشغيل والبطالة والتصريحات الاجرية والبرامج النشيطة للتشغيل وكذا الدراسات المنجزة وطنيا ودوليا في هذا الصدد، مع الاخذ في الاعتبار السياق الاقتصادي الوطني والتدابير المتخذة للحد من انتشار الوباء والإجراءات التي اعتمدتها السلطات العمومية للحد من تداعيات الازمة على الاجراء والمقاولات.

4. تفعيل ومواكبة أشغال لجنة اليقظة حول سوق الشغل

تفعيلا للتدابير التي تضمنها البرنامج التنفيذي للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، تم إحداث، بموجب منشور السيد رئيس الحكومة، لجنة اليقظة لسوق الشغل لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل على الصعيد الوطني والجهوي والقطاعي، واستشراف مناصب وفرص الشغل على المدى المتوسط والبعيد. وكذا تتبع دوري لحصيلة منجزات المخططات والاستراتيجيات القطاعية في مجال التشغيل.

وقد قام المرصد الوطني لسوق الشغل بإنجاز الأشغال التحضيرية لإحداث هذه اللجنة حيث تم في هذا الإطار إعداد مشروع منشور السيد رئيس الحكومة والذي بموجبه تم إحداث هذه اللجنة، كما تم إعداد تصور أولي لاشتغال اللجنة والتحضير لعقد اجتماعها الأول وكذا إعداد نموذج لمحضر اجتماعاتها.

وقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة بتاريخ 29 ماي 2019 بحضور ممثلي القطاعات والمؤسسات المعنية، حيث خلصت أشغاله الى اتخاذ مجموعة من القرارات من بينها وضع برنامج عمل للجنة في أفق 2022، وبرنامج عمل سنوي مدقق للفترة 2019 – 2020 وتشكيل ثلاث مجموعات عمل موضوعاتية (تتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل؛ استشراف سوف الشغل؛ تقييم أثر المخططات والاستراتيجيات القطاعية على التشغيل). وتكليف مديرة المرصد الوطني لسوق الشغل بالسكريتارية التقنية للجنة.

وفي إطار تنفيذ برنامج عمل اللجنة وتفعيلا لدور المجموعات الموضوعاتية المنبثقة عنها، فقد تم عقد ورشات عمل لمجموعات العمل المكلفة باستشراف سوق الشغل وتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل، كما تم عقد الاجتماع الثالث للجنة يوم 21 أكتوبر 2020 خصص للسياق الخاص المرتبط بتداعيات جائحة كوفيد19- على الاقتصاد الوطني وما لها من أثر سلبي على سوق الشغل. وقد تمحورت أشغال

هذا الاجتماع حول الدور المهم الذي يجب ان تلعبه اللجنة في هذه الظرفية وكذا حول المعطيات المتوفرة والدراسات المنجزة من طرف القطاعات والمؤسسات الممثلة داخل اللجنة والمتعلقة بتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل واستشراف سوق الشغل في ظل تداعيات جائحة كورونا.

وفي هذا الصدد، أنجز المرصد الوطني لسوق الشغل دراسة حول تطور وتوزيع عدد التصريحات الأجرية والمقاولات المنخرطة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. كما اقترح مقاربات منهجية لقياس احداث وفقدان مناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم خلال الفترة 2011-2019.

وقد تم تقاسم اهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة مع أعضاء اللجنة.

هكذا، وتبعا لمرسوم السيد رئيس الحكومة المؤسس للجنة والذي ينص على إعداد تقرير سنوي حول أعمالها ونظرا للدور الذي يلعبه المرصد الوطني لسوق الشغل في تتبع وتأطير عمل اللجنة فقد قام هذا الأخير بإعداد مشروع هذا التقرير الذي تم ارساله لأعضاء اللجنة من أجل ابداء الملاحظات وإغنائه.

ويقدم هذا التقرير الأول من نوعه حصيلة عمل اللجنة منذ تأسيسها والتي تهم على الخصوص تأطير وتنظيم كيفية اشتغالها، وتفعيل المهام المنوطة بها، واستخلاص الإنتظارات والمساهمات المعبر عنها من طرف المؤسسات الأعضاء، دراسة الإمكانيات التي توفرها أنظمة المعلومات المتعلقة بالتشغيل والمقاربات المنهجية المعتمدة من طرف المؤسسات والقطاعات المعنية في مجال لتتبع إحداث وفقدان مناصب الشغل واستشراف سوق الشغل وكذا تتبع تداعيات جائحة كوفيد19- على سوق الشغل.

كما يقدم حصيلة بعض الدراسات والاعمال التي تم إنجازها في إطار أشغال مجموعات العمل الموضوعاتية من طرف بعض الأعضاء وكذا بعض الدروس المستخلصة من عمل اللجنة خلال هذه المرحلة والتي تمتد من تاريخ تأسيسها إلى نهاية سنة 2020.

5. مواكبة برامج التعاون مع مكتب العمل الدولي

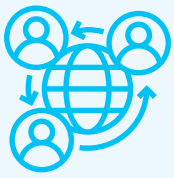

مواكبة وتأطير مشروع أثر التجارة الخارجية على التشغيل بتعاون مع مكتب العمل الدولي، ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز أثر السياسات والبرامج المتعلقة بالتجارة الدولية وتحليل بعد التشغيل بها وذلك من أجل تشجيع خلق فرص التشغيل على المستوى الكمي والنوعي. وقد تم إعداد تقرير حول الدراسات المنجزة في مجال أثر التجارة الخارجية على التشغيل، كما تم إنجاز دراسة حول قطاع صناعة السيارات من أجل استنباط الخلاصات الضرورية لتعزيز إحداث المزيد من فرص الشغل اللائق والمنتج وتحديد الاحتياجات من الكفاءات والتكوين لتطوير المهن ذات الصلة بالتجارة الخارجية. وفي إطار هذا المشروع، تمت بلورة عدة توصيات تهم سياسات التشغيل وتكوين الكفاءات، التنزيل الترابي لسياسات التشغيل وتطوير سلاسل القيمة في مجال التصدير ودعم تنافسية المقاولات عبر تحديد الحاجيات الكمية والنوعية من الكفاءات.

مواكبة إنجاز مشروع " مهارات التجارة والتنوع الاقتصادي: مواءمة الكفاءات مع استراتيجيات تنمية القطاعات الاقتصادية في المغرب والجزائر وتونس" والذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمقاولات وخلق فرص الشغل في البلدان المعنية، وذلك من خلال اعتماد سياسات عمومية فعالة تروم تنمية وتعبئة الكفاءات اللازمة لمواكبة الاستراتيجيات القطاعية ومدها باليد العاملة الكافية والمؤهلة. كما يهدف هذا المشروع إلى تقوية قدرات المؤسسات المعنية في مجال تحديد الحاجيات المستقبلية من التشغيل والكفاءات وكذا تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والتجارب بين الدول المشاركة في هذا المشروع. ولتحيق ذلك، ترتكز المنهجية المعتمدة في هذا المشروع على مقاربة استشرافية تمت بلورتها من طرف مكتب العمل الدولي. وتروم هذه المنهجية، انطلاقا من التشخيص القطاعي واستشراف الحاجيات من التشغيل والكفاءات، إلى تقديم التوجيهات الاستراتيجية لتطوير وادماج الكفاءات في السياسات التنموية للقطاعات التي تتوفر عل إمكانات مهمة للرفع من الصادرات والمساهمة في التنوع الاقتصادي، وذلك بهدف خلق المزيد من فرص الشغل اللائق، خاصة لفائدة الشباب والنساء.

6. مشاركة المرصد الوطني لسوق الشغل في أشغال لجان مختلفة

ساهم المرصد الوطني لسوق الشغل من خلال تمثيلية الوزارة في أشغال لجان القيادة واللجان التقنية والمجالس الإدارية لعدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية:

- مجلس التوجيه الاستراتيجي لوكالة حساب تحدي الالفية،
- لجنة تتبع انجاز أهداف التنمية المستدامة،
- لجنة تتبع أشغال الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات،
- اللجنة التقنية لتتبع انجاز دراسات حول إدماج ومسارات خريجي التكوين المهني،
- لجنة القيادة للإطار الوطني للإشهاد،
- لجنة القيادة لبرنامج دعم اصلاح قطاع التكوين المهني،
- لجنة القيادية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة،
- المرصد الوطني للأشخاص المسنين ،
- مركز البحث والرصد فيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة ،
- اللجنة الوطنية حول التغيرات المناخية والتنوع البيولوجي،
- المجالس الإدارية (الوكالة الوطنية لمحو الامية، الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، المكتب الوطني للهدروكاربورات والمعادن، وكالة تحدي الالفية....).

مجال الشغل

تطوير معايير العمل وتشريع الشغل

على مستوى إعداد وتتبع النصوص القانونية فقد عملت الوزارة على :

• إخراج 31 نصا قانونيا ونشرها في الجريدة الرسمية كان أهمها إخراج المرسوم التطبيقي للمادة 16 من مدونة الشغل، المرسوم المتعلق بتحديد شكليات وكيفيات توجيه الملاحظات والتنبيهات، وكذا النصوص التطبيقية للقانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين؛

• إعداد وإعادة صياغة ما مجموعه 33 نصا قانونيا من بينها مشروع القانون رقم 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية، ومشروع القانون الإطار المتعلق بالسلامة والصحة في العمل، وعددا من المراسيم والقرارات؛

• إعداد 15 نصا تنظيميا في إطار تفعيل أحكام القانون رقم 55.19 ووضعها في قنوات المصادقة؛

• تنظيم يومين دراسيين بتاريخ 2 و 3 أكتوبر 2020 حول مدونة الشغل بين النص القانوني والتطبيق الفعلي؛

• عرض مشروع قانون المنظمات النقابية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتعميق النقاش بشأن الصيغة الجديدة للمشروع، وإعداد صيغة جديدة لمشروع القانون ستتم إحالتها على قنوات المصادقة؛

• إبرام اتفاقية شراكة مع رئاسة النيابة العامة

بهدف ضمان التطبيق السليم للقانون رقم 24.19 المتعلق بشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين.

• أربعة مراسيم تتعلق بالهيئات الثلاثية التركيب تم نشرها بالجريدة الرسمية عدد 6855 بتاريخ 10 فبراير 2020؛

• مرسوم رقم 2.19.793 بتحديد القطاعات والحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقد الشغل المحدد المدة، تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6906 بتاريخ 06 غشت 2020؛

• قرار لوزير الشغل والإدماج المهني رقم 023.20 باعتماد وتجديد اعتماد هيئات لمراقبة أجهزة الرفع ما عدا المصاعد ورافعات الأثقال، تم نشره بالجريدة الرسمية عدد 6849 بتاريخ 20 يناير 2020؛

• قرار لوزير الشغل والإدماج المهني رقم 2739.19 بتحديد قائمة الحكام، تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6851 بتاريخ 27 يناير 2020؛

• قرار لوزير الشغل والإدماج المهني رقم 227.20 بتعيين هيئات مؤهلة لإنجاز مراقبة دورية عامة على الأجهزة والآلات وأصنافها، تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6858 بتاريخ 20 فبراير 2020؛

• قرار لوزير الشغل والإدماج المهني رقم 1001.20 بتعيين هيئتين مؤهلتين لإجراء قياس العناصر الكيميائية التي قد تشكل خطرا على صحة وسلامة الأجراء، تم نشره في الجريدة الرسمية عدد 6884 بتاريخ 21 ماي 2020.

• قرار بتحديد شروط وكيفية اعتماد هيئات لمراقبة المنشآت الكهربائية؛

النصوص القانونية التي تمت إعادة صياغتها وإحالتها إما على الشركاء الاجتماعيين والقطاعات الوزارية أو على الأمانة العامة للحكومة بعد تحيين التوقيع عليها :

• مشروع القانون الإطار المتعلق بالصحة والسلامة المهنية في العمل؛

• مشروع القانون رقم 24.19 المتعلق بالمنظمات النقابية؛

• مشروع مرسوم بتحديد شكليات توجيه الملاحظات والتنبيهات تطبيقا للمادة 536 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل؛

• مشروع مرسوم بتحديد شروط استعمال الأجهزة أو الآلات التي قد تلحق الضرر بصحة الأجراء أو تعرض سلامتهم للخطر؛

• مشروع قرار لوزير الشغل والإدماج المهني بتحديد نموذج تقرير الزيارات تطبيقا للمادة 534 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل؛

• مشروع قرار بتغيير وتتميم قرار وزير التشغيل والتكوين المهني رقم 2288.08 الصادر في 18 من ذي الحجة 1429 (17 ديسمبر2008) بتطبيق أحكام المواد 440 و444 و447 من مدونة الشغل؛

• مشروع قرار بتحديد التدابير الخاصة بوقاية الأجراء المطبقة في أوراش البناء والأشغال العمومية.

تطوير مستويات تتبع وتقييم المناخ الاجتماعي

تميزت وضعية المناخ الاجتماعي بالوحدات الانتاجية خلال الفترة الممتدة مابين 2017 و2019 بنوع من الاستقرار ، في حين تميزت الفترة التي تلتها والممتدة من سنة 2020 إلى غاية نهاية مارس 2021 بالانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية السلبية على وضعية المناخ الاجتماعي داخل الوحدات الإنتاجية، نتيجة تفشي جائحة كوفيد 19 وما صاحب ذلك من إجراءات نتيجة سريان أحكام قانون الحجر الصحي، وإحداث مصالح الوزارة لمنصة الكترونية " ألو 2233 " خصصت لتلقي الشكايات وتقديم النصح و الإرشاد عن بعد لفائدة الأجراء والمشغلين، كما تميزت الفترة الممتدة من النصف الثاني من سنة 2020 والنصف الأول من سنة 2021 بالاعداد لعملية انتخاب مندوبي الاجراء في القطاع الخاص التي تم تنظيمها خلال الفترة الممتدة مابين 10 و21 يونيو 2021، والتي بدون شك سيكون لنتائجها انعكاس على وضعية المناخ الاجتماعي وعلى العلاقات المهنية بصفة عامة .

واجمالا فقد أسفرت عملية تتبع وضعية المناخ الاجتماعي خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية نهاية مارس 2021 عن المعطيات التالية:

تدبير نزاعات الشغل الفردية

تمكن أعوان تفتيش الشغل خلال هذه الفترة من معالجة 244722 نزاعا فرديا، و في هذا الإطار، تم إيجاد تسوية 222.312 شكاية من أصل 971.609، أي بنسبة تسوية بلغت 48,76%.

كما مكنت تدخلات أعوان تفتيش الشغل من استرجاع مبلغ 766.400.797.777, درهما لفائدة الأجراء المشتكين، و كذا إرجاع 17367 أجيرا مطرودين إلى مناصب عملهم.

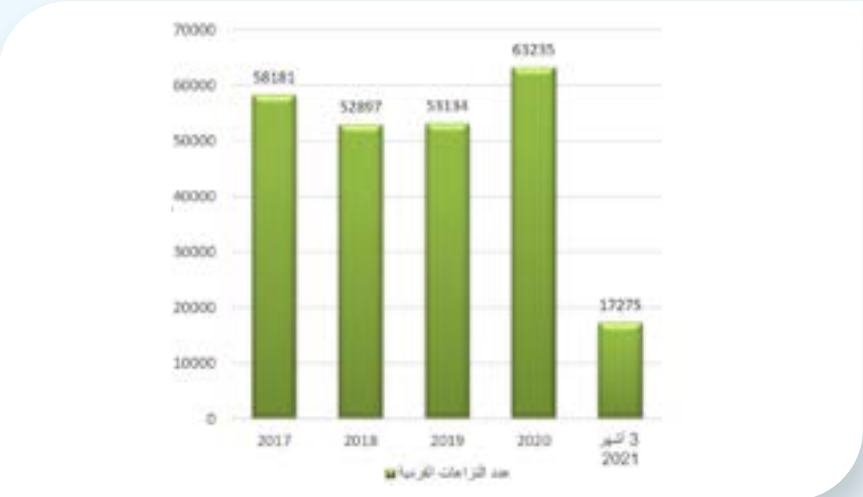

عدد النزاعات الفردية التي تمت معالجتها خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 31 مارس 2021

تدبير نزاعات الشغل الجماعية

تتوزع نزاعات الشغل الجماعية بين الإضرابات المندلعة والإضرابات المتفاداة، و فيما يلي نتائج تدخل أعوان تفتيش الشغل في هذا المجال.

الإضرابات المندلعة :

سجل خلال هذه الفترة اندلاع 497 إضرابا ب 404 مؤسسة شارك في هذه الإضرابات 53.820 أجيرا من أصل 100.982 أجيرا مما أدى إلى ضياع 385147,75 يوم عمل.

عدد الاضرابات المندلعة المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 31 مارس 2021

النزاعات المتفاداة :

سجل خلال هذه الفترة تفادي 7513 إضرابا والذي هم 5424 مؤسسة.

عدد الاضرابات المتفاداة المسجلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 31 مارس 2021

دراسة الشكايات الفردية والجماعية المحالة على مصالح المديرية المركزية

بلغ عدد الشكايات المحالة على مديرية الشغل خلال هذه الفترة ما مجموعه 494 شكاية تتوزع على الشكل التالي:

169 الشكايات الفردية

325 الشكايات الجماعية

تتبع عمل اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة

تمكنت تدخلات اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة خلال هذه الترة المرجعية من دراسة 166 نزاعا جماعيا للشغل تمت تسوية 51 منها.

تتبع عمل اللجان الاقليمية للبحث والمصالحة

بلغ عدد النزاعات المعروضة على أنظار اللجان الإقليمية للبحث والمصالحة خلال هذه الفترة ما مجموعه 755 نزاعا تمت تسوية 154 نزاعا منها.

تحسين فعالية تدخل مفتشية الشغل في مجال المراقبة

لقد تميزت سنة 2020 بالشروع في العمل بالنظام المعلوماتي المندمج الخاص بالشغل حيث تم :

- إعطاء الانطلاق للعمل به ابتداء من 20 فبراير 2020 ؛
- الشروع في العمل بهذا النظام فعليا ابتداء من فاتح يوليوز 2020 بمقتضى دورية للسيد الوزير؛
- من أجل حسن تنزيل هذا النظام على أرض الواقع وضمان قابليته للتطور تقرر تكوين لجنة قيادة أنيطت بها مهمة تحسين حكامة هذا النظام وضمان حسن تطبيقه.

حصيلة تدخلات جهاز تفتيش الشغل في مجال المراقبة:

استوجب انتشار وباء كورونا إعادة توجيه عمل مفتشية الشغل حيث لم يعد بالإمكان القيام بالأنشطة التي يقومون بها في هذه الظروف الاستثنائية، وهكذا وطيلة مرحلة الحجر الصحي تم تأطير عمل مفتشية الشغل من خلال ما يلي :

- اصدار العديد من الدوريات والمذكرات التوجيهية والتي تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل تطور هذا الوباء ببلادنا. تهدف هذه الدوريات والمذكرات توحيد منهجية التدخل والحصول على مخرجات موحدة يمكن استغلالها لإعداد تقارير ترفع الى السيد الوزير، وفي هذا الإطار فقد تم اصدار المذكرات والدوريات التالية:

> التنظيم الاستثنائي للعمل في ظل مواجهة تداعيات كورونا المستجد؛

> وضع منصة هاتفية رهن اشارة المرتفقين؛

> إحداث لجن مشتركة بين الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والأخضر؛

> حول تدخل أعوان تفتيش

الشغل في ظل انتشار فيروس كورونا؛

> حول التأثيرات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا.

ولتسهيل عمل المفتشين، فقد تم اعداد العديد من الأدوات والاليات التي تساعدهم على القيام بعملهم ، منها على سبيل المثال:

(1) توفير المخرجات reporting بالنسبة لكل وضعية مطلوبة و(2) لائحة بالتدابير الاحترازية الواجب مراعاتها في أماكن العمل باللغتين العربية والفرنسية check list.

• القيام بحملات تحسيسية وتوعوية لمواكبة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الخاضعة لتفتيش الشغل بالمؤسسات التي تأثرت بهذه الأزمة أو تلك المحتمل تأثرها بجائحة كورونا حيث تم تنظيم حملات تحسيسية وتوعوية من قبل مفتشي الشغل للوقوف على مدى احترام المشغلين والأجراء للتدابير الاحترازية للوقاية من تفشي هذا الوباء، ومواكبتهم لتفعيلها مع اقتراح حلول تساعد على التخفيف من حدة الأزمة.

• إحداث لجنة مركزية لليقظة على مستوى مديرية الشغل وكذا لجان جهوية وإقليمية تقوم بتتبع يومي للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولات المتضررة من الأزمة مع إعداد تقارير بشأنها لمتابعة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية؛

• لمساعدة الأجراء والمشغلين على الإحاطة بحقوقهم والتزاماتهم خلال هذه المرحلة أعدت الوزارة دليلا يتضمن إجابات عن الأسئلة المحتملة لتدبير ظروف العمل في ظل الوضع الاستثنائي المتعلق بخطر تفشي فيروس كورونا المستجد تم وضعه على الموقع الالكتروني للوزارة؛

• إعداد بروتوكول خاص بتدبير خطر العدوى بوباء كوفيد19 في أماكن العمل بمعية وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والأخضر؛

• القيام بعمليات المراقبة المنجزة في إطار اللجن المشتركة و زيارات التفتيش المنجزة من طرف أعوان تفتيش الشغل خلال الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 8 أكتوبر 2020.

وقد بلغ عدد المؤسسات التي تمت مواكبتها بالنصح و الإرشاد والتحسيس من طرف مفتشي الشغل حول التدابير الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، خلال الفترة الممتدة من 13 مارس إلى 14 أبريل 2020، 6.761 مؤسسة. وتتوزع هذه المؤسسات حسب الأنشطة الاقتصادية، كما هو مبين أدناه.

توزيع المؤسسات التي تمت مواكبتها حسب الأنشطة الاقتصادية

و قد بلغ عدد المؤسسات التي نظمت لها زيارات ميدانية من طرف اللجان المشتركة بين مصالح هذه الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والأخضر، واللجان الاقليمية المحدثة بموجب برقية السيد وزير الداخلية و كذا من طرف أعوان تفتيش الشغل، برسم الفترة الممتدة من 15 أبريل 2020 إلى 31 مارس 2021، ما مجموعه 54.727 مؤسسة موزعة حسب المديريات الجهوية كما هو مبين أدناه.

توزيع المؤسسات التي شملتها المراقبة في اطار اللجان المشتركة وكذا من طرف أعوان التفتيش حسب المديريات الجهوية

ويتوزع عدد هذه المؤسسات حسب الأنشطة الاقتصادية، كما هو مبين أدناه.

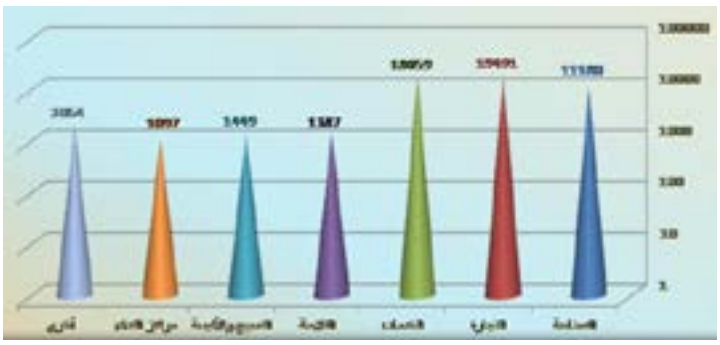

توزيع عدد المؤسسات التي تمت مراقبتها من طرف اللجان المشتركة وكذا من طرف أعوان التفتيش حسب الأنشطة الاقتصادية

وقد أسفرت الزيارات الميدانية المنجزة من طرف كل من اللجان المشتركة، واللجان الإقليمية المختلطة، وكذا أعوان تفتيش الشغل، عن التحقق مما مجموعه 615.567 تدبيرا، 531.092 منها تم احترامها من قبل المقاولات التي تمت مراقبتها و 84.475 تدبيرا لم يتم احترامها. وقد شملت تلك التدابير الاحترازية على الخصوص البيانات المبينة أدناه.

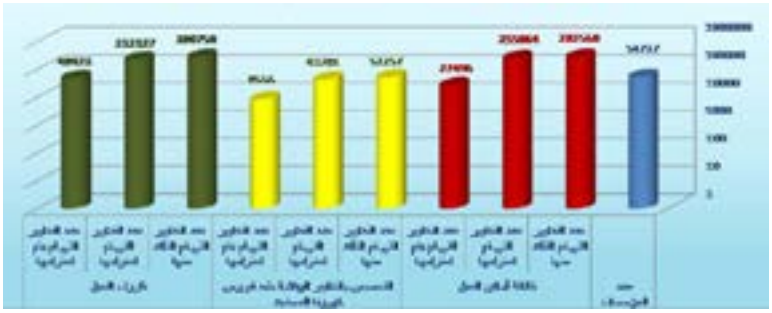

قام أعوان تفتيش الشغل في اطار المهام المسندة اليهم بمقتضى القوانين الحاري بها العمل خلال الفترة المرجعية المذكورة أعلاه ، بإنجاز 141.249 زيارة مراقبة للمؤسسات الخاضعة لمقتضيات مدونة الشغل أي بمعدل سنوي للزيارات قدره 28.250 زيارة

توزيع زيارات المراقبة حسب المديريات الجهوية:

يبين توزيع عدد زيارات التفتيش على المديريات الجهوية للشغل والإدماج المهني، أن أكبر عدد من الزيارات تم تسجيله بالمديرية الجهوية بالدار البيضاء أنفا ب 41.922 زيارة، ثم المديرية الجهوية بالرباط بـ 26.415 زيارة، المديرية الجهوية بفاس بولمان ب17.571 زيارة ، المديرية الجهوية للشغل بطنجة بـ 13.908 زيارة، المديرية الجهوية بمراكش بـ 13.459 زيارة، المديرية الجهوية بوجدة بـ8.577 زيارة، المديرية الجهوية بأكادير بـ 6.448 زيارة، المديرية الجهوية ببني ملال خنيفرة بـ 5.037، المديرية الجهوية بالعيون بجهة بـ 3.152 زيارة، المديرية الجهوية بجهة درعة تافيلالت ب 1.793 زيارة، المديرية الجهوية بجهة كلميم واد نون بـ 1.671 زيارة وأخيرا المديرية الجهوية بجهة الداخلة واد الذهب بـ 1.296 زيارة.

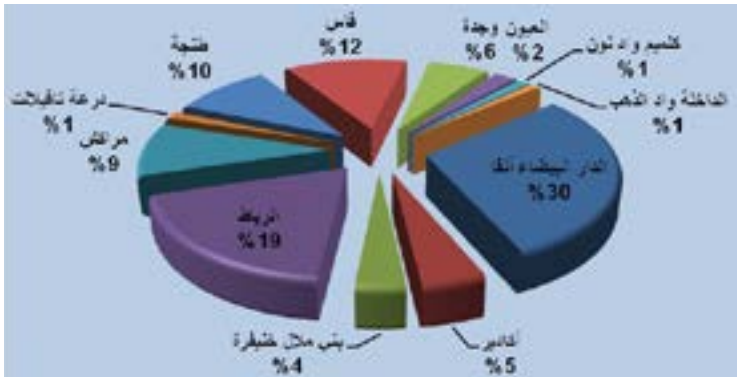

توزيع عدد زيارات المراقبة حسب المديريات الجهوية برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية الفصل الأول من سنة 2021

توزيع عدد زيارات المراقبة حسب القطاعات الإنتاجية:

فيما يخص توزيع عدد زيارات التفتيش حسب القطاعات الإنتاجية، يتبين من خلال المعطيات الواردة في المبيان جانبه، أن 69.518 زيارة مراقبة همت مؤسسات قطاع الخدمات، و شملت 29.082 زيارة مؤسسات القطاع الصناعي، فيما همت 26.234 زيارة مؤسسات ذات طابع تجاري، علما أن 5.987 زيارة فقط من مجموع زيارات المراقبة استهدفت مؤسسات القطاع الفلاحي.

توزيع عدد الزيارات حسب القطاعات الإنتاجية برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية الفصل الأول من سنة 2021

الملاحظات

خلال الفترة المرجعية ، وجه أعوان تفتيش الشغل 2.771.623 ملاحظة تتعلق بتشريع الشغل؛
و يوضح الرسم البياني أدناه تطور عدد الملاحظات :

تطور العدد الإجمالي للملاحظات خلال الفترة الممتدة من 2017 إلى الفصل الأول من 2021

توزيع التنبيهات حسب القطاعات الانتاجية

فيما يخص توزيع عدد التنبيهات حسب القطاعات الإنتاجية، يتبين من خلال المعطيات الواردة في المبيان جانبه، أن 4.320 تنبيها هم مؤسسات قطاع الخدمات ، 2.554 تنبيها شمل مؤسسات القطاع الصناعي ، ثم 1.559 تنبيها شمل المؤسسات ذات الطابع التجاري، 648 تنبيها للمؤسسات العاملة في قطاع البناء والأشغال العمومية ، في حين وجه 287 تنبيها وجه للإستغلالات الفلاحية.

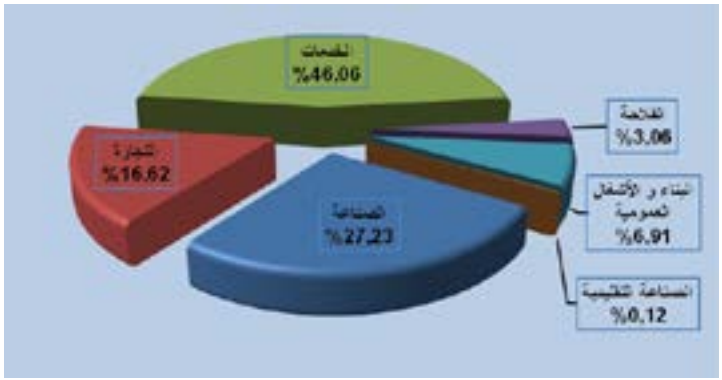

توزيع عدد التنبيهات حسب القطاعات الانتاجية برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية الفصل الأول من سنة 2021

المحاضر

قام أعوان التفتيش بتحرير 955 محضرا بالمخالفات. و قد تضمنت هذه المحاضر 18.413 مخالفة موزعة كالآتي:

17.271 مخالفة — **1.142** جنحة

توزيع عدد المحاضر حسب المديريات الجهوية:

يلاحظ من خلال توزيع المحاضر حسب المديريات الجهوية للشغل والادماج المهني ما يلي:

1. جهة الدار البيضاء - سطات سجلت أكبر عدد من المحاضر ب 693 محضرا، من المجموع الإجمالي لعدد المحاضر؛
2. جهة سوس – ماسة ب 74 محضرا؛
3. جهة مراكش ب 66 محضرا؛
4. جهة بني ملال خنيفرة سجلت 44 محضرا ؛
5. جهة درعة تافيلالت ب 30 محضرا؛
6. جهة الرباط سلا القنيطرة بتسجيل 19 محضرا ؛
7. جهة طنجة و فاس مكناس ب 9 محاضر لكل لكل واحدة منهما؛
8. جهة كلميم واد نون ب 6 محاضر؛
9. جهة الداخلة واد الذهب وجهة الشرق بتسجيل محضرين لكل منهما؛
10. جهة العيون بمحضر واحد

توزيع عدد المحاضر حسب القطاعات الإنتاجية:

فيما يخص توزيع العدد الإجمالي لمحاضر الجنح والمخالفات المحررة حسب القطاعات الإنتاجية، يلاحظ أن 239 محضرا من مجموع هذه المحاضر هم المؤسسات ذات طابع صناعي متبوعة بالمؤسسات التي تنشط في قطاع الخدمات ب 491 محضرا، فيما تم تحرير 101 محاضر همت قطاع التجارة ، وبالنسبة للإستغلالات الفلاحية فقد تم تسجيل 68 محضرا، و56 محضرا ضد مؤسسات قطاع البناء و الأشغال العمومية.

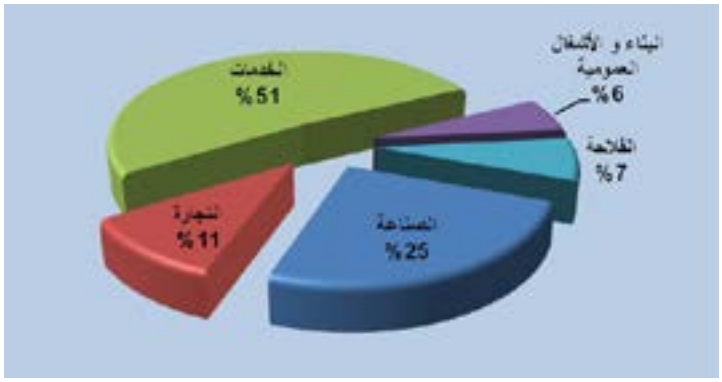

توزيع المحاضر حسب القطاعات الانتاجية برسم الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية الفصل الأول من سنة 2021

مجال معايير العمل الدولية والعربية

• إيداع وثائق التصديق على ثلاث اتفاقيات عمل دولية لدى مكتب العمل الدولي بتاريخ 14 يونيو 2019 (أرقام 97، 102و187)؛

• مباشرة مسطرة عرض ثلاثة معايير عمل دولية جديدة على السلطات المعنية (توصيتين رقم 205 و206 واتفاقية عمل دولية رقم 190)؛

• مباشرة مسطرة التصديق على ثلاث اتفاقيات عمل دولية (أرقام 118، 148و173) مع موافاة مكتب العمل الدولي ومكتب العمل العربي على التوالي بتقارير واستبيانات حول معايير العمل المصادق عليها وغير المصادق عليها من طرف بلادنا.

تعزيز حماية حقوق الفئات الخاصة في العمل

• دعم 35 مشروع للجمعيات العاملة في مجال محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال تم انتقاؤها من طرف اللجنة بين الوزارية المكلفة بالعملية؛

• انضمام المغرب إلى التحالف الدولي 8.7 الذي يُعتبر شراكة عالمية شاملة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها الأمم المتحدة، واختياره من بين البلدان الرائدة في مجال القضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال وجميع أشكال الاستغلال الاقتصادي لهم بحلول عام 2025؛

• تتبع تنفيذ برنامج التعاون الدولي مع وكالة هيئة تحدي الالفية في مجال المساواة المهنية من خلال تجويد إطار تنظيم جائزة المساواة المهنية وتوطيد دعامات المساواة المهنية داخل المقاولة؛

• تتبع تنفيذ برنامج التعاون الدولي مع مكتب العمل الدولي في مجال محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال من خلال مشروع (MAP 16, Maroc) القاضي بدعم قدرات المجتمع المدني في هذا المجال عبر تنظيم دورات تكوينية تركز على إعداد وإنجاز مشاريع الشراكة مع الوزارة، ومن خلال التنسيق مع الشركاء الاجتماعيين من أجل تقوية ثقافة حقوق الإنسان داخل المقاولة خاصة الشق المتعلق بمحاربة تشغيل الأطفال في شبكات الانتاج؛

• دعم 22 مشروع للجمعيات العاملة في مجال حماية حقوق المرأة في العمل تم انتقاؤها من طرف اللجنة بين الوزارية المكلفة بالعملية؛

• تنظيم خمس نسخ من جائزة الوزارة في مجال "المساواة المهنية" لفائدة المقاولات التي حققت إنجازات في هذا الميدان، حيث تم تسجيل 235 مقاولة مرشحة لنيل هذه الجائزة.

Maroc

مأسسة الحوار الاجتماعي والنهوض بالمفاوضة الجماعية

من أجل تنفيذ الالتزام الوارد في التصريح الحكومي المتعلق " ببلورة ميثاق اجتماعي يحدد التزامات مختلف الأطراف، بهدف تطوير العلاقات المهنية ومأسسة الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية"، عملت الوزارة على مواصلة مأسسة الحوار الاجتماعي والنهوض بالمفاوضة الجماعية بشأن مختلف القضايا التي تهم مجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية ،سواء على المستوى الوطني أو على مستوى المقاولة. ومن بين النتائج التي تم تحقيقها بخصوص تنفيذ هذا الالتزام ما يلي:

تتبع جولات الحوار الاجتماعي الوطني في القطاع الخاص:

نجاح جولة الحوار الاجتماعي أبريل 2019 وتتويجه بإبرام اتفاق ثلاثي (2019-2021) والذي تضمن مجموعة من الالتزامات، من بينها الزيادة العامة في أجور موظفي الإدارات العمومية والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، وقد تمكنت الحكومة من تفعيل جميع الالتزامات ذات الطابع المالي سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص ويمكن إجمال هذه الالتزامات الواردة في الاتفاق فيما يلي:

- زيادة مبلغ شهري صاف يقدر بـ 500 درهم بالنسبة للمرتبين في السلاليم 6 و7 و8 و9، وكذا في الرتب من 1 إلى 5 من السلم 10 (أو ما يعادل ذلك)، تصرف على أساس 200 درهم ابتداء من فاتح ماي 2019، و200 درهم في يناير 2020، و100 درهم في يناير 2021؛
- زيادة مبلغ شهري صاف يقدر بـ 400 درهم للمرتبين في الرتبة 6 من السلم 10 وما فوق، تصرف على أساس 200 درهم ابتداء من فاتح ماي 2019، و100 درهم في يناير 2020، و100 درهم في يناير 2021؛
- الرفع من التعويضات العائلية بـ 100 درهم عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال ابتداء من فاتح يوليوز 2019.
- إحداث درجة جديدة للترقي بالنسبة للموظفين الذين ينتهي مسار ترقيتهم في السلمين 8 و9؛
- تحسين شروط الترقي بالنسبة لأساتذة التعليم الابتدائي وملحقي الاقتصاد والإدارة وكذا الملحقين التربويين المرتبين حاليا في الدرجة الثانية والذين تم توظيفهم لأول مرة في السلمين 7 و8؛
- وفي القطاع الخاص تمت الزيادة في الاجور من خلال :
  - الرفع من الحد الأدنى للأجور في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات والفلاحة بنسبة 10 % على سنتين، 5% ابتداء من يوليوز 2019، و5% في يوليوز 2020؛
  - الرفع من التعويضات العائلية بـ100 درهم عن كل طفل، في حدود ثلاثة أطفال ابتداء من فاتح يوليوز 2019.

مأسسة مستويات الحوار الاجتماعي:

- إحداث اللجنة العليا للتشاور والتي تعقد بين الحكومة والأمناء العامين للمركزيات النقابية الأكثر تمثيلا ورئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب بدعوة من رئيس الحكومة بمبادرة منه أو باقتراح من أحد الأطراف لدراسة القضايا والتوجهات الاقتصادية الكبرى والقرارات الاجتماعية الوطنية ؛
- إحداث اللجنة الوطنية للحوار الاجتماعي التي تجتمع مرتين في السنة الأولى خلال فترة شتنبر/أكتوبر للتداول حول التوجهات الكبرى لمشروع قانون المالية للسنة الموالية والثانية خلال مارس/أبريل لتقييم وتتبع نتائج الحوار الاجتماعي ؛
- إحداث لجنة القطاع الخاص المكلفة بتدارس القضايا الافقية المشتركة ذات الصلة بالقطاع العام؛
- إحداث لجنة القطاع الخاص المكلفة بتدارس القضايا التي لها صلة بالقطاع الخاص؛
- إحداث اللجان الجهوية والإقليمية للحوار الاجتماعي والتي تجتمع مرتين على الاقل تحت رئاسة الوالي أو العامل أو من يمثله.

النهوض بالحوار الاجتماعي وتعزيز دينامية المؤسسات الثلاثية التركيب:

04

عقد أربع دورات لمجلس المفاوضة الجماعية وثلاث اجتماعات كل سنة للجنة المنبثقة عنه

03

عقد ثلاث اجتماعات للجنة الثلاثية التركيب المكلفة بالتطبيق السليم للمقتضيات المتعلقة بالتشغيل المؤقت: وثلاث اجتماعات كل سنة للجنة المنبثقة عنها؛

04

عقد أربع دورات لمجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية وثلاث اجتماعات كل سنة للجنة المنبثقة عنه؛

02

عقد اجتماعين للجنة الثلاثية المكلفة بتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية.

النهـوض بالمفاوضـة الجماعيـة وتشـجيع القانـون التعاقـدي للشـغل:

- إبـرام 46 اتفاقيـة جماعيـة للشـغل وإيداعهـا لـدى السـلطة الحكوميـة المكلفـة بالشـغل (الصناعـة 24 اتفاقيـة جماعيـة للشـغل، الخدمـات 17 اتفاقيـة، الفلاحـة اتفاقيتـان، البنـاء والأشـغال العموميـة اتفاقيتـان، التجـارة اتفاقيـة جماعيـة للشـغل واحـدة)؛ وهـو مـا يمثـل 135 % مـن عـدد الاتفاقيـات الموقعـة منـد سـنة 2003 سـنة دخـول مدونـة الشـغل حيـز التنفيـذ (34 اتفاقيـة).
- توقيع : 910 برتوكول اتفاق همت مختلف القطاعات الانتاجية.

النهوض بالصحة والسلامة في العمل

النهوض بالحوار الاجتماعي وتعزيز دينامية المؤسسات الثلاثية التركيب:

في إطار تنزيل الالتزام الوارد في البرنامج الحكومي القاضي بالنهوض بالصحة والسلامة المهنيتين، وفي إطار وفاء بلادنا بالتزاماتها الدولية المترتبة عن مصادقتها على اتفاقية العمل الدولية رقم 187 المتعلقة بالإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيتين الصادرة عن منظمة العمل الدولية سنة 2006، قامت وزارة الشغل والادماج المهني بإعداد مشروعي السياسة والبرنامج الوطنين للسلامة والصحة في العمل، وذلك بتشاور مع المنظمات المهنية للمشغلين والأجراء الأكثر تمثيلا وكذا مع كافة القطاعات الحكومية المعنية.

وقد تم في هذا الإطار إنجاز مايلي :

• اعداد والمصادقة على الصورة البيانية الوطنية ((Profil National) للسلامة والصحة في العمل؛

• المصادقة على مشروعي السياسة والبرنامج الوطنين للسلامة والصحة في العمل خلال الدورة الثامنة لمجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية وتقديمهما خلال المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 4 يونيو2020؛

• إعداد مشروع برنامج تنفيذي للبرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية بتشاور مع مختلف الأطراف المعنية بمجال الصحة والسلامة في العمل (القطاعات الحكومية المعنية، الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين منظمات المشغلين والمنظمات النقابية للعمال، التجمعات والفيدراليات المهنية، المعاهد والمؤسسات العلمية، مؤسسات المجتمع المدني)، حيث تم تحديد مراحل وكيفية تنفيذ الإجراءات التي سيشرف عليها كل قطاع.

• تنظيم دورتين تكوينيتين لفائدة أعضاء مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية حول صياغة السياسات الوطنية في مجال الصحة و السلامة المهنية بتعاون مع مكتب العمل الدولي؛

• عقد أربعة عشرة اجتماعا للجنة المصغرة المنبثقة عن مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية المكلفة بتتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عنه.

• إعداد مشروع برنامج تنفيذي للبرنامج الوطني للصحة والسلامة المهنية؛

• إعداد برنامج للتكوين في مجال الصحة و السلامة الهنية ؛

• إعداد برنامج تواصلي للتعريف بالسياسة والبرنامج الوطنيين للصحة والسلامة المهنية؛

تأهيل الإطار القانوني المنظم للصحة والسلامة المهنية

اتخذت الوزارة اجراءات عدة من أجل تطوير الترسانة القانونية وتعزيز وتطوير المراقبة في الصحة والسلامة المهنية بالإضافة إلى تفعيل دور مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية.

و في هذا الإطار تم إنجاز مايلي:

• إصدار قرار لوزير الشغل والإدماج المهني بتحديد شروط وكيفية تأهيل هيئات لإجراء قياس تركيز العناصر الكيميائية التي قد تشكل خطرا على صحة وسلامة الأجراء؛

• إصدار قرار لوزير الشغل والإدماج المهني بتحديد الأجهزة أو الآلات وأصنافها التي يجب على المشغل أن يقوم أو أن يكلف من يقوم بإجراء مراقبة عامة دورية عليها وبتحديد دورية هذه المراقبة وطبيعتها ومحتواها؛

• إصدار قرار لوزير الشغل والإدماج المهني بتحديد شروط وكيفية تعيين هيئات مؤهلة لإنجاز مراقبة دورية عامة على الأجهزة أو الآلات وأصنافها؛

• إصدار خمسة (05) قرارات لوزير الشغل والإدماج المهني باعتماد وتجديد اعتماد هيئات لمراقبة أجهزة الرفع ماعدا المصاعد ورافعات الأثقال؛

• إصدار قرارين (02) لوزير الشغل والإدماج المهني بتعيين هيئات مؤهلة لإنجاز مراقبة دورية عامة على الأجهزة والآلات وأصنافها؛

• إصدار قرار لوزير الشغل والإدماج المهني بتعيين هيئتين مؤهلتين لإجراء قياس تركيز العناصر الكيميائية التي قد تشكل خطرا على صحة وسلامة الأجراء؛

• إعداد صيغة جديدة لمشروع قانون إطار يتعلق بالصحة والسلامة المهنية في القطاعين العام والخاص وإحالته على الأمانة العامة للحكومة؛

• إعداد مشروع قرار بتحديد التدابير الخاصة بوقاية الأجراء الواجب اتخاذها في أوراش البناء والأشغال العمومية وإحالته على الأمانة العامة للحكومة؛

• إعداد مشروع مرسوم بتحديد شروط استعمال الأجهزة أوالآلات التي قد تلحق الضرر بصحة الأجراء أو تعرض سلامتهم للخطر وإحالته على الأمانة العامة للحكومة؛

• إعداد وإحالة مشروع قرار مشترك لوزير الشغل والإدماج المهني ووزير الطاقة والمعادن والبيئة بتحديد دورية وأهداف مراقبات المنشآت الكهربائية وكذا مضمون التقارير المتعلقة بهذه المراقبات على الأمانة العامة للحكومة؛

• إعداد وإحالة مشروع قرار مشترك لوزير الشغل والإدماج المهني ووزير الطاقة والمعادن والبيئة بتحديد شروط وكيفية اعتماد هيئات لمراقبة المنشآت الكهربائية على الأمانة العامة للحكومة.

النهـوض بثقافـة الوقايـة مـن المخاطـر المهنيـة:

• تنظيـم سـنويا يـوم وطنـي احتفـاء باليـوم العالمـي للصحـة والسـلامة المهنيـة؛
• تنظيم سنويا أيام جهوية حول الوقاية من المخاطر المهنية (36 يوم جهوي خلال الفترة 2017-2020)؛
• إصـدار جامـع للنصـوص التطبيقيـة لمدونـة الشـغل المتعلقـة بالصحـة والسـلامة المهنيـة؛
• تزويد أعوان تفتيش الشغل بمعدات الوقاية الفردية؛
• تزويـد بعـض الأعـوان المكلفيـن بتفتيـش الشـغل بأجهـزة قيـاس الأضـرار المتواجـدة بالمقاولـة جهـاز قيـاس الضجيـج (Sonomètre) وجهـاز قيـاس الإنـارة (Luxmètre).
• تتبع تنزيل اتفاقيات الشراكة مع مختلف الفرقاء في مجال الصحة والسلامة المهنية وخاصة الاتفاقية المبرمة مع الجمعية المهنية لشـركات الاسـمنت (APC) والتجمـع البيمهنـي للوقايـة والسـلامة وجمعيـة MOHA ؛
• تتبع تنفيذ عقد التطبيق المتعلق بوزارة الشغل والإدماج المهني الخاص بعقد برنامج "من أجل تنمية الهندسة والمقاولة في مجال البناء والأشغال العمومية" بين الحكومة ومنهيي البناء والأشغال العمومية (2018-2022)؛

منح الاعتمادات والتراخيص

في هذا الإطار، خلال الفترة الممتدة من سنة 2017 إلى غاية 09 يوليوز 2021:
• منح 126 اعتماد وتجديد اعتماد لمراقبة أجهزة الرفع ماعدا المصاعد ورافعات الأثقال لفائدة 66 هيئة؛
• تعيين 10 هيئات مؤهلة لإنجاز مراقبة دورية عامة على الأجهزة والآلات وأصنافها،
• تعيين هيئتين مؤهلتين لإجراء قياس تركيز العناصر الكيميائية التي قد تشكل خطرا على صحة و سلامة الأجراء ؛
• منح 163 ترخيصا لاستيراد مادة الرصاص والمواد المكونة منه.

النهوض بالصحة والسلامة المهنية في ظل الجائحة

منذ ظهور الحالات الأولى للإصابة بعدوى فيروس كورونا المستجد كوفيد 19-، انكبت جهود وزارة الشغل والادماج المهني حول مجموعة من الإجراءات لتعزيز الوقاية من مخاطر العدوى بفيروس كورونا المستجد كوفيد -19-في أماكن العمل من أجل مواكبة ومصاحبة المقاولات التي استمرت في نشاطها الاقتصادي أو تلك التي استأنفت نشاطها بعد رفع الحجر الصحي. ويتعلق الأمر ب:

- إعداد ملصق متعلق بنصائح ومعلومات حول الوقاية من عدوى فيروس كورونا المستجد كوفيد19- -في أماكن العمل و نشره بالموقع الالكتروني للوزارة بعدة لغات (العربية والفرنسية والانجليزية) و3 فيديوهات تداع على القنوات الوطنية؛
- إعداد بطائق حول الاحتياطات الخاصة التي يجب مراعاتها من أجل حماية أفضل ضد عدوى فيروس كورونا المستجد حسب القطاعات المهنية وبعض المهن بالصيغتين العربية و الفرنسية، وتتعلق هذه البطائق ب : أمين الصندوق (الصراف)، مهنة سائق مركبة نقل العمال، عامل محطة التلفيف العاملين في الصناعات الغذائية ، المستشار عن بعد لمراكز النداء، العامل في المجازر والمسالخ و عامل اوراش البناء. وعامل النظافة والمكلف بالحراسة وسائق نقل البضائع والعامل في قطاع الفلاحة؛

منذ ظهور الحالات الأولى للإصابة بعدوى فيروس كورونا المستجد كوفيد 19-، انكبت جهود وزارة الشغل والادماج المهني حول مجموعة من الإجراءات لتعزيز الوقاية من مخاطر العدوى بفيروس كورونا المستجد كوفيد -19في أماكن العمل من أجل مواكبة ومصاحبة المقاولات التي استمرت في نشاطها الاقتصادي أو تلك التي استأنفت نشاطها بعد رفع الحجر الصحي.

ويتعلق الأمر ب:

• إعداد ملصق متعلق بنصائح ومعلومات حول الوقاية من عدوى فيروس كورونا المستجد كوفيد19- -في أماكن العمل و نشره بالموقع الالكتروني للوزارة بعدة لغات (العربية والفرنسية والانجليزية) و3 فيديوهات تداع على القنوات الوطنية؛

• إعداد بطائق حول الاحتياطات الخاصة التي يجب مراعاتها من أجل حماية أفضل ضد عدوى فيروس كورونا المستجد حسب القطاعات المهنية وبعض المهن بالصيغتين العربية و الفرنسية، وتتعلق هذه البطائق ب : أمين الصندوق (الصراف)، مهنة سائق مركبة نقل العمال، عامل محطة التلفيف العاملين في الصناعات الغذائية ، المستشار عن بعد لمراكز النداء، العامل في المجازر والمسالخ و عامل اوراش البناء. وعامل النظافة والمكلف بالحراسة وسائق نقل البضائع والعامل في قطاع الفلاحة؛

• إعداد بتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي لبروتوكول خاص بتدبير خطر العدوى بوباء كورونا المستجد كوفيد -19- في أماكن العمل، يتضمن مجموعة من التوجيهات والارشادات العامة المتعلقة بجميع التدابير الاحترازية الواجب على المشغلين و الأجراء التقيد بها قصد توفير ظروف عمل آمنة وصحية داخل أماكن العمل والحد من انتشار عدوى الفيروس؛

• المشاركة في برامج إذاعية وطنية وجهوية حول الوقاية من مخاطر العدوى بفيروس كورونا المستجد كوفيد -19- في أماكن العمل ؛

• تنظيم ندوة عن بعد حول موضوع الطبيعة القانونية للإصابة بفيروس كورونا -كوفيد19 -في أماكن العمل؛

• مشاركة الوزارة في ندوات علمية حول التدابير الاحترازية للوقاية من مخاطر العدوى بفيروس كورونا المستجد كوفيد -19-في أماكن العمل؛

• المشاركة في جلسة الانصات المنظمة من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي حول

الصحة والسلامة المهنية؛

- المشاركة في أشغال اللجنة العلمية المكلفة بإعداد الحملة التواصلية المنظمة من طرف المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية حول الوقاية من عدوى انتشار فيروس كوفيد 19 في أماكن العمل؛
- تنظيم حملة تواصلية بتعاون مع المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية؛
- تنظيم دورات تكوينية عن بعد لفائدة المديرين الجهويين والإقليميين حول البروتوكول الخاص بالتدابير الاحترازية للوقاية من مخاطر العدوى بفيروس كورونا المستجد كوفيد -19-في أماكن العمل؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أعوان تفتيش الشغل حول البروتوكول الخاص بالتدابير الاحترازية للوقاية من مخاطر العدوى بفيروس كورونا المستجد كوفيد -19- في أماكن العمل؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأشخاص المرجعيين التابعين لبعض المقاولات حول البروتوكول الخاص بالتدابير الاحترازية للوقاية من مخاطر العدوى بفيروس كورونا المستجد كوفيد -19- في أماكن العمل حيث تم بهذا الخصوص إلى حدود 08 أكتوبر 2020 عقد 65 دورة تكوينية وتكوين 1095شخص مرجعي.

مجال الحماية الاجتماعية للعمال

مجال الحماية الاجتماعية للعمال

عرف ميدان الحماية الاجتماعية إطلاق ورش مجتمعي كبير من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، حيث تمت ترجمة التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 29 يوليوز 2020 ، وكذا الخطاب الملكي الموجه للبرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة من خلال إصدار القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية. وقد تم في هذا الشأن تحديد أهداف واضحة ووضع برمجة دقيقة وفق ما يلي:

- تعميم التأمين الإجباري عن المرض بالنسبة لمختلف الفئات مع ذوي حقوقهم عند متم 2022؛
- تعميم التعويضات العائلية على الأطفال عند متم 2024؛
- تمكين كل المزاولين لعمل قار من التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل خلال سنة 2025.

وسيمكن هذا الورش الاستراتيجي من تعزيز وتسريع التغطية الاجتماعية والصحية التي عرفت عدة تطورات خلال السنين الأخيرة، من خلال:

- اعتماد مدونة التغطية الصحية ودخولها حيز التطبيق
- إطلاق نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض يهم الطلبة سنة 2016
- دخول نظام التعويض عن فقدان الشغل لفائدة الأجراء نهاية سنة 2014
- إصدار القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل يناير 2015
- إصدار القانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعاملات والعمال المنزليين في غشت من سنة 2016 وإصدار المرسومين التطبيقين له في أكتوبر 2017
- إحداث نظام للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة فئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا بمقتضى القانون رقم 98.15 في يوليوز 2017
- إحداث نظام للمعاشات لنفس هذه الفئات في دجنبر 2017 بمقتضى القانون رقم 15.99 و إصدار النصوص التنظيمية للقانونين رقم 98.15 و رقم 15.99 في يناير 2019

وبهدف تنزيل القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية تم :

• إعداد والمصادقة على مشروع قانون رقم 30.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 98.15 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا، بهدف الملاءمة مع القانون الإطار وكذا إدخال عدة تجويدات تحسينات للرفع من جاذبية النظام وحكامته؛

• إعداد مشروع تعديل القانون 1.72.184 بتاريخ 27 يوليو 1972 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي وإرساله إحالته على إلى الأمانة العامة للحكومة.

من أجل حماية اجتماعية للجميع

POUR UNE PROTECTION SOCIALE POUR TOUS

التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام

أولا: إحداث الصندوق المغربي للتأمين الصحي كمؤسسة عمومية استراتيجية يعهد إليها بتدبير نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام بمقتضى المرسوم بقانون رقم 2.18.781 الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 2018 والمنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 11 أكتوبر 2018 ليحل محل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي .

من أجل تمكين الصندوق المغربي للتأمين الصحي من الشروع في عمله تم القيام بما يلي:

1. إصدار مرسوم رقم 2.19.328 بتاريخ 27 من ذي الحجة 1440 (29 غشت2019) يتعلق بتطبيق المرسوم بقانون ب إحداث الصندوق.
2. تنظيم انتخابات ممثلي الجمعيات التعاضدية المنخرطة في نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض بالقطاع العام بالمجلس الإداري للصندوق خلال يومي 25 شتنبر و7 أكتوبر 2019؛
3. جرد ممتلكات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي تحضيرا لتحويلها إلى الصندوق المغربي للتأمين الصحي؛

وينتظر حاليا تعيين مدير الصندوق وفق المسطرة الجاري بها العمل بخصوص تعيين مسؤولي المؤسسات الاستراتيجية.

ثانيا: تطور نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة من خلال ارتفاع وثيرة انخراط الطلبة بشكل تصاعدي، بحيث ارتفع عددهم من 33.081 طالب خلال السنة الاولى لدخول النظام حيز التنفيذ سنة 2016 إلى 227.950 طالب برسم السنة الجامعية 2019-2020. وبذلك فإن هذه المؤشرات تتلاءم مع توقعات انطلاق العمل بهذا النظام المتمثلة في الوصول إلى 288.000 طالب كهدف للوصول إليه بعد أربع سنوات من تفعيل النظام.

تطوير وتعميم التغطية الاجتماعية للعمال الأجراء

• الرفع من قيمة التعويضات العائلية من 200 درهم إلى 300 درهم الممنوحة من لدن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

• تحسن في حصيلة التعويض عن فقدان الشغل حيث أن هذا التعويض عرف ارتفاعا في عدد الطلبات المودعة، حيث توصل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بما مجموعه 213 63 طلب خلال 2020 في مقابل 811 20 خلال 2015، أي بزيادة بلغت نسبتها % 204%، ما يعني كذلك ارتفاعا ملحوظا في عدد المستفيدين الذين تمت مواكبتهم والذي بلغ 04323 مستفيد سنة 2020 في مقابل 210 9 مستفيد سنة 2015، أي بنسبة تطور بلغت 150%.

• فتح ورش تحسن وتبسيط شروط الاستفادة من التعويض عن فقدان الشغل من خلال:

> إنجاز دراسة تقييمية لهذا التعويض سنة 2018، والتي أبانت عن مجموعة من المعيقات ، مع اقتراح عدة سيناريوهات لتبسيط الشروط الحالية والمتمثلة في التوفر على فترة للتامين لا تقل عن 780 يوما من الاشتراك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ فقدان الشغل، وكذا على 260 يوما خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة؛

> إعداد مشروع قانون بتغيير القانون رقم 03.14 القاضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 الصادر في 15 من جمادى الآخرة 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي، يقضي باعتماد 636 يوما عوض 780 يوما خلال الثلاث سنوات قبل تاريخ الاستفادة، و212 يوما عوض 260 يوما خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة، وإحالته على الأمانة العامة للحكومة لوضعه في قنوات المصادقة. ويظل هذا الإجراء الوارد في مشروع القانون إجراء مرحليا، في انتظار أن تتم معالجة هذا الموضوع بكيفية شمولية طبقا لمقتضيات القانون الاطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية والقاضية بتعميم الاستفادة من التأمين عن فقدان الشغل بالنسبة للمغاربة الذين يتوفرون على عمل قار خلال سنة 2025.

• المساهمة في ورش الإصلاح الشمولي لنظام المعاشات الذي تميز ب:

> إنجاز دراسة من أجل إرساء منظومة للتقاعد بنظام القطبين (قطب عام وقطب خاص)؛

> إجراء دراسة حول إصلاح نظام المعاشات المدبر من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

تنزيل التغطية الصحية والاجتماعية للعمال المستقلين

تميزت الفترة ما بين 2017 والفصل الثاني من 2021 ايضا فيما يخص تنزيل التغطية الصحية والاجتماعية للعمال المستقلين بالإنجازات التالية:

• العمل على المصادقة وإصدار المراسيم الخاصة المتعلقة بفئات:

> العدول الذين يبلغ عددهم حوالي 3.000 شخصا؛

> القوابل والمروضين الطبيين الذين يبلغ عددهم الإجمالي حوالي 2400 شخصا؛

> المرشدين السياحيين الذين يبلغ عددهم حوالي 3900 شخصا؛

> المفوضين القضائيين الذين يفوق عددهم 1600 شخصا؛

> المهندسين المعماريين الذين يبلغ عددهم حوالي 2500 شخصا؛

> النساخ القضائيين والتراجمة المقبولين لدى المحاكم الذين يبلغ عددهم الإجمالي حوالي 1000 شخصا؛

> الأطباء والأطباء الاختصاصيين الذين يبلغ عددهم الإجمالي حوالي 12000 شخصا.

• إعداد المراسيم الخاصة بالفئات التالية ووضعها في قنوات التوقيع من طرف القطاعات الوزارية المعنية:

> الفنانون الذين يبلغ عددهم حوالي 2000 شخصا ؛

> أطباء الأسنان الذين يبلغ عددهم حوالي 5600 شخصا ؛

> الصيادلة الذين يبلغ عددهم حوالي 11.800 شخصا؛

> الأشخاص الخاضعون لنظام المساهمة المهنية الموحدة أو لنظام المقاول الذاتي والذين يرتقب أن يصل عددهم إلى 800000 شخصا ؛

> العاملون في المهن الشبه الطبية الذين يبلغ عددهم حوالي 20000 شخصا (دون احتساب المروضين الطبيين والقوابل) ؛

> سائقو سيارة الأجرة الذين يبلغ عددهم حوالي 180000 شخصا؛

> التجار والصناع التقليديون الذين يمسكون نظام المحاسبة والذين يفوق عددهم 50000 شخصا؛

> الموثقون والذين يبلغ عددهم حوالي 2000 شخصا.

• إجراء المشاورات والوصول إلى الاتفاق النهائي مع ممثلي الفئات التالية:

> الفلاحون المنتمون للسلاسل الفلاحية التسعة عشر والذين يبلغ عددهم حوالي مليون ونصف شخصا ؛

> البياطرة والمهندسون والمساحون الطبوغرافيون الذين يبلغ عددهم الإجمالي حوالي 1000 شخص.

أهم الإجراءات المتخذة من اجل التصدي لجائحة كوفيد 19

لمرحلة الأولى الممتدة من 15 مارس 2020 إلى غاية 30 يونيو2020:

• إصدار القانون رقم 25.20 يرمي إلى سن تدابير استثنائية لمواكبة المشغلين الذين يوجدون في وضعية صعبة من جراء تأثر نشاطهم بفعل تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد19-" والعاملين لديهم المتضررين من تداعيات تفشي هذا الفيروس بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 أبريل 2020؛

• إصدار المرسوم رقم 2.20.331 المتعلق بتطبيق القانون رقم 25.20 المذكور، والذي تم من خلاله تحديد المعايير والشروط لاعتبار مشغل ما في وضعية صعبة بالجريدة الرسمية بتاريخ 27 أبريل 2020؛

• صرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتعويض جزافي بقيمة 2000 درهم لفائدة الأجراء والمتدربين قصد التكوين من أجل الإدماج المصرح بهم برسم شهر فبراير 2020 لدى الصندوق ؛

• اعتبار الفترة المذكورة في حكم فترة توقف مؤقت عن العمل بالنسبة للأجراء وفق أحكام المادة 32 من القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل ولعقود التكوين بالنسبة للمتدربين قصد

التكويـن مـن أجـل الإدمـاج، وتظـل بالتالـي العلاقـة التعاقديـة مـع المشـغلين قائمـة؛

• احتسـاب الفتـرة المذكـورة كمـدد تأميـن لتخويـل الحـق للأجـراء فـي التعويضـات المنصـوص عليهـا فـي الظهيـر الشـريف بمثابـة قانـون رقـم 1.72.184 بتاريـخ 15 جمـادى الثانيـة 1392 (27 يوليـوز 1972) المتعلـق بنظـام الضمـان الاجتماعـي، وفـي القانـون رقـم 65.00 بمثابـة مدونـة التغطيـة الصحيـة الأساسـية، وتحـول هـذه المـدد إلـى أيـام باعتبـار الشـهر سـتة وعشـرين يومـا؛

• الاسـتمرار فـي الاسـتفادة مـن التعويضـات العائليـة وخدمـات التأميـن الإجبـاري الأساسـي عـن المـرض؛

• تعليـق أداء الاشـتراكات المسـتحقة للصنـدوق الوطنـي للضمـان الاجتماعـي، خـلال الفتـرة الممتـدة مـن فاتـح مـارس 2020 إلـى غايـة 30 يونيـو 2020؛

• إعفـاء تعويـض الإعانـة الـذي يصـرف للأجـراء مـن طـرف المشـغلون فـي وضعيـة صعبـة بسـبب الجائحـة، علـى ألا يتعـدى 50 فـي المائـة مـن مـن الراتـب الشـهري الصافـي المتوسـط، مـن وعـاء الاشـتراكات المعمـول بـه مـن قبـل الصنـدوق الوطنـي للضمـان الاجتماعـي خـلال أشـهر أبريـل ومايـو ويونيـو 2020؛

• إعفـاء المقـاولات فـي وضعيـة صعبـة بسـبب انعكاسـات جائحـة فيـروس كورونـا (كوفيـد 19) مـن الزيـادات والغرامـات عـن التأخيـر شـريطة أداء المقـاولات لأصـل واجبـات الاشـتراك المتعلقـة بالفتـرة الممتـدة مـن شـهر مـارس إلـى شـهر يونيـو 2020 فـي أجـل لا يتعـدى ثمانـي عشـر (18) شـهرا؛

• إعفـاء المشـغلين فـي وضعيـة صعبـة مـن مجمـوع الزيـادات عـن التأخيـر فـي أداء واجبـات الاشـتراك والغرامـات وصوائـر المتابعـات المتعلقـة بالديـون المتعلقـة بشـهر يونيـو 2020 ومـا قبلهـا شـريطة أدائهـم لأصـل الديـن بشـكل كلـي أو بواسـطة أقسـاط يمكـن أن تمتـد آجالهـا إلـى سـتين (60) شـهرا.

المرحلة الثانية الممتدة من شهر يوليوز إلى يونيو 2021؛

• توقيع عدة عقود برامج بين الحكومة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تهم قطاعات السياحة والمطاعم ومتعهدي المناسبات وممونـي الحفلات والترفيه والألعاب والصحافة والصناعات الثقافية والإبداعية والقاعات الرياضية الخاصة ودور الحضانة؛

• إصدار المرسوم بقانون رقم 2.20.605 صادر في 26 من محرم 1442 (15 شتنبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا »كوفيد19-«؛

• إعداد ونشر جميع المراسيم الخاصة بكل قطاع من هذه القطاعات من طرف وزارة الشغل والإدماج المهني بتنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية.

حوادث الشغل والأمراض المهنية

- تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمؤمنين عبر الرفع من مبلغ الإيرادات الممنوحة لضحايا حوادث الشغل بنسبة 20% ابتداء من فاتح يوليو 2013 استفاد منها أكثر من 35 ألف مستفيد بمبلغ مالي يقدر بحوالي 380 مليون درهم؛
- إصدار مرسوم رقم 2.17.421 بتحديد كيفيات مراقبة تطبيق أحكام القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل (تم توجيهه إلى السيد وزير العدل بتاريخ 18 أكتوبر 2018)؛
- اصدار قرار لوزير الشغل والإدماج المهني رقم 137.19 صادر في 24 يناير 2021 بتحديد نماذج الشواهد الطبية المنصوص عليها في المواد 19و20 و21 و22 (الفقرة الثانية) من القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
- إصدار المرسوم رقم 2.19.770 صادر في 8 أكتوبر 2019 يتعلق بالرفع من مبالغ الإيرادات الممنوحة للمصابين بحوادث الشغل والأمراض المهنية أو لذوي حقوقهم ؛
- مقرر لوزير الشغل والإدماج المهني رقم 2662.19 صادر في 8 أكتوبر 2019 يقضي بتحديد مبلغ الزيادات في الإيرادات الممنوحة للمصابين من جراء حوادث الشغل أو أمراض مهنية بعجز يضطرهم إلى الاستعانة بشخص أخر للقيام بأعمال الحياة العادي؛
- مقرر لوزير الشغل والإدماج المهني رقم 2662.19 صادر في 8 أكتوبر 2019 يتعلق بتحديد الأجر المتخذة أساسا لاحتساب الزيادات في الإيرادات الممنوحة للمصابين من جراء حوادث الشغل أو أمراض مهنية بعجز يضطرهم إلى الاستعانة بشخص أخر للقيام بأعمال الحياة العادي؛
- اصدار قرار مشترك لوزير العدل ووزير الشغل والإدماج المهني رقم 1009.21 بتاريخ 9 أبريل2021 بتحديد نموذج محضر معاينة المخالفات لأحكام القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل؛
- الإشراف رفقة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي على دراسة حول إلزامية التأمين على الأمراض المهنية.

مجال القطاع التعاضدي

أولا: خلال الفترة الممتدة من سنة 2017

تنزيلا للتوجهات الحكومية في مجال تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة ، فقد تم تعزيز مراقبة التعاضديات من خلال ما يلي:

- تتبع أنشطتها ومواكبتها من أجل تعزيز الحكامة الجيدة في التدبير؛
- إجراء مراقبة في عين المكان من طرف مصالح المفتشية العامة للمالية و مصالح هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي رصدت اختلالات ببعض التعاضديات،

قامت على إثرها وزارة الشغل والإدماج المهني بمعية وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة بتفعيل مقتضيات الفصل 26 من الظهير الشريف بسن نظام أساسي للتعاون المتبادل بحل المجالس الإدارية لثلاث تعاضديات وهي سابقة داخل القطاع التعاضدي (حيث لم يتم تفعيله سوى مرة واحدة منذ إصدار الظهير سنة 1963)، والتعاضديات المعنية هي:

- الجمعية الأخوية للتعاون المشترك وميتم موظفي الأمن الوطني يوليوز سنة 2019؛
- التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية أكتوبر سنة 2019؛
- التعاضدية الوطنية للفنانين يناير سنة 2021.

ثانيا: مواكبة التعاضديات بخصوص تطوير خدماتها وتجويدها لفائدة منخرطيها وذويهم عبر تحسين حكامتها

من خلال دراسة مشاريع تعديل أنظمتها الأساسية ومشاريع أنظمة الصناديق المستقلة المحدثة من طرفها وإصدار قرارت المصادقة عليها ،ويتعلق الأمر بسبع تعاضديات وهي: تعاضدية الاحتياط للقوات المساعدة و الهيئات التعاضدية لموظفي الإدارات و المصالح العمومية بالمغرب و تعاضدية التبغ وتعاضدية الصيادلة وتعاضدية العمل الاجتماعي لمستخدمي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاضدية مكتب الموانئ وتعاضدية السككيين وتعاضدية الخطوط الجوية الملكية المغربية.

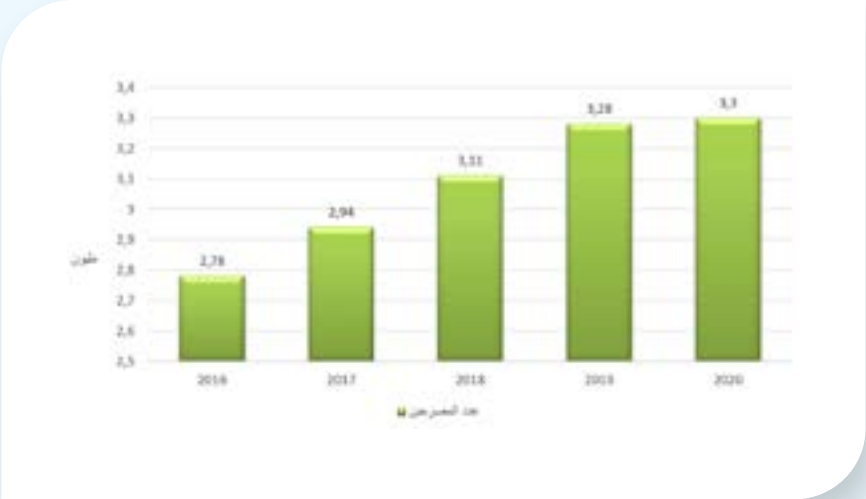

تطور عدد المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مابين 2016-2020

	2016	2017	2018	2019	2020
المؤمنون(النشيطون والمتقاعدون)	1.201.387	1.229.931	1.268.479	1.313.459	1.323.021
ذوو الحقوق	1.822 792	1.800.517	1.824.942	1.804.190	1737.189
المجموع	**3.024.179**	**3.030.448**	**3.093.421**	**3.117.649**	**3.060.210**

*ملاحظة: يعزى تراجع عدد المستفيدين ما بين سنتي 2019 و 2020 إلى انخفاض عدد الأبناء ذوي الحقوق بنسبة 5،5 % وتراجع طفيف في عدد المؤمنين النشيطين بنسبة 0،4 %.

مؤشرات حول المستفيدين من الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (2016-2020)

	2016	2017	2018	2019	2020
الإشتراكات	4.853	4.899	5.106	5.463	5.638
التعويضات	4.345	5.037	4.965	5.139	4.863

مؤشرات حول تعويضات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (2016-2020)

سجلت سنة 2020 انخفاضا لنفقات العلاج بنسبة 5.6% مقارنة مع سنة 2019 ويعزى ذلك الى ظروف الحجر الصحي (تأجيل المستفيدين للرعاية الطبية غير العاجلة / انخفاض أيام وساعات العمل على مستوى الصندوق والتعاضديات في إطار العمل بالتناوب).

مؤشرات أخرى حول تعويضات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض (2016-2020)

- انتقال عدد الادوية المسجلة في لائحة الادوية المقبول إرجاع مصاريفها من طرف الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي من 1001 سنة 2006 إلى أزيد من 4300 دواء حاليا، كما انتقل، خلال نفس الفترة، عدد الأجهزة والمستلزمات الطبية المقبول إرجاع مصاريفها من 174 إلى 887 جهازا؛
- إغناء لائحة التدخلات الطبية على مستوى المصنفات العامة للأعمال الطبية ومصنفات الأعمال البيولوجية الطبية التي يمكن أن تكون موضوع تحمل أو تعويض لمصاريفها من طرف نظام التأمين الاجباري عن المرض، حيث أصبحت تصل إلى 104 تدخل طبي و130 تدخل بيولوجي.
- ارتفاع عدد الأمراض طويلة الامد التي تخول الحق في الاعفاء الجزئي أو الكلي من التكاليف المتبقية على نفقة المؤمن من 41 إلى 54 مرضا؛
- تخفيف تكلفة العلاجات بالنسبة للمؤمن لهم من خلال تقليص المبلغ المتبقي على كاهلهم، حيث قام بالرفع من مستوى التعويض بنسب تتراوح ما بين 77% و 100% بالنسبة لبعض الأمراض المزمنة والمكلفة.

مجال الدعم والقيادة

الدعم والقيادة

نظرا للظرفية الاستثنائية التي تعيشها البلاد في ظل جائحة كورونا، وما نتج عن الحجر الصحي من توقف معظم الموظفين عن العمل خلال الفصل الثاني من سنة 2020، قامت وزارة الشغل والإدماج المهني بتعديل برنامج عملها المتعلق بالموارد البشرية وعصرنة الإدارة وتعزيز الرقمنة. وتم إنجاز الأنشطة التالية:

تثمين الرأسمال البشري

يعتبر الرأسمال البشري محركا أساسيا في بناء الاستراتيجيات وتنفيذ المخططات والبرامج. ومن هذا المنطلق، تحرص الوزارة على الارتقاء بالعنصر البشري وإيلائه التأهيل الملائم، وذلك في اتجاه التوفر على طواقم قادرة على المزيد من المبادرة والابتكار لبلوغ الأهداف المسطرة. وتتجلى الحصيلة كالآتي:

مجال التكوين

في إطار التأقلم مع الوضع الصحي الذي يعيشه المغرب والعالم بصفة عامة، قامت الوزارة بانجاز دورات تكوينية عن بعد في مجال الصحة والسلامة بأماكن العمل وتدابير مكافحة انتشار وباء "كوفيد 19" لفائدة اعوان تفتيش الشغل، وذلك في اطار اتفاقية شراكة مع المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية والتي تهدف إلى تكوين حوالي ثلاثمائة (300) مفتش شغل على صعيد المصالح الخارجية، شملت 3 حصص تكوينية لكل مستفيد بمعدل حصة واحدة خلال شهر أي ما مجموعه 30حصة، كما تم أيضا تنظيم عدة دورات تكوينية عن بعد لفائدة مهنيي التشغيل الجهويين في إطار التعاون البلجيكي.

إصلاح وتحديث منظومة تدبير الموارد البشرية

تواصل الوزارة الانخراط الفعلي في تنفيذ مشاريع التحديث في كافة المجالات بشكل يضمن نجاعتها وفعاليتها في اطار القواعد والقوانين. وفي هذا الاطار، تم خلال هذه السنة انجاز المرحلة الثانية من الدراسة المتعلقة باعداد التصميم المديري للموارد البشرية (التي شرع فيها سنة 2019)، والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل تحديات الأعمال حسب المجال الوظيفي؛
- تحليل الفجوات بين الاحتياجات القائمة واحتياجات العمل من حيث الموارد البشرية؛
- جرد العمليات والأدوات الحالية لنظام تدبير الموارد البشرية ومستوى اتقانها؛
- اجراء تشخيص لنظام تدبير الموارد البشرية الحالي؛
- تقييم تنظيم عمل قسم الموارد البشرية؛
- القيام بملخص لتحليل الوضع القائم ومجالات التحسن.

تجويد المرفق العمومي وتعزيز سياسة القرب

- العمل على ترسيخ قواعد ومبادئ الحكامة الدة في فعل التدبير العمومي على مستوى الوزارة من خلال الاعتماد الرسمي لميثاق المسؤولية والتوقيع عليه كتعاقد أخلاقي و إداري بين الوزارة و المدراء الجهويين و الإقليميين، يرسم مجموعة من المبادئ و القواعد الأخلاقية المهنية التي يتعين على المسؤولين عن تدبير المصالح اللاممركزة الإلتزام بها عند أدائهم لمهامهم وممارستهم لمسؤولياتهم؛
- انخراط الوزارة بفعالية في تنفيذ مشاريع التحديث في مجال إصلاح منظومة الموارد البشرية بشكل يضمن نجاعتها وفعاليتها في ضوء القوانين و القواعد المعمول بها. حيث قامت الوزارة في هذا الشأن بإنجاز الدراسة المتعلقة باعداد المخطط المديري لمواردها البشرية التي شرع فيها سنة 2019 والهادفة إلى وضع خارطة طريق من أجل بناء منظومة للموارد البشرية قوامها المهارات والكفاءات المهنية؛
- تثمين الرأسمال البشري للوزارة والحرص على الارتقاء به وإيلائه التأهيل الملائم، والعمل على توفير طواقم قادرة على المبادرة والابتكار في

مواجهة التحديات وبلوغ الأهداف المسطرة في برامج الوزارة و ضمان استدامتها. وقد عملت الوزارة في هذا الصدد على تقوية جهاز تفتيش الشغل ب 219 عونا جديدا، أي بزيادة 63% من مجموع المنتمين للجهاز، من بينهم 182 مفتش جديد سنة 2021 فقط، الشيء الذي مكن من مضاعفة الجهود الميدانية للجهاز وتعزيز يقظة القرب والعمل على ملائمة الخدمات التي يؤمنها خاصة في ظل تداعيات الازمة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد 2019؛

• المساهمة في الرفع من المهنية وتجويد المناهج وطرق الاشتغال: وذلك من خلال قيام المفتشية العامة للوزارة بأكثر من 50 زيارة مواكبة وتدقيق ومراقبة وتفتيش لمصالح الوزارة بهدف تحسين مستوى الحكامة الإدارية للقطاع وعقلنتها في إطار الاحترام التام للقوانين والتشريعات والضوابط الإدارية الجاري بها العمل؛

• التحسين التدريجي لمستوى رضى المرتفقين والتفاعل الإيجابي مع شكاياتهم: ويتمثل ذلك في معالجة ما مجموعه 3225 شكاية و37 تظلم و45 توصية من مؤسسة وسيط المملكة و العمل على إيجاد السبل الكفيلة بتسويتها. كما عملت الوزارة في إطار المجهودات التي بذلتها في مواجهة تداعيات أزمة كوفيد19- على توفير خدمة "ألو مفتش الشغل 2233" وذلك من أجل تمكين المرتفقين من طلب معلومة أو استشارة أو وضع شكاية في كل ما يهم قضايا الشغل؛

• إنجاز استشارة معمارية تتعلق بتهيئة مقري المديريتين الجهويتين للرباط سلا القنيطرة والدار البيضاء سطات مع إنجاز نموذج لفضاءات الاستقبال.

التصميم المديري للاتمركز الإداري للوزارة

• تم إعداد المصنف التنظيمي للوزارة الذي يضم الخدمات المقدمة من طرف المصالح المركزية واللاممركزة في ميادين الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

• تم إعداد التصميم المديري للاتمركز الإداري للوزارة: مجموعة من الاختصاصات المنقولة خلال هذه السنة وكذلك تلك التي يزمع نقلها على مدار السنتين المواليتين طبقا للمرسوم 2.17.618 الصادر بتاريخ 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمركز الإداري، و المرسوم 2.19.40 الصادر في 17 من جمادى الأولى (24 يناير 2019) بتحديد نموذج التصميم المديري للاتمركز الإداري.

عصرنة الإدارة وتطوير نظم المعلومات

• العمل على استكمال عملية رقمنة أنشطة الوزارة وإرساء أنظمة جديدة للمعلوميات، وذلك من خلال:

> تعزيز البنيات والأجهزة المعلوماتية؛

> بلورة نظام للحماية المعلوماتية تنفيذا لتوصيات المديرية العامة لحماية نظم ا لمعلو ما ت ؛

> نظام تتبع الوكالات الخصوصية للتشغيل؛

> إرساء نظام شغل كوم لتدبير أنشطة مفتشيات الشغل؛

• إرساء أنظمة جديدة للتواصل وذلك عبر:

> تجويد وتحديث البوابة الإلكترونية للوزارة؛

> إرساء شبكة داخليةINTRANET وتنظيم تكوينات لتفعيلها ؛

> إرساء نظام للتناظر الرقمي(Visio-conférence) والتواصل عن بعد؛

> اقتناء برنامج مندمج للبريد الالكتروني؛

> وضع منصات هاتفية رهن إشارة المرتفقين والمشغلين والأجراء؛

> بلورة برنامج لتعزيز قدرات الموارد البشرية بهدف مواكبة ورش اللاتمركز الإداري وتنزيل الأوراش الاستراتيجية للوزارة.

رقمنة المساطر الإدارية وتبسيطها

عملت الوزارة على تنزيل مقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر و الإجراءات الإدارية وذلك من خلال اتخاذها لجملة من الإجرءات خلصت إلى إعداد مصنف موحد للقرارات الإدارية الخاصة بالوزارة و الذي تم العمل على تحيينه أخذا بعين الاعتبار ما ورد بخصوصه من ملاحظات عن اللجنة التقنية.

كما عملت الوزارة كذلك، بهدف تيسير حصول موظفيها على مختلف الوثائق الإدارية، على رقمنة المساطر التالية:

• مسطرة طلب شهادة الأجرة؛
• مسطرة تدبير الامتحانات المهنية؛
• مسطرة طلب الرخص الإدارية؛
• مسطرة طلب شهادة العمل؛
• مسطرة طلب المشاركة في التكوينات المهنية؛
• مسطرة تدبير المراسلات الواردة والصادرة عن مكتب الضبط؛
• مسطرة طلب توريدات؛
• مسطرة طلب الحصول على الأمر بمهمة؛
• مسطرة الإبلاغ عن الحوادث (معلوماتية، كهربائية)

دعم مختلف مهام الوزارة

تتلخص أهم المنجزات التي تم تحقيقها في هذا الباب فيما يلي:

• إنجاز أشغال الإصلاح والصيانة والتهيئة لمقر مديرية الشغل، المقر المركزي، وشبكة توزيع الماء الصالح للشرب بمقر قسم التكوين؛

• إنجاز دراسة حول افتحاص النجاعة الطاقية لمقرات الوزارة والشروع في تنفيذ مخرجاتها؛

• إنجاز الدراسة المتعلقة بإرساء نظام المراقبة الداخلية على مستوى مساطر الميزانية والمحاسبة بمصالح الوزارة والشروع في أجرأة مخرجاتها؛

• تنفيذ الدراسة المتعلقة بجرد العتاد والأثاث؛

• تتبع تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية النهائية الصادرة ضد الوزارة بالتنسيق مع المؤسسات المعنية؛

• إعداد مشروع قرار بتغيير وتتميم القرار رقم 14-2681 الصادر في 20 من رمضان 1435 (18 يوليو 2014) المتعلق بإحداث الأقسام والمصالح المركزية التابعة للمديريات المركزية للوزارة بهدف تجميع مختلف المصالح التي تسهر على الشؤون القانونية بقسم واحد.

• إبداء الرأي بخصوص تحيين الدراسة المتعلقة بولوج النساء إلى مناصب المسؤولية والعمل على تعبئة الاستمارة المعدة بهذا الخصوص.

إرساء الحكامة الجيدة وتخليق أداء المرفق الإداري

باشرت المفتشية العامة للوزارة خلال سنوات 2018، 2019 و 2020 مجموعة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى تجويد حكامة عمل الوزارة وتتجلى أهم المنجزات فيما يلي :

مهام التفتيش والمراقبة والافتحاص والتقييم

> خلال هذه الفترة تم إنجاز ما مجموعه 14 مهمة من قبل المفتشية العامة ، تتوزع كما يلي:

- التفتيش والمراقبة والتحري : 66 مهمة بما نسبته حوالي 84 %؛
- التدقيق و الافتحاص: 06 مهام بما نسبته حوالي 8%؛
- التقييم: 03 مهام بما نسبته حوالي 4 % ؛
- التتبع: 03 مهام بما نسبته حوالي 4% .

> همت المهام المنجزة 57 مصلحة باختلاف موقعها وذلك على الشكل التالي:

- 07 مصالح مركزية همتها عمليات التفتيش والمراقبة أو التدقيق؛
- 50 مصلحة خارجية : همتها عمليات التفتيش والمراقبة أو التدقيق؛
- المؤسسات تحت الوصاية : مهمة واحدة في مجال التدقيق.

معالجة وتتبع الشكايات الواردة على المفتشية العامة

بلغ العدد الإجمالي للشكايات المحالة على وزارة الشغل والإدماج المهني خلال الفترة الممتدة ما بين 01 يناير 2017 إلى غاية 28 يونيو 2021 ما مجموعه 3225 شكاية و37 تظلم و45 توصية من مؤسسة وسيط المملكة، موزعة على الشكل التالي :

I. الشكايات الورقية العادية والشكايات الواردة عبر البوابة الوطنية للشكايات:

1. توزيع الشكايات حسب حالة المعالجة :

حالة الشكاية	العدد
شكايات منتهية	2912
شكايات خارج الإختصاص	280
شكايات قيد الدراسة	33
المجموع	**3225**

2. توزيع الشكايات حسب الجهة المشتكية :

الجهة المشتكية	عدد الشكايات
المواطنون	2382
الجمعيات	65
المؤسسات	189
جهات أخرى	202
جهات غير محددة	384
المغاربة المهاجرين	03
المجموع	**3225**

3. توزيع الشكايات حسب الجهات :

الجهة	عدد الشكايات
الرباط سلا القنيطرة	470
بني ملال خنيفرة	122
طنجة تطوان الحسيمة	277
الدار البيضاء سطات	1086
مراكش آسفي	308
فاس مكناس	267
درعة تافيلالت	135
سوس ماسة	199
العيون الساقية الحمراء	59
الشرقية	181
غير محددة	63
كلميم واد نون	45
الداخلة واد الذهب	13
المجموع	**3225**

4. توزيع الشكايات حسب المؤسسات المعالجة

المؤسسة المعالجة للشكاية	العدد	النسبة المئوية
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الإجتماعي	789	24%
الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي	28	1%
الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل و الكفاءات	122	4%
المفتشية العامة للوزارة	2286	71%
المجموع	**3225**	**100%**

5. توزيع الشكايات حسب وسيلة التوصل

وسيلة التوصل	عدد الشكايات
البوابة الوطنية للشكايات	2883
الشكايات الورقية (البريد العادي)	317
البريد الإلكتروني	05
الفاكس- الهاتف	20
المجموع	**3225**

ا. الشكايات الورقية العادية والشكايات الواردة عبر البوابة الوطنية للشكايات:

توصلت المفتشية العامة باعتبارها المخاطب الرسمي لمؤسسة وسيط المملكة، بما مجموعه 37 شكاية تهم تظلمات المواطنين والمرتفقين و 45 توصية خلال الفترة الممتدة ما بين 01 يناير 2017 إلى غاية 28 يونيو 2021 موزعة على الشكل التالي :

- 30 شكاية منتهية، تم التوصل إلى حل نهائي بشأنها؛
- 07 شكايات قيد المعالجة؛
- 40 توصية تمت تسويتها و تطبيقها؛
- 05 توصيات في طور الإنجاز.

تطوير التعاون الدولي والشراكة وتعزيز إشعاع القطاع على الصعيد الوطني والدولي

تطوير التعاون الدولي والشراكة وتعزيز إشعاع القطاع على الصعيد الوطني والدولي

يلعب التعاون الدولي دورا داعما ومرافقا للوزارة في تنفيذ مختلف برامجها ومشاريعها في مجال الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية. كما تحرص الوزارة على المشاركة في مختلف التظاهرات الدولية للنهوض بالدبلوماسية الاجتماعية، وكذا تعزيز تموقع وإشعاع القطاع على الساحة الدولية وخاصة الإفريقية.

وفي ظل تداعيات الأزمة الصحية التي يعرفها العالم حاليا بسبب انتشار وباء كوفيد- 19، وما خلفته من آثار سلبية على مختلف الأجندات فقد عرفت مجموعة من برامج ومشاريع التعاون الدولي التي كانت مبرمجة خلال سنة 2020 تعليقا أو تأجيلا إلى موعد لاحق.

دعم ومواكبة الوزارة عبر برامج التعاون الدولي والشراكة

تعزيز التعاون جنوب جنوب

في إطار تعزيز التعاون الثنائي مع الدول الإفريقية الصديقة، شاركت الوزارة في الاجتماعات التحضيرية للجان المشتركة مع بعض الدول الإفريقية : بوركينا فاسو، الكاميرون، الرأس الأخضر، إفريقيا الوسطى، جزر القمر، الدجيبوتي، غامبيا، غينيا الاستوائية، مالاوي، الموزنبيق، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيشيل وسراليون. حيث تم تقديم مجموعة من المقترحات من اجل تفعيل وتعزيز التعاون الثنائي مع هذه الدول في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا الإطار تم اقتراح مشروع بديل لاتفاق التعاون مع دولة بوركينافاسو في مجالات الشغل والتشغيل والحماية الاجتماعية.

وفي إطار التعاون مع دولة النيجر، اقترحت هذه الأخيرة مشروع مذكرة تفاهم في مجالات الشغل والحماية الاجتماعية تم تدارسها وإرسال الملاحظات حولها لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في أفق التوقيع عليها في مناسبة قادمة.

أما فيما يخص تعزيز علاقات التعاون الثنائية مع مجموعة من الدول العربية في مجال اليد العاملة، والضمان الاجتماعي، فقد تم تحيين البرنامج التنفيذي الفني بين المغرب ومصر 2019-2020 لاتفاقية التعاون في مجال اليد العاملة بين البلدين ليشمل مجال الحماية الاجتماعية وهو جاهز للتوقيع عليه.

كما تم التوصل من الجانب التونسي بمقترح مشروع اتفاقية إطارية جديدة للتعاون بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المغربية ونظيرتها الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل التونسية، وهي حاليا قيد الدرس في أفق التوقيع.

تعزيز وتطوير التعاون الدولي

أما على صعيد تطوير وتعزيز التعاون الدولي مع الدول الغربية والهيئات الدولية الأخرى، وفي إطار تتبع المشاريع وبرامج التنمية التي تربط المغرب بمختلف شركائه من الدول الأوروبية ومختلف الهيئات، وخاصة في المجالات الحيوية التي لها ارتباط بميادين التشغيل والشغل والحماية الاجتماعية، فقد تم تتبع ومواصلة تنزيل البرامج والمشاريع الشراكاتية مع كل من البنك الإفريقي للتنمية BAD (مشروع "PARAAE") وبرنامج دعم التنمية الشاملة والمستدامة للسلاسل الفلاحية "PADIDFA"، ومكتب العمل الدولي BIT (مشروع "دعم الهجرة المنصفة بالمغرب AMEM"). أما بالنسبة للبنك الدولي ، فقد تم الحرص على مواصلة تنزيل برنامج "دعم الادماج الاقتصادي للشباب" رغم إكراهات الجائحة. ويهدف هذا المشروع إلى تشجيع خلق فرص لتشغيل الشباب وتنمية القطاع الخاص بجهة مراكش آسفي.

وفي سياق متصل وفي إطار التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب العمل الدولي والوكالة الألمانية للتعاون تم خلال سنة 2020 إجراء مشاورات واجتماعات تحضيرية من أجل الإعداد للبرنامج الدولي THAMM "لمقاربة شاملة لتدبير هجرة اليد العاملة وتنقل العمالة في شمال افريقيا " والذي يهدف أساسا الى تقوية آليات حماية العمال المهاجرين على طول مسار الهجرة سواء بالنسبة للعمال الذين يهاجرون المنطقة المغاربية أو القادمين اليها، وكذا دعم قدرات الفاعلين المؤسساتيين الاجتماعيين بدول المغرب وتونس وليبيا ومصر . وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ الانطلاقة الرسمية للبرنامج كان قد حدد في 15 أبريل 2020 وتم تأجيله إلى أكتوبر2020 نظرا للإكراهات التي فرضتها جائحة "كوفيد 19" وما خلفته من آثار سلبية على مختلف الأجندات.

وفي إطار تعزيز التعاون مع دولة البرتغال استقبل السيد وزير الشغل سفيرها المعتمد بالمغرب حيث استعرض الطرفان عمق ومتانة العلاقات الثنائية والإمكانيات المتوفرة لتطوير وتكثيف التعاون في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك.

إلى جانب ذلك تم إعداد مشروع اتفاق إطار بشأن الإدارة الثنائية للهجرة العاملة والمهنية تم اقتراحه على الجانب البرتغالي عن طريق وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج من أجل التباحث حوله لاحقا.

تقوية القدرات لأطر وموظفي الوزارة وكذا الفاعلين الوطنيين

وفي إطار برامج التكوين المنظمة من طرف الهيئات الدولية شاركت بعض الأطر التابعة للوزارة في دورة تكوينية عن بعد حول تعزيز تشغيل الشباب في وضعيات الهشاشة (جائحة كوفيد 19) والتي نظمها مركز التكوين الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية (المكتب الجهوي لمنظمة العمل الدولية بإفريقيا) خلال شهر يونيو 2020. كما تمت المشاركة في الدورة التدريبية عن بعد حول تقوية قدرات اكتشاف الكفاءات التي امتدت من 13 إلى 28 يوليو 2020.

وفي إطار التعاون مع الهند وخاصة برنامج ITEC للتعاون التقني والاقتصادي، فقد تم قبول ترشيح 12 إطارا من الوزارة للاستفادة من التكوينات المبرمجة من طرف معاهد وجامعات هندية في إطار هذا البرنامج، حيث استفاد 5 أطر من الدورات التدريبية بالهند فيما تم تعليق استفادة البقية بسبب الظروف التي فرضتها الجائحة. ومن جهة أخرى تمت برمجة مشاركة بعض الأطر عن المديريات الجهوية في الدورة التدريبية المنظمة من طرف وكالة التعاون الدولي التايلاندية حول الممارسات الجيدة في تحسين إدارة هجرة اليد العاملة لتعزيز العمل اللائق إلا أنه تم تأجيلها بسبب جائحة كوفيد 19 إلى وقت لاحق.

تعزيز إشعاع المغرب على الصعيد الدولي والقاري

تنسيق المشاركة الوطنية في التظاهرات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمجال اختصاصات الوزارة

في ظل تداعيات الازمة الصحية التي يعرفها العالم حاليا بسبب انتشار وباء كوفيد- 19، ونتيجة للإجراءات الاحترازية المتخذة من طرف جميع الدول للحد من انتشار هذا الوباء، عرفت العديد من الأنشطة التي كان من المزمع عقدها سنة 2020 تأجيلا إلى تاريخ لاحق منها:

• مؤتمر العمل العربي: والذي تمت مباشرة جميع الاجراءات المبرمجة سلفا، بما فيها عقد الاجتماعات التشاورية وتحديد تركيبة الوفد المغربي المشارك في الدورة وموافاة الجهات المعنية بها، قبل التوصل بقرار تأجيل هذه الدورة في 05 مارس 2020 إلى تاريخ لاحق.

• مؤتمر العمل الدولي: حيث تم تأجيل الدورة 109 إلى الفترة من 07 إلى 18 يونيو 2021.

• دورات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية 338 و339 و340.

وكبديل عن المشاركة الحضورية في بعض التظاهرات الدولية، عمد شركاء الوزارة إلى اعتماد تقنية تنظيم العديد من الانشطة عن بعد، وبالتالي قامت الوزارة ب:

• تنسيق مشاركة المغرب في المشاورات الاقليمية الإفريقية عن بعد، بشأن المنتدى العالمي للهجرة والتنمية لسنة 2020، وذلك في الفترة من 12 ماي إلى 25 يونيو 2020 المنظمة من طرف مفوضية الاتحاد الافريقي؛

• تنسيق المشاركة في الندوة عن بعد بشأن الآثار السوسيو- اقتصادية لجائحة كورونا ومقاربة تدبيرها، والمنظمة من طرف الاتحاد الافريقي في 29 أبريل 2020؛

• التنسيق والمشاركة في الندوات الافتراضية لمنظمة العمل العربية، ويتعلق الأمر ب:

- الويبينار الأول حول "أساسيات وتقنيات العمل عن بعد" (11 يونيو 2020)؛

- ندوة حول "تأثيرات تداعيات جائحة كورونا على قضايا التشغيل وأسواق العمل العربية "(08 يوليوز 2020)؛

- الويبينار الثاني حول مراجعة استراتيجيات إدارة الموارد البشرية في ظل تغير بيئة الأعمال بعد جائحة كوفيد19 (22 يوليوز 2020)؛

- ندوة حول آثار جائحة كوفيد19- على المرأة العربية العاملة (15 يوليوز 2020)؛

- ندوة حول "التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص العربي" (01 يوليوز 2020).

• المشاركة في شخص السيد الوزير في المقابلات مع مكونات عالم العمل بشأن استجابات بلدانهم لتداعيات جائحة كوفيد 19 على الشغل والتشغيل، والمنظمة من طرف منظمة العمل الدولية.

• تنسيق المشاركة في فعاليات القمة العالمية كوفيد 19 وعالم العمل" بناء مستقبل أفضل

للعمل"، والمنظمة من طرف منظمة العمل الدولية من خلال:

- تنسيق المشاركة في اللقاءات الإقليمية (المجموعة الإفريقية) بتاريخ 02 يوليوز 2020؛
- تنسيق مشاركة السيد رئيس الحكومة في لقاء القادة العالمي (08 يوليوز 2020)؛
- المشاركة في شخص السيد الوزير في يوم أعضاء المنظمة (09 يوليوز 2020)

تتبع القرارات والتوصيات المنبثقة عن أنشطة المنظمات الدولية والإقليمية

في إطار تتبع القرارات المنبثقة عن أشغال دورات مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، عبر البريد الإلكتروني ومن خلال تنسيقية المجموعة الإفريقية بجنيف عملت الوزارة على:

• إعداد ورقة بشأن مناقشة النظام الداخلي لمؤتمر العمل الدولي؛
• إعداد ورقة بشأن ملاحظات الوزارة حول المشاورات الثلاثية غير الرسمية المتعلقة بتركيبة واختصاصات فريق العمل الثلاثي المعني بالمشاركة الديمقراطية في حكامة منظمة العمل الدولية؛
• إعداد ورقة حول مشروع المخطط الاستراتيجي لمنظمة العمل الدولية (2022-2025).

كما تم تتبع القرارات الصادرة عن أشغال الاجتماع الجهوي الافريقي 14 لمنظمة العمل الدولية/ دجنبر 2019 بأبيدجان، والقرارات الصادرة عن الدورة الثالثة للجنة التقنية للاتحاد الإفريقي المتخصصة في التنمية الاجتماعية والشغل والتشغيل المنعقدة بأبيدجان في أبريل 2019.

وفي إطار تنفيذ الرؤية الاستراتيجية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بشأن تعزيز تموقع المغرب ومصالحه العليا وشراكاته على المستوى الجهوي والقاري والدولي، وطبقا للتوجهات المدرجة في البرنامج الحكومي، لاسيما تعبئة الإمكانيات الدبلوماسية لتعزيز الإشعاع الدولي للمغرب، وتوطيد موقعه كفاعل إقليمي على المستوى الإفريقي والمتوسطي والعربي والإسلامي، وتعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين للمغرب. عملت الوزارة، خلال فترة ولاية الحكومة الحالية، على تعزيز هذا التوجه من خلال تكثيف الحضور الفعال على مستوى التظاهرات الدولية والاقليمية النظامية منها والدورية أو تلك التي يتم تنظيمها في إطار التعاون الدولي الثنائي أو متعدد الاطراف (مؤتمري العمل الدولي والعربي ودورات اللجنة التقنية للاتحاد الافريقي المتخصصة في التنمية الاجتماعية والشغل والتشغيل والاجتماع الجهوي الافريقي لمنظمة العمل الدولية ودورة مؤتمر وزراء العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي) ، وتتبع التوصيات المنبثقة عنها.

وقد توج هذا المسار بإحراز تقدم كبير على مستوى تمثيلية بلادنا داخل هياكل المنظمات الأممية المتخصصة، من خلال :

• انتخاب المغرب رئيسا للدورة 109 لمؤتمر العمل الدولي (ماي–يونيو –دجنبر 2021)؛
• انتخاب المغرب عضوا أصيلا عن مجموعة الحكومات بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية للولاية 2021-2024، وعضوا مناوبا عن مجموعة العمال وعضوا بديلا عن مجموعة المشغلين؛
• تعيين المغرب منسقا للمجموعة الإفريقية بمنظمة العمل الدولية برسم الفترة 2021-2024.

انتخابات مندوبي الأجراء في القطاع الخاص

إعلان نتائج انتخابات
ممثلي المأجورين
في القطاعين
العام والخاص - 2021
الجمعة 02 يوليوز 2021 - قاعة الحوار الاجتماعي الرباط

انتخابات مندوبي الأجراء في القطاع الخاص

- من أجل ضمان احترام التدابير الإحترازية الصحية خلال جميع مراحل العملية الانتخابية فقد بادرت الوزارة إلى توجيه مذكرة إلى المصالح اللاممركزة و المنظمات المهنية للأجراء وللمشغلين بهدف :

o استثناء تطبيق أحكام المواد 440 و 444 و 447 من مدونة الشغل المنصوص عليها في قرار وزير الشغل و الإدماج المهني

o اعتماد ترتيبات تنظيمية خاصة تتلاءم مع حالة الطوارئ الصحية و ذلك بعدم إلزامية تنقل رؤساء المكاتب الفرعية لحضور اجتماع المكتب المركزي في حالة تعدد مكاتب التصويت و الاكتفاء بتوجيه المحاضر المحررة والموقعة إلى هذا الأخير.

- إصدار قرار لوزير الشغل و الإدماج المهني رقم 955.21 صادر في 23 من شعبان 1442 (6 أبريل 2021) بشأن التواريخ والإجراءات المتعلقة بانتخابات مندوبي الأجراء منشور في الجريدة الرسمية عدد6978 بتاريخ 2 رمضان 1442 (15 أبريل 2021)؛هذا القرار الذي حدد الأجندة الانتخابية لسنة 2021 و ضبط التواريخ و الآجال المرتبطة بمختلف أطوارها.

- إصدار دوريات توجيهية للمصالح اللاممركزة بهدف برمجة و تنفيذ مجموعة من الإجراءات والتدابير التأطيرية لعملية إنتخاب مندوبي الأجراء.

- توجيه مذكرة إلى المؤسسات المعنية بإجراء الانتخابات المهنية تتضمن مختلف التدابير و الإجراءات المتعلقة بالعملية الانتخابية.

- من أجل تنزيل المخطط العملياتي المتعلق بالأنشطة المرتبطة بتنظيم و تتبع العملية الانتخابية تم إحداث لجنتين على المستوى المركزي (لجنة القيادة و لجنة تقنية) و لجان جهوية ؛ و تندرج مهام هذه اللجان أساسا في ما يلي:

o تتبع و تقييم عملية إحصاء المؤسسات المعنية بتنظيم انتخابات مندوبي الأجراء و نتائج الانتخابات عبر النظام المعلوماتي "شغل كوم"؛

o ضبط و شرح المستويات التنظيمية لجميع المراحل الانتخابية (التحضير، تتبع العملية، جمع المعطيات و تحليلها)؛

- مواكبة أطر تفتيش الشغل خلال جميع مراحل العملية الانتخابية و تأطيرهم و توجيههم بخصوص جميع الإشكاليات القانونية و العملية المثارة أثناء قيامهم بمهامهم؛

- إعداد دلائل و مطويات حول عملية انتخابات مندوبي الأجراء؛

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة مفتشي الشغل و الأطر الإدارية على الصعيدين المركزي و الجهوي؛

- التنسيق و التواصل مع القطاعات الحكومية المعنية و الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين حول تنظيم العملية الانتخابية؛

- اعتماد النظام المعلوماتي المندمج الخاص بالشغل «شغل.كوم» :

يتيح هذا النظام على الخصوص تغطية واستيعاب جميع أنشطة وتدخلات مفتشي الشغل بما فيها:

o تنظيم العملية الانتخابية من بدايتها وإلى غاية إعلان النتائج ؛

o تخزين جميع المعلومات والمؤشرات المتعلقة بالعملية الانتخابية من قبيل اللوائح الانتخابية،محاضر الانتخابات، نتائج الانتخابات...؛

o توفير جميع المعلومات والمخرجات المتعلقة بالعملية الانتخابية بشكل دقيق مع الاقتصاد في الوقت والمجهود من قبيل : توزيع عدد المؤسسات المحصاة، اللوائح الانتخابية، المندوبين الأصليين و النواب حسب الجهات، حسب القطاعات الإنتاجية ،حسب حجم اليد العاملة ، حسب الانتماء النقابي...

o تفادي الاختلالات التي قد تشوب جميع مراحل العملية الانتخابية وفق ضوابط (Règles de contrôle) يوفرها النظام المعلوماتي.

- إعداد دليل عملي حول كيفية تنظيم الانتخابات و أهم الإشكاليات القانونية والعملية المرتبطة بها لفائدة مفتشي الشغل ؛

- إعداد دليل عملي حول كيفية تنظيم الانتخابات لفائدة المنظمات المهنية للمشغلين و المنظمات النقابية للأجراء ؛

- إعداد مطويات تبسط أهم مراحل العملية الانتخابية؛

- إعداد نماذج تقنية مرتبطة بالعملية الانتخابية (نموذج اللوائح الانتخابية، لوائح الترشيح، محضر نتائج الانتخابات،...)

- تم تنظيم عدة ورشات تكوينية لفائدة جميع مفتشي الشغل في مجال الانتخابات المهنية على المستويين المركزي و الترابي:

- أربعة ورشات تكوينية على المستوى المركزي

- 36 يوم تكوين على مستوى المصالح اللا ممركزة استفاد منها 336 مفتش شغل

الهدف من هذه الدورات التكوينية هو تعزيز قدرات أطر و مسؤولي الوزارة فيما يخص ضبط:

o المقتضيات القانونية المؤطرة للعملية الانتخابية و الإشكاليات المرتبطة بها؛

o تتبع العملية الانتخابية و استغلال و تحليل المعطيات المنبثقة من خلال النظام المعلوماتي شغل كوم؛

o دراسة مختلف النماذج و الوثائق المرتبطة بالعملية الانتخابية؛

o توحيد تدخلات مفتشي الشغل في مجال تتبع عملية انتخاب مندوبي الأجراء .

- استقبال والتوقيع على اللوائح الانتخابية بعد التأكد من صحة المعطيات المتضمنة بها. (بلغ عدد المؤسسات التي وضعت اللوائح الانتخابية)؛
- تدخل مفتش الشغل كحكم في فض النزاعات الناشئة بين المشغلين والنقابات أو الأجراء حول توزيع المؤسسات بالمقاولة ،توزيع الأجراء على الهيئات وتوزيع المقاعد على الهيئات الناخبة.
- بلغ عدد القرارات التحكيمية 45 قرارا،
- 24 من طلبات التحكيم وردت من المشغلين،
- 29 منها تمت تلبيتها إيجابيا،
- أغلبها هم توزيع المؤسسات داخل المقاولة و توزيع المقاعد على الهيئات.
- تتبع إلصاق اللوائح الانتخابية ولوائح الترشيح في الأماكن المخصصة لها؛
- تدخل مفتش الشغ في إطار محاولة التصالح من أجل فض النزاعات الناشئة بين المشغلين والنقابات أو الأجراء حول العملية الانتخابية؛
- استقبال واعتماد المحاضر التي تتوفر فيها الشروط القانونية؛(بلغ عدد المؤسسات التي وضعت محاضر النتائج)
- حرص مفتشي الشغل على احترام الشروط المتعلقة بقبول محاضر الانتخابات في المؤسسات التي تشغل أقل من 10 أجراء (التحقق من وجود المقاولة وهوية أجرائها، اتفاق مكتوب، وتنظيم الانتخابات طبقا للقانون)؛
- معالجة نتائج المحاضر (عدد الناخبين، عدد المصوتين، أسماء المندوبين المنتخبين...) بواسطة النظام المعلوماتي المندمج في مجال الشغل «شغل كوم» ؛
- الحرص على احترام الآجال القانونية المخصصة للعملية الانتخابية ؛
- تتبع الدور الثاني بالنسبة للانتخابات التي لم يتوفر فيها النصاب القانوني (مشاركة تقل عن 50% من الناخبين المسجلين)؛
- إعداد النتائج النهائية على الصعيد الإقليمي و الجهوي و المركزي.
- بلغ عدد المؤسسات المحصاة ما مجموعه 24414 مؤسسة.
- وبلغ عدد المؤسسات التي أودعت محاضر نتائج الانتخابات ما مجموعه 19553 مؤسسة بنسبة 80%.
- بلغ عدد المندوبين الأصليين المنتخبين 38763 وتمثل النساء من بينهم 25,65%

يتوزع هؤلاء المندوبون حسب الانتماء النقابي كالتالي:

- بدون انتماء نقابي :22.213 مندوب(ة) بنسبة 57,30%
- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب : 5.035 مندوب(ة) بنسبة 12,99%
- الاتحاد المغربي للشغل : 4.969 مندوب (ة) بنسبة% 12,82
- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب : 2.339 مندوب(ة) بنسبة% 6,03
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل : 2.113 مندوب (ة) بنسبة% 5,45
- الفيدرالية الديمقراطية للشغل :440 مندوب(ة) بنسبة% 1,14
- المنظمة الديمقراطية للشغل: 409 مندوب(ة) بنسبة% 1,06

o منظمات نقابية أخرى : 1245 مندوب (ة) بنسبة 3,21%

يمكن تسجيل مجموعة من الاستنتاجات الاولية المرتبطة بنتائج هذه الاستحقاقات و يتعلق الامر:

-1 ارتفاع عدد المؤسسات المحصية بنسبة 43,45% مقارنة مع سنة 2015

-2 ارتفاع عدد المؤسسات التي نظمت الانتخابات بنسبة ,81% 61مقارنة مع سنة 2015

-3 ارتفاع العدد الاجمالي للمندوبين الاصليين بنسبة 49,32%

-4 ارتفاع عدد المندوبات الاصليات بنسبة 85,90%

-5 ارتفاع العدد الاجمالي للمندوبين الاصليين ذوي الانتماء النقابي بنسبة 48,68%مقارنة مع سنة 2015

-6 استقرار نسبة المندوبين الاصليين بدون انتماء النقابي بنسبة 57% بين سنة 2015 وسنة 2021

- بلغ عدد المنتخبين الأصليين 47.573 منتخب موزعين حسب الانتماءات :

o بدون انتماء نقابي :24429 مندوب (ة) بنسبة 51,35%

o الاتحاد المغربي للشغل: 7362 مندوب (ة) بنسبة 15,48%

o الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 5977 مندوب(ة) بنسبة% 12,56

o الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 3423 مندوب(ة) بنسبة% 7,20

o الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب: 2680 مندوب(ة) بنسبة% 5,63

o الفيدرالية الديمقراطية للشغل:1326 مندوب (ة) بنسبة% 2,79

o المنظمة الديمقراطية للشغل: 560 مندوب(ة) بنسبة% 1,18

o منظمات نقابية أخرى : 1816 مندوب (ة) بنسبة 3,82%

الحصيلة على مستوى العلاقة مع البرلمان

الحصيلة على مستوى العلاقة مع البرلمان

توصلت وزارة الشغل والإدماج المهني منذ بداية الولاية التشريعية العاشرة (إلى غاية 08 يوليوز 2021) بما مجموعه، 1809 سؤالا منها 976 شفهية و833 كتابية

توصلت الوزارة من مجلس النواب خلال هذه الفترة بما مجموعه 1351 سؤالا منها 611 سؤالا شفويا و740 سؤالا كتابيا، وقد تمت برمجة 160 سؤال شفوي أجاب عنه السيد الوزير خلال جلسات الأسئلة الشفوية، بينما تمت الإجابة على 563 سؤال كتابي بنسبة تفوق 76%، مع سحب 7 أسئلة.

أسئلة مجلس النواب

فيما توصلت الوزارة من مجلس المستشارين بما مجموعه 458 سؤالا، منها 365 سؤالا شفويا و93 سؤالا كتابيا، تمت برمجة 187 سؤالا شفويا (55% تقريبا من مجموعة الأسئلة)، أجاب عنه السيد الوزير خلال جلسات الأسئلة الشفوية، بينما تمت الإجابة على 66 سؤال كتابي بنسبة تقارب 72%، مع سحب 24 سؤال.

أسئلة مجلس المستشارين

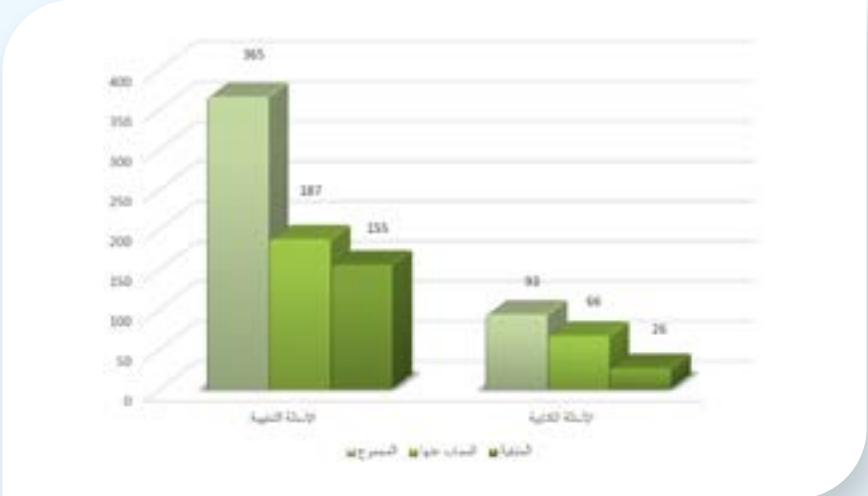

حصيلة عمل الوزارة لمواجهة تفشي وباء كوفيد19

Institut National des Conditions de Vie au Travail
وزارة الشغل والإدماج المه
بشراكة مع المعهد الوطن
لظروف الحياة المهنية
M24

حصيلة عمل الوزارة لمواجهة تفشي وباء كوفيد19

في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها المغرب، كما في دول العالم، بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد، وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الدولية والوطنية، بصفة عامة، والطبقة الشغيلة على وجه الخصوص، تعامل المغرب برؤيته الاستباقية وتدابيره الاحترازية بمنهجية وضعت صحة وسلامة المواطنين فوق كل الاولويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

لقد حرصت وزارة الشغل والإدماج المهني، ومنذ ظهور حالات الإصابة الأولى بفيروس كورونا ببلادنا، على تأطير عمل مفتشية الشغل، وذلك من خلال إصدارها للعديد من الدوريات والمذكرات التوجيهية.وقد انصبت جهود مفتشي الشغل في مرحلة أولى على التحسيس والتوعية من المخاطر الناجمة عن هذا الفيروس وضرورة اتخاذ الإجراءات الاحترازية التي أقرتها السلطات العمومية، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تمت مواكبتها بالنصح والإرشاد والتحسيس من طرف مفتشي الشغل حول التدابير الاحترازية للوقاية من فيروس كورونا، خلال الفترة الممتدة من 13 مارس إلى 14 أبريل 2020، 6.761 مؤسسة.

وفي مرحلة ثانية، وتحسبا لظهور حالات إصابة داخل الوحدات الإنتاجية التي استمرت في نشاطها، وضعت كل من وزارة الشغل والادماج المهني ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والأخضر، بروتوكولا مشتركا لتتبع والتحقق من مدى احترام هذه المقاولات للتدابير الاحترازية التي أقرتها السلطات العمومية لمواجهة فيروس كورونا. وتبعا لذلك، تم تنظيم زيارات مشتركة بين مصالح الوزارتين على مستوى المصالح اللاممركزة وفق جدولة زمنية متفق عليها بين الطرفين. وتشمل هذه الزيارات مراقبة مدى امتثال المقاولات للتدابير والإجراءات الاحترازية وللشروط الوقائية الهادفة للحد من تفشي الوباء سواء ما تعلق منها بنظافة أماكن العمل أو التحسيس أو ظروف العمل. وهكذا، فقد بلغ عدد المؤسسات التي نظمت لها زيارات ميدانية من طرف اللجان المشتركة بين مصالح هذه الوزارة ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي والأخضر، واللجان الاقليمية المحدثة بموجب برقية السيد وزير الداخلية، وكذا من طرف أعوان تفتيش الشغل، برسم الفترة الممتدة من 15 أبريل 2020 إلى 31 مارس 2021، ما مجموعه 54.727 مؤسسة.

وبهدف التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على مناصب الشغل، تم اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات تمثلت في دعم الأجراء الذين توقفوا مؤقتا عن العمل بسبب الجائحة وضمان الحد الأدنى للدخل لفائدة الأسر العاملة في القطاع غير المهيكل التي تضررت بفعل تباطئ النشاط الاقتصادي والاهتمام بوضعية الفئات الهشة، فضلا عن الإجراءات الأخرى في دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة بالخصوص أو مواكبة المقاولات التي توجد في وضعية صعبة بفعل تداعيات الجائحة.

وقد تم أيضا في إطار دعم المقاولات والحفاظ على القدرة الشرائية وعلى مناصب الشغل اتخاذ التدابير التالية:

- تخصيص مبلغ خمسمائة مليون درهم (500 مليون درهم) من حساب التعويض عن فقدان الشغل، لأجل دعم الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) ؛
- إعفاء المقاولات في وضعية صعبة بسبب انعكاسات جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) شريطة أداء المقاولات لأصل واجبات الاشتراك المتعلقة بالفترة الممتدة من شهر مارس إلى شهر يونيو 2020 في أجل لا يتعدى ثماني عشر (18) شهرا؛
- إعفاء تعويض الإعانة الذي يصرف لفائدة العاملين من طرف المشغلين في حدود 50 في المائة من الراتب الشهري الصافي المتوسط من وعاء الاشتراكات المعمول به من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال أشهر أبريل ومايو ويونيو 2020؛
- إصدار القانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا "كوفيد19-" بالجريدة الرسمية عدد 6877 بتاريخ 27 أبريل 2020؛
- إصدار المرسوم رقم 2.20.331 بتطبيق القانون رقم 25.20 بالجريدة الرسمية عدد 6877 بتاريخ 27 أبريل 2020؛
- إصدار المرسوم بقانون رقم 2.20.605 صادر في 26 من محرم 1442 (15 شتنبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا »كوفيد19- بالجريدة الرسمية عدد 6918 بتاريخ 17 شتنبر 2020 «.
- إصدار المرسوم رقم 2.20.664 صادر في 28 من محرم 1442 (17 شتنبر 2020) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 شتنبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا »كوفيد19- «، فيما يتعلق بقطاع السياحة بالجريدة الرسمية عدد 6918 بتاريخ 17 شتنبر 2020.
- إصدار القرار مشترك لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي ووزير الشغل والإدماج المهني رقم 2671.20 صادر في 6 ربيع الأول 1442 (17 سبتمبر 2020) بتطبيق الفقرة الثالثة من المادة السابعة من المرسوم رقم 2.20.664 صادر في 28 من محرم 1442 (17 شتنبر 2020) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم

المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، على العاملين بالقطاع السياحي بالجريدة الرسمية عدد 6931 بتاريخ 02 نونبر 2020.

- إصدار القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي ووزير الشغل والإدماج المهني رقم 2934.20 صادر في 8 ربيع الآخر 1442 (24 نونبر 2020) بتغيير القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي ووزير الشغل والإدماج المهني رقم 2671.20 صادر في 6 ربيع الأول 1442 (17 سبتمبر 2020) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يتعلق بقطاع الرسمية عدد 6918 بتاريخ 17 شتنبر 2020.

- إصدار المرسوم رقم 2.20.876 صادر في 24 من ربيع الآخر 1442 (10 شتنبر 2020) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين

بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يخص القطاعات الفرعية المتعلقة بتموين الحفلات وتعهد المناسبات والتظاهرات بالجريدة الرسمية عدد 4369 بتاريخ 14 دجنبر 2020.

- إصدار المرسوم رقم 2.20.877 صادر في 24 من ربيع الآخر 1442 (10 شتنبر 2020) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يتعلق بالقطاع الفرعي لفضاءات الترفيه والألعاب بالجريدة الرسمية عدد 4369 بتاريخ 14 دجنبر 2020؛

- إصدار القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي ووزير الشغل والإدماج المهني رقم 182.21 صادر في 7 جمادى الأولى 1442 (22 ديسمبر 2020) بتمديد الأجل المحدد في الفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم رقم 2.20.877 صادر في 24 من ربيع الآخر 1442 (10 شتنبر 2020) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يتعلق بالقطاع الفرعي لفضاءات الترفيه والألعاب.

- إصدار القرار المشترك لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي ووزير الشغل والإدماج المهني رقم 3292.20 صادر في 16 من جمادى الأولى 1442 (31 ديسمبر 2020) بتمديد الأجل المحدد في الفقرة الأولى من المادة السابعة من المرسوم رقم 2.20.876 صادر في 24 من ربيع الآخر 1442 (10 ديسمبر 2020) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يخص القطاعات الفرعية المتعلقة بتموين الحفلات وتعهد المناسبات والتظاهرات؛

- إصدار المرسوم رقم 2.21.83 صادر في 19 من رجب 1442 (03 مارس 2021)بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية

لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يخص القطاع الفرعي المتعلق بالقاعات الخاصة المخصصة للرياضة؛

- إصدار المرسوم رقم 2.21.84 صادر في صادر في 19 من رجب 1442 (03 مارس 2021) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يخص بالقطاع الفرعي المتعلق بدور الحضانة الخاصة؛

- إصدار المرسوم رقم 2.21.85 صادر في 19 من رجب 1442 (03 مارس 2021) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يخص القطاع الفرعي المتعلق بالصناعات الثقافية والإبداعية؛

- إصدار القانون رقم 64.20 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»؛

- إصدار المرسوم رقم 2.21.155 بتطبيق المرسوم بقانون 2.20.605 الصادر في 26 محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشَغِلين المُنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعامِلين لديهم المُصَرَّح بهم وبعض فئات العمال المسْتَقِلين والأشخاص غير الأُجَراء المؤَمَّنِين لدى الصندوق، المتَضَرِّرين من تداعيات تفشي جائحة فيروس

كورونا "كوفيد 19"، فيما يخص القطاع الفرعي المتعلق بالمطاعم؛

- إصدار المرسوم رقم 2.21.157 الصادر في 17 من شعبان 1442 (31 مارس 2021) بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ في 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا «كوفيد19-»، فيما يخص القطاعات الفرعية المتعلقة بتموين الحفلات وتعهد المناسبات والتظاهرات؛

- إصدار المرسوم رقم 2.21.228 بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا

- إصدار المرسوم رقم 2.21.227 بتطبيق المرسوم بقانون رقم 2.20.605 بتاريخ 26 من محرم 1442 (15 سبتمبر 2020) بسن تدابير استثنائية لفائدة بعض المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و العاملين لديهم المصرح بهم وبعض فئات العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء المؤمنين لدى الصندوق، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا

«كوفيد19-»، فيما يتعلق بالقطاع الفرعي لفضاءات الترفيه والألعاب؛

- التوقيع على القرار المشترك رقم 2020/001 بتاريخ 18 مارس 2020، يقضي بإعفاء كل منخرط من الزيادات عن التأخير في أداء واجبات الاشتراك والغرامات وصوائر المتابعات، الناتجة عن الأقساط المؤداة في إطار التسهيلات في الأداء، شريطة أدائه كافة الأقساط وكذا المستحقات الجارية خلال فترة الجدولة.

- التوقيع على القرار المشترك رقم 2020/002 يقضي بإعفاء كل مقاولة ملتزمة بأداء مستحقاتها تجاه الصندوق من خلال جدولة متفق عليها مع هذا الأخير، من نسبة الزيادات عن التأخير في أداء واجبات الاشتراك والغرامات وصوائر المتابعات، يشمل هذا القرار الديون المتعلقة بالفترة 2016 وما قبلها، ويسري مفعوله بداية من فاتح يناير 2020 إلى غاية 31 دجنبر 2020؛

حصيلة المنجزات

وزارة الشغل والإدماج المهني

أبـريل **2017**
يوليوز **2021**